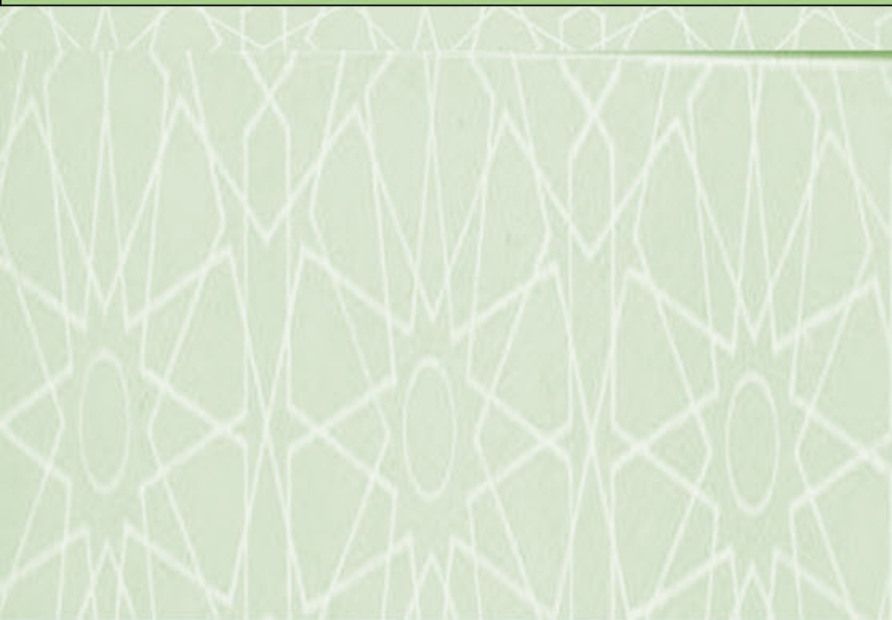


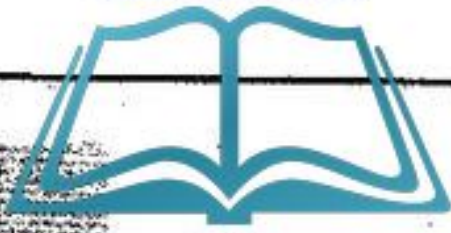
مجلة  
إسلامية  
جامعية

# التوحيد

AL-TAWHĪD

العدد السادس - السنة الأولى ١٤٠٣ هجرية





# التوحيد

اسلامية - فكرية - جامعة  
تصدر كل شهرين مرة

السنة الأولى

العدد السادس

## محتويات العدد

### كلمة التحرير

٥ ..... المظلومية المنتصرة .....

### حول القرآن

١١ ..... تفسير القرآن الكريم .....

١٨ ..... مسألة التحريف في القرآن الكريم (١) ..... المرحوم آية الله الطباطبائي

٣٣ ..... الحكمة في القرآن الكريم ..... آية الله الجوادى الآملى

٤١ ..... الجهاد في القرآن الكريم ..... آية الله طاهري خرم آبادي

### فقه

٥٢ ..... حرمة التكسب بالواجبات (٢) ..... مرجع الأمة الامام الخميني

٦٥ ..... ولاية الفقيه في صحيحة عمر بن حنظلة (٢) ..... السيد جعفر مرتضى

### فلسفة

٨٢ ..... المعرفة بلغة الفطرة (٦) ..... آية الله الشهيد بهشتي

### مفاهيم

٩٥ ..... العلاقة بين الدين والسياسة ..... آية الله أحمد جنتي

١٠٧ ..... مع الحضارة الغربية (١) ..... السيد كمال الحيدري

١١٩ ..... حديث حول المرأة ..... الشهيد محمد صالح الحسيني

# التوحيد

اسلامية  
فكرية  
جامعة

العدد السادس - السنة الأولى - محرم، صفر - ١٤٠٤ هـ . ق

## نعم النسخة في

١٠٠ ريال	إيران
٣٠٠ قرش	لبنان
٣٠٠ قرش	سوريا
٣٠٠ فلس	الأردن
٣٠٠ فلس	الكويت
٤٠٠ فلس	عمان
١٠٠ فلس	البحرين
١٠٠ درهم	الإمارات
١٠٠ ريال	السعودية
١٠٠ ريال	قطر
٣٠٠ درهم	مصر
١٠٠ درهم	نيجيريا
٣٠٠ درهم	السودان
١٠٠ دينار	الجزائر
١٠٠ درهم	لبنان

• في باقي دول آسيا وأفريقيا و  
في أمريكا والشرق الأوسط وأوروبا  
دولارات أو ما يعادلها.

تسعة نسمة لاشتراك في ذلك على نفق  
رقم الحساب التالي: ٩٠٦٩٨ العنوان:  
بيروت - مطهرات - بانيك على شارع  
سعدان  
و يرجى عدم التردد.

تُعنى بالفكر الإسلامي المعمق،  
والكلمة الهادفة الصادقة،  
وكل ما يهم الأمة من رؤى وسلوك بناء.

وتفتح صدرها؛  
لكل المفكرين الإسلاميين،  
خدمة لقضية التوحيد الكبرى،  
وتركيزاً لخصائص الأمة الإسلامية الواحدة،  
ونشراً لأضواء الثورة الإسلامية،  
في كل أرجاء الوجود.

بعيداً عن؛  
كل تعصب ذمير،  
وتفريق بين المسلمين لا تحمد عقباه،  
ولغو من القول لا طائل فيه.



يصدرها:

قسم العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي  
الجمهورية الاسلامية الايرانية - طهران خيابان طالقاني -  
خيابان ايران شهر شمالى كوجه هاس - بلاك ٢ - هاتف:  
٨٢٥٠٢٢-٥

١٤٠٤ هـ

محرره: صفير

## تاريخ

الاسلام في الاتحاد السوفيتي (٢) ..... الدكتور س. اكينر ١٢٧

## شخصيات

المرحوم آية الله الكاشاني ..... ١٤١

## شعر

الفجر فجرك ..... شاعر الاسلام ١٥٠

دعاء المسلم المجاهد ..... عمر بهاء الدين الأميري ١٥١

## مع المؤتمرات الاسلامية

مؤتمر الفقه الاسلامي تحت وطأة الرجعية ..... ١٥٢

حول الملتقى السابع عشر للفكر الاسلامي ..... الشيخ التسخيري ١٥٧

## ملف المؤتمر الأول للفكر الاسلامي في طهران

موجز في ولاية الفقيه ..... الدكتور ابوالقاسم گرجمي ١٧٠

الولاية ..... الأستاذ ظفر الاسلام خان ١٧٦

## أدب

أسئلة أساسية حول الفن والفن الاسلامي ..... ١٧٩

شؤون اسلامية ..... ١٨٧

يريد التوحيد ..... ١٩٠

الكلم الطيب ..... ١٩٢





المظاهرة  
المنصرة

بين ثورة الحسين (ع)  
والثورة الاسلامية في ايران

العالمي على مختلف الأصعدة، ورأينا ان الدعاء  
المظاهرة التي سفكتها الأيدي الأثيمة في كل  
مراحل الثورة قد جعلت تاريخ هذه الثورة  
يُكتب بأحرف خالدة من دم الأبرار

وعندما نعود للقرآن الكريم، كتاب خالق  
الإنسانية، والمعبر الأصدق عن القوانين التي  
تحكم مسيرتها، نجد ان هذا الكتاب المجيد،  
يذكر المحرومين والمظلومين عبر التاريخ، ثم يؤكد  
بلغة قانونية لا تقبل التغييب، أن السُّنة الإلهية  
جرت على أن يكون النصر النهائي للمظلومية

يطلُّ علينا محرم الحرام بما يحمل من ألم،  
وحرقة قلب، ومعانٍ ثورية كبيرة، ووعي واسع  
الأبعاد للإسلام. وتثور النفوس والأفكار عندما  
نتأمل مجريات الأمور في محرم، وتروح تسبح في  
عالم من عطاياه.

وأكبر ما يتميز به محرم، وأوضح معلم من  
معالمه، قصة الثورة الحسينية الأبدية.  
وإذا عدنا الى واقع ثورتنا الإسلامية، وجدنا  
أنها اليوم غرض لسهام الكفر والامتكبار

والمظلومين، فهم الأئمة وهم الوارثون...

إن هذه الحقائق تثير فينا حسَّ المقارنة بين المصدقين الآنفين، وما تركاه على الساحة التاريخية من آثار لنصل على ضوء السنن القرآنية إلى معرفة الغد الأمثل، وهو أمر ضروري التمثل لكل سائر على خطى الإسلام الحنيف.

الأرضية الفطرية لانتصار المظلومية:

هكذا أودع الله في الفطرة الإنسانية أن تنتصر للحق، وأن تقارع الظلم وتستنكره، وأن تتحرك لنصرة المظلومين المقهورين، وإن لم تكن في ذلك أية منفعة شخصية.

إنها هبة الله تعالى للوجدان الإنساني، وإنها الضوء الذي يصوغ للإنسان بشكل إجمالي أولى خطوات مسيرته الأيديولوجية نحو ما ينبغي وما لا ينبغي... وإنها نقطة الصلة بين الإنسان وطاعة ربه النعم، باعتبارها أفضل ما يتصوره الإنسان من ال (ينبغي) الفطري.

وكم كان لهذا الوجدان الإنساني من آثار في زوايا التاريخ وحنائيه، وكم حرك من أفراد وشعوب لنصرة المظلومين والكفاح ضد الطغاة الظالمين.

فهو إذن ضمان فطرية، ورصيد داخلي في أصواتها يعدل من مسيرتها ويرفد المهرومين ويسد الطريق بوجه الطاغوت.

منطق القرآن:

وانسجاماً مع الواقع الإنساني يؤكد القرآن الكريم أن المسيرة الطبيعية هي دائماً لصالح الحق والعدل.. وأن المظلومين سوف ينتصرون

رغم كل ما يبذون اندحار وانسحاق وشدة للظلم وقسوة للظالمين..

والقرآن لا يطرح هذا المعنى بشكل عابر، أو كحقيقة جزئية موضعية، وإنما يطرحه كسنة إلهية لا تقبل التبديل، لأن وراءها إرادة إلهية تكوينية لا يقف بوجهها حاجز أو مانع.. إنه يؤكد مثلاً:

(وما ظلمناهم، ولكن ظلموا أنفسهم)

هود: ١٠١

(فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا)

النمل: ٥٢

وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَّقَ الْبَاطِلُ، إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا.

الاسراء: ٨١

(وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُوا فِي الْأَرْضِ، وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ، وَنُتَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَآيَاتِنَا يُرَوِّجُونَ وَهَآمَانَ وَمُجَنَّدَهَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَتَخَدُّونَ).

القصص: ٥ - ٦

(فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيداً خَامِئِينَ، وَمَا خَلَقْنَا السَّيِّئَةَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَنَيْنَاهَا لِأَعْيُنِنَا، لِنُؤَذِّنَا أَنْ تَشْعُرَ لَهُمْ لَا تُخَذِّلُنَا مِنْ لَدُنَّا، إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ، بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ قَبْذَ مَغْةٍ فَإِذَا هُوَ رَاقٍ، وَكُلُّمُ الرَّوْبِلُ مِمَّا نَصِفُونَ).

الأنبياء: ١٥ - ١٨

والحديث في هذا المجال واسع.

إلى مظلومية محرم:

إذن فلنحبر المسافة لنصل إلى معطيات محرم

(شهر المظلومية) هذا.

لقد شهد هذا الشهر في تاريخنا الاسلامي اعظم ما يتصور من ظلم ومظلومية:

ظلم فئة حاكمة طاغية لاهم لها إلا أن تستقيم لها الأمور فتحكم، وتلتذ بهذه الحياة الدنيا دون أن يقف بوجهها رادع، ناسية أو متناسية، وظيفتها الحيانية الاسلامية والانسانية.. لاشيء إلا الحكم وإلا اللذة، حتى ولو ذبح على قربان ذلك، الأحرار والعصالحون والأزوال المؤمنة، وأنت تحت سياط العذاب عشرات الألوف من الأبرياء، وديست شريعة بكاملها.

والواقع، ان ما فعله يزيد بن معاوية أمر تيراً منه البشرية، والإنسانية بكل مستوياتها.. وهل اعظم من أن تنتهك حرمة الاسلام، أمانة الله في الأرض، فيغضب لذلك إمام عظيم، هو سبط رسول الله (ص)، وينادي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلا يجد أمامه أهل بيته، وصحبه، إلا السيف والتكيل، والعذاب، والسبي.

كل ذلك بأبشع صورة، وأكثرها جثّة ونذالة وجرأة على الله والحق.

كل ذلك ورسول الله (ص) يوصي بعترته الطاهرة جاعلاً إياها أحد الثقلين اللذين وصيت الأمة بالتمسك بهما، ويؤكد القرآن على أن المودة في القربى، هي أجر الرسالة العظيمة، ثم يكون هذا الظلم العظيم العظيم، وتكون هذه المظلومية التي لا مثيل لها في التاريخ.

لقد ظلموا الحسين (ع) بشق أنماط الظلم:

فقبل المعركة فرّقوا الناس عنه، متهمين إياه بشق التهم — تماماً كما أنهم جده (ص) من قبل — ولكن بأساليب خداعة جديدة.. ظلّموه إعلامياً.

قالوا عنه انه خرج على إمام زمانه!! وتعمساً لفترة ينصب فيها يزيد إماماً.

وقالوا عنه انه يطلب الملك والسلطان. وأهل البيت (ع) أحبّاء الله والقانون في ذاته وعينه لا يبتغون غير رضاه شيئاً. وقالوا عنه، وقالوا.

وظلموه، حين عملوا على اغتياله، ولو كان متعلقاً بأستار الكعبة، وحين حاصروه ومنعوه من أن يقول كلمته، وحين أحاطت جيوش عامل يزيد (عبيد الله بن زياد) به، ومنعوا عنه وعن عيالاته، الماء ثم كانت تلك المذبحة العظيمة، التي يندى لها جبين التاريخ خجلاً، وتبكي لها عيون الدهر دماً، حتى ليقول الشاعر فيها:

عشر الدهر ويرجوان يُقالا

تربت كفتك من راج محالا

حيث ذبح أبناء الرسول (ص)، وهتكت حرمة، وسيقت نساؤه وأطفاله سبايا إلى الطاغوت في الشام.

وكتبت قصة اسمها مظلومية ابي عبد الله الحسين (ع)، تحوي في فصولها: جبروت الحكام بإسم الاسلام، وتقاعس الشعب رغم ايمانه بعدالة قضية الامام، ونضحية القلة المؤمنة الطاهرة.

ولكنها المظلومية، منتصرة دائماً.. وبها انتصر أبو عبد الله على يزيد.

زعموا بأن قتل الحسين يزيدهم

كذبوا لقد قتل الحسين يزيدا

ولقد تركت ثورة الحسين ومظلوميته أثرها العظيم:

في اشعال روح التضحية في سبيل العقيدة،



بمختلف اللغات، وآلاف الصحف المحلية والعالمية، وعشرات الألوف من العملاء، والجواسيس وغير ذلك، لتشويه صورة الثورة وتأييدها ومعطيها، وقطع علاقة الأمة الإسلامية والمستضعفين بها... ولا نجدنا بحاجة لضرب الأمثلة على ذلك.

وكان الى جنب ذلك العنف والقسر والتآمر المقيت.. تفريق بين أبناء الشعب المسلم، وتآمر، واغتيال، وتدخل عسكري، وتحريك لعميل مجرم في العراق، ليهاجم الثورة الإسلامية، بكل ما أعطاه الاستكبار العالمي من قوى، وبما شاء له حقه ضد الاسلام، واستمر المسلسل الدموي ضد الثورة، ومازال.

وسجل التاريخ مظلومية أخرى... ظللها عدوها الظاهر، وظللها هؤلاء الأعداء بلباس الإسلام.. هؤلاء العملاء القابعين على صدر هذه الأمة...

ولكن المظلومية — كما قلنا — منتصرة دائماً، وهكذا كان الأمر.

إن الاستكبار العالمي اليوم — رغم ما يبدو لنا من هجومه على الثورة يعيش حالة الدفاع عن نفسه.. فالثورة هي التي تضربه، وهي التي تخيفه، وهي التي تقض مضجعه.. وهي التي تهاجمه في عقر داره.. انه الاستكبار — اليوم — يعمل جاهداً على القيام بمناورات مضحكة، (امريكا وعمان!!) (امريكا والصومال!!) وجيوش ينشئها، ثم يخلها... وهذه قوة التدخل السريع، صرف عليها الملايين ثم حلها لعدم جدواها، وهكذا هي الحال في حصون العملاء، هنا وهناك.. الحدود مغلقة أمام تسرب أي

والثورة الإسلامية بوجه الطواغيت والمنحرفين، وفي دفع الأمة لتأكيد وجودها المحاسب أمام من ساموها الذل، وفي توجيه الأمة نحو تفهم الإسلام الأصيل، واستيحائه من منابع أهل البيت (ع)... لقد انتصرت مظلومية الحسين وانتهزم الطاغوت.

واليوم:

واليوم نجد انتشار يخ يعيد نفسه، يسجل مصداقاً آخر للمظلومية المنتصرة رغم تجمع القوى الهائلة عليها.

إنها قصة الثورة الإسلامية الكبرى في إيران!!

هذه الصرخة التي اطلقها الرسول الأعظم (ص)، وكررها الحسين (ع)، وعبرت القرون، ليطلقها من جديد نجل الحسين، الإمام الخميني، فيوقظ النيام، ويهز المشاعر، ويفجر الطاقات بوجه ألف يزيدي ويزيد.. وألف طاغوت وطاغوت، وإن كانت الصرخة قبل كل شيء تنطلق بوجه يزيد الأكبر، والشيطان الشيطان، أمر يكا المجرمة، وباقي القوى العظمى.. شرقها وغربها.

ويبدأ الظلم العظيم من الأعداء، ومن يدعون أنفسهم ذوي القرنى.

(وظلم ذوي القرنى أشد وألم)

وكان الظلم الاعلامي عظيماً، سواء قبل نجاح الثورة الإسلامية أو بعدها — وإن اشتد بعد النجاح — بعد ان لم يتصور الاستكبار العالمي انه يبنى بمثل هذه المزمعة.. لقد سخرت عشرات من وكالات الانباء العالمية، ومئات الاذاعات

إبراني إليها.. والرقابة مفروضة على كل منشور يتحدث عن الثورة الإسلامية، حتى لنكاد نحن أرباب الصحف نتحار إلى أين نرسل مجلاتنا، وهذه الأبواب موصدة كأنها الآذان التي كانت على عهد الرسول (ص)، نحشى بالنقطن حتى لا نسمع صوت الحق؟!!

ولكن الاستكبار وعملاءه اغبياء، بل لا يستطيعون أن يدركوا هذه الصلة القلبية... هذه الجسور الإلهية بين الامام الخميني وقلوب مئات الملايين من المسلمين والمستضعفين المظلومين.. هذا الانتصار المحتم للمظلومية من جديد. فقد انفتحت الأبواب، وراحت آلاف الرسائل تترى مطالبة بالمزيد من عطاء الثورة.

#### انتصار المظلومين من جديد:

وانتصرت المظلومية من جديد حين انتشر نور الثورة الإسلامية فعمّ الارض، فإذا بكل قلب طاهر نداءً اسمه: الامام الخميني، وإذا في أصدق كل حر شوق ولفحة إسماها الثورة الإسلامية، وإذا بالحكم الإسلامي أمنية في قلب كل مسلم، وإذا بالأفكار المناوئة المتحرفة منزوية لا تجد لها سوقاً، فلم يعد للعلمانية سوق، ولا للقومية مجال للتصوير، ولا للماركسية أو الرأسمالية والديمقراطية الغربية ميدان، ولم يعد أحد يستمع إلى أولئك الذين ينعون على الدين اشتغاله بالسياسة!! ثم رأينا الأساطير تذوب.

أسطورة القوى العظمى التي لا تهزم،

سطورة العمل الشرق أو الغربي لصالح

الإنسانية،

أسطورة المسكرين والنظاميين والمبدئين اللذين

لا ثالث لها.

وراحت المنافية الإسلامية تسري كالعافية في أوصال الأمة، فانتشر الحجاب وعثت المطالبة بالمجتمع الإسلامي النظيف، من الخمر والقمار، والخلاعة والتسبيب، وانبعثت في دعاء المسلمين حرارة ثورية، لم يعهدوها في عصور الانحطاط، وتقدمت أرنال الشباب المسلم نحو سوح الفداء، في سبيل الدين وتحكيمه.. وراحت الأمة تعكف على التشيع من النظرة الجديدة للإسلام، الإسلام الأصيل: الإسلام بكل نقائه وصفائه وحركيته - وتنبيذ النظرات الرجعية العميلة التي عملت على تخدير الأمة بالتسوف والخلافات، لتتسبب قضيتها الرئيسية، وتسببها رشدها المطلوب، وبالتالي لتمهد للسيطرة الاستكبارية الكافرة، على مقدراتها ومواهبها وثرواتها هائلة.

#### والظريف:

والظريف أن النار يخ يعيد نفسه... فقد كانت العدة تعد لتتويج عبد الله بن أبي ملكاً على يثرب، فظهر الإسلام وازاحه عن منصبه، مما حدا به لأن يعود قائد المناقضين، الذين يكيدون للإسلام.

وفي عالمنا اليوم كان الاستكبار يعد العدة، لتتويج حكام السعودية العملاء، ملوكاً على الأمة الإسلامية.. فكل شيء جاهز، واللعبة محكمة، وبأيديهم الحرمان الشريفيان، ولديهم المان والنفط والحداد... تساعدهم في هذا الأمر مؤسسات عميلة، حملت إسم الإسلام زوراً، كرابطة العالم الإسلامي، ومنظمة الشباب المسلم، ورابطة المساجد، وهلم جراً من هذه



هذا التجمع المعادي معجزة اسمها انتصار  
المظلومية؟!!

اننا لورحنا نعد الآثار العظمى التي تركتها  
هذه المظلومية، لما وسعنا مقال أو مقالان...  
وأخيراً:

الا يحق لنا أن نقول: الخير فيما وقع..  
والمظلومية التي عشناها رغم ما فيها من مرارة،  
كانت سبيلنا لتحقيق بعض الأهداف.

اما الهدف الكبير، فليس إلا انتصار  
الاسلام في الأرض، كل الأرض، وكسب  
الطواغيت وطفياتهم، وتحكيم إرادة الله:

(ليكون الدين كله لله).

والله أكبر والعزة للاسلام.

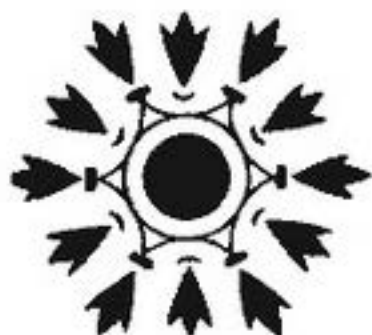
الأسماء الخداعة للأمة، وكادت الاحتفالات  
تقام، ليباركها عملاء الاستكبار الحاكمون،  
وفي طلبتهم شاه ايران (المسلم جداً!!)..

وقامت الثورة الاسلامية من جديد،  
فحطمت كل الأحلام.. وتحول الحكام  
السعوديون، الى عبادة منافقين، يبذلون كل

مالديهم لإطفاء نور الله، (وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنَمَّ  
ثُورَةٌ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ). انهم اليوم يبذلون  
الأموال.. وربما دفعت الحاجة كثيراً من

الجمعيات وأئمة المساجد لكي يقبضوها، ولكننا  
نعلم علم اليقين، أنهم يدفعون ثم تكون عليهم  
حسرة، وأن هؤلاء يقبضون، وهم بلعنون  
الدافعين!!!

أليس انتصار الثورة الاسلامية في قبال كل



تفسير

# القرآن الكريم

إحساساً بضرورة وجود تفسير للقرآن الكريم، يحمل عناصر  
الابجاز والعمق والوضوح، بالإضافة الى طرح البعد الاجتماعي  
للمفاهيم القرآنية، فقد قام كل من الشيخ محمد علي السخيري والشيخ  
محمد سعيد النعماني بهذه المهمة التي نسال الله تعالى التوفيق  
لاكمالها.

و ينبغي للقراء الأعززة ان يلاحظوا انه روعيت في هذا  
التفسير العناصر التالية!

١ - الابجاز الى الحد الممكن مما يجعل كل صفحة من القرآن  
الكريم تقابلها صفحتان من التفسير تقريباً.

٢ - طرح الأبعاد المختلفة للمدلول القرآني ومنها البعد  
الاجتماعي الاصيل.

٣ - طرح التفسير وفق مختلف الآراء مهما امكن مع التركيز  
على المروي عن اهل البيت (ع).

**والفتنة أشد من القتل...:** توضح جو الأمر القتال وتأكيده على أنه - ولو كان في مكة - أهون من شرك المشركين ومصددهم عن المسجد الحرام وقيامهم بشئ الأساليب ضد تنامي حركة الله في الأرض.

**ولا نضالوهم...:** امتثاء للمسجد الحرام من الأمر السابق بقتال المشركين حيناً وجدوا، وذلك تأكيداً لحرمة وجميعه أمناً للناس، الشهم إلا أن يمتنك المشركون حرمة البيت ويستغلوا ضد الإسلام فانه يجوز قتالهم حين ولو كانوا مشركين فيه، أما إذا كفوا عن القتال ورفعوا أيديهم عن الكفر فإن الله سيصلهم بالنعو والرحمة.

**وقاتلوهم حتى...:** القتال في الإسلام لا يستهدف إلا تحقيق المجتمع العابد لله السائر وفق مقتضيات فطرته، وإزالة الموانع والتعويضات من طريقه فلا تبق فتنة (شرك واهراء)، وهذا نشدفع شيئات أعداء الإسلام إذ ليست الكف التي تحمّل السيف لتشر العدل كالأشرك التي ترفعها لاستعداد البشر واستقلالهم.

**فان اتهموا...:** اما لو امتنع المشركون عن القتال والتعريض وعادوا في جادة الصواب فلا عدوان عليهم (أي عقوبة) بل العقوبة مخصصة بالفالطين المعدمين.

**الشهر الحرام...:** رغم حرمة القتال في الأشهر الحرام - رجب، وذي القعدة، وذي الحجة، ومحرم - إلا أن الاستفادة من هذه التزوية مخصوصة من احترامها ولم يعد فيها وإلا اعتدي عليه (أي جوزي) بمثل اعتدائه لأن الحرمات قصاص ومقابلته مع وجوب مراعاة الاعتدال في الرد عليها.

**وأنفسوا...:** ان الانفاق في سبيل الله يوفر للمقاتلين الدعم المادي المطلوب كما يوفر للمجتمع التكافل والتوازن، وبدونه فان المجتمع سيقضي نفسه في مهوى الهزيمة وانفقر والملاك. وختمت الآية بالحث على التسامي والإحسان وكمال الإنفاق والاعتدال فيه وفي أي أمر آخر، وينبغي الإنفاق الى ان المسلم يجب أن يوازن دائماً بين ما يقدمه من تضحيات بالنفس أو المال، وما يحصل عليه من نتائج.

**وأنموا الحج...:** تطلب الآية اكمال الحج والعمرة قربة الى الله وحده، فان منع الحاج مانع من مرض أو خوف

عدو فلم يستطع الإكمال فعليه ارسال ما يمكنه من الأنعام ثم يصرف فلا يجل احرامه بخلق رأسه حتى يبلغ الهدى (الأضحية) محل نحره وهو مكة أو منى أو مكان الصد على اختلاف الفروض، ولو اضطرر المنسوع لخلق رأسه لأذى فيه أو مرض فعليه الغدبية وهي صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة فقراء أو نسك (ذبح شاة).

**فاذا أمنتم...:** واما في حال الأمن ففرض غير أهل مكة هو حج التمتع حيث يأتيون فيه بالعمرة أولاً ثم يخلون من الإحرام ويستتمنون بما أحل الله من الطيبات والنساء، وبعده يحرمون للحج من مكة ويقدمون ما أمكنهم من الأنعام فان لم يقدروا فصيام ثلاثة أيام في الحج البراهيمي (السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة) وسبعة عند رجوعه تكون المجموع عشرة أيام كاملة.

والواضح، ان الآية نص في تشريع عمرة التمتع وحججه و تزويدها الروايات الكثيرة ولا يمكن لأحد أن يجتهد في قبال النص.

وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُنَازِلُوهُمُ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُبَيِّنَ لَكُمْ بَيِّنَاتٍ فَإِنْ فَاتُوكُمْ فَلَا تَكُونُوا لِلْكَافِرِينَ عِدَاةً وَأَنْتُمْ بِالْإِيمَانِ وَأَنْتُمْ بِالْإِيمَانِ فَإِنْ قَاتَلُوا بِكُمْ فَإِنْ أَنْهَوْا فَلَا تَقَاتِلْهُمْ وَتَأْتُوا بِنُفْسِكُمْ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٩١﴾ وَإِذَا قَاتَلْتُمُ الْكُافِرِينَ فَالْقَاتِلُونَ أُولُو الْأَرْحَامِ وَالْمُسْلِمُونَ ﴿١٩٢﴾ وَإِذَا قَاتَلْتُمُ الْكُافِرِينَ فَالْقَاتِلُونَ أُولُو الْأَرْحَامِ وَالْمُسْلِمُونَ ﴿١٩٣﴾ وَإِذَا قَاتَلْتُمُ الْكُافِرِينَ فَالْقَاتِلُونَ أُولُو الْأَرْحَامِ وَالْمُسْلِمُونَ ﴿١٩٤﴾ وَإِذَا قَاتَلْتُمُ الْكُافِرِينَ فَالْقَاتِلُونَ أُولُو الْأَرْحَامِ وَالْمُسْلِمُونَ ﴿١٩٥﴾ وَإِذَا قَاتَلْتُمُ الْكُافِرِينَ فَالْقَاتِلُونَ أُولُو الْأَرْحَامِ وَالْمُسْلِمُونَ ﴿١٩٦﴾ وَإِذَا قَاتَلْتُمُ الْكُافِرِينَ فَالْقَاتِلُونَ أُولُو الْأَرْحَامِ وَالْمُسْلِمُونَ ﴿١٩٧﴾ وَإِذَا قَاتَلْتُمُ الْكُافِرِينَ فَالْقَاتِلُونَ أُولُو الْأَرْحَامِ وَالْمُسْلِمُونَ ﴿١٩٨﴾ وَإِذَا قَاتَلْتُمُ الْكُافِرِينَ فَالْقَاتِلُونَ أُولُو الْأَرْحَامِ وَالْمُسْلِمُونَ ﴿١٩٩﴾ وَإِذَا قَاتَلْتُمُ الْكُافِرِينَ فَالْقَاتِلُونَ أُولُو الْأَرْحَامِ وَالْمُسْلِمُونَ ﴿٢٠٠﴾

**الحج أشهر...** أشهر الحج معينة هي شوال، وذوالقعدة، وذوالحجة. وتختص بعض أعماله بأيام مخصوصة من ذي الحجة، فهذا أحرم الإنسان ولبي له التوحيد، والمخرفة في سلك جنوده، وجب أن يجنب نفسه الرفث (أي التمتع الجنسي والجماع)، والفسوق (وهي المعاصي ذكرت هنا تأكيداً لحرمها) والجدان (أي المناقشة مع الجين والمؤذية للأنصاب).

وعليه أن يراقب نفسه بدقة و يشعر أنه بحضرة الله العليم بما يفعلته من الخيرات ليستز يد منها ليحصل على أفضل زاد دنسوي و اخروي، وهو التقوى التي تهفو لها الأكياب (المعقول) وتدفع اليها الفطرة.

**ليس عليكم جناح...** كان البعض يخرج من التجارة في موسم الحج لأنه موسم العبادة ولذا ذكر فرغت الآية الخرج في الإكتساب من فضل الله وربما كانت الفائدة الاقتصادية مقصودة أيضاً في الحج.

**فإذا أفضتكم...** يذكر هنا بعض مناسك الحج وها الوقوفان: أما الوقوف بمرفة فيجب من ظهر التاسع الى غروبه، ويمتد للمضطر الى طلوع فجر العاشر وتقبل في هذا الموقف الروحي الرائع معاني الافتقار الجموعي لله وذكره و الشكر من برائن المادة، والمساواة والوحدة والتواضع، وغير ذلك.

وأما الوقوف بالشعرفة بعد أن يفيض الناس (أي يتدفقون بكثرة) اليه حيث يفوق فيه من طلوع الفجر الى طلوع شمس العاشر من ذي الحجة، و يذكرون الله كثيراً و يتحسبون عطاءه وهداه بعد فترة من الضمور والغلل كما يحسبهم الموقف بواقف القيامة الرهبة.

**ثم أفيضوا...** كانت قر يش تميز نفسها عن الباقين بالوقوف في خصوص المزدلفة باعتبار أنها من الحرم، وان قر يشأ أنهه بيتا يقف باقي الناس في عرفات، فجاءت هذه الآية نافية للتمايز آمرة الجميع بالوقوف في عرفات ثم الإفاضة الى الشعر في حركة جموعية واحدة مستغفرة طالبة التوفيق من الله.

**فإذا فاضتكم مناسككم...** كانت العرب تتفاخر بعد الحج بأبنائها وأبنائها فجاء القرآن بغير التوازين ويجعل ذكر الله فوق كل شيء، والارتباط به فوق كل ارتباط لأنه واهب كل شيء. وقد خطب رسول الله (ص) أيام التشريق فقال: «أيها الناس: إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأمر

على أسود ولا لأسود على أمر إلا بالتقوى». فمن الناس من... تربية للناس على الدعاء الكامل، واعطاء للتصور الصحيح عن الدنيا والآخرة فيبقي أن لا يركز الحاج على طلب الدنيا بياً كانت فلا يكون في الآخرة خلاق (نصيب) وإنما يطلب الأمر الحسن في الدنيا وكذلك في الآخرة ليحقق التوازن في شخصيته وموقفه منها، ثم يدعو الله أن يخلصه من عذاب النار ولا يرب في أن الدعاء يستلزم اندفاعاً لثبته الأرضية المساعدة للاستجابة، فإذا عمل لذلك فقد حصل على حصته ونصيبه الذي سعى اليه، والله سريع الحساب والجزاء.

وقد كتب الإمام أمير المؤمنين (ع) الى محمد بن أبي بكر واليه على مصر، يصف مجتمع المؤمنين فيقول «أن المتقين ذهبوا بعاجل الدنيا وتجل الآخرة: فشاركوا أهل الدنيا في دنياهم ولم يشاركهم أهل الدنيا في آخرتهم: سكنوا الدنيا بأفضل ما سكنت، وأكثوها بأفضل ما أكلت... أصابوا لذة زهد الدنيا في دنياهم وبتقوا أنهم حيران لله في آخرتهم، لا ترد لهم دعوة، ولا ينقص لهم نصيب من لذة».

وَسَبِّعَهُ إِذَا رَجَعَهُ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَأَمَلَةٍ ذَلِكَ لِيُنْذِرَ لِكُلِّ قَوْمٍ  
 حَاسِرِي أَنْ يَسْبِقَهَا حَرَمٌ وَأَتَقَرُّ اللَّهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَدِيدُ الْعِقَابِ  
 ﴿١١١﴾ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ قَرَّرَ مِنْهُنَّ الْحَجَّ فَلَا رَيْبَ وَلَا  
 سُوقَ وَلَا إِجْدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَصَلَّوْا مِنْ حَجْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَرَوَدَا  
 وَأَنْ تَبْرَأُوا مِنَ الشُّغْرِ وَالشُّغْرَى وَالشُّغْرَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴿١١٢﴾ لَيْسَ عَلَيْكُمْ  
 جُنَاحٌ أَنْ تَسْتَغْفِرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ  
 فَانْكَرُوا لِلَّهِ حَيْدَ الشَّعْرِ الْفَرَامِ وَأَذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ  
 مِنْ قِبَلِهِ لِيَرْأِ الصَّالِينَ ﴿١١٣﴾ ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ  
 وَاسْتَغْفِرُوا لِلَّهِ إِنَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١١٤﴾ فَإِذَا أَفَضْتُمْ  
 مِنْهَا فَأَذْكُرُوا لِلَّهِ كَذِكْرِكُمْ آلِهَةً كَمَا أُذْكَرُوا  
 فَمَنْ الْكَافِرُ مِنْ يُقُولُ رَبَّنَا آيَاتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ  
 حَاقٍ ﴿١١٥﴾ وَمِنْهُمْ مَنْ يَجُولُ رَسَاتٍ آيَاتِنَا فِي الدُّنْيَا عَسَاةٌ  
 وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقِيمَا عَذَابِ النَّارِ ﴿١١٦﴾ أُولَئِكَ لَمْ يَصِيبْ

فراش رسول الله (ص) لبله الهجرة.

يا ايها الذين آمنوا ادخلوا... دعوة للمؤمنين للدخول  
الموسمي تحت لوله التسليم الطلق لله، والإسلام الكامل  
لأوامره التي تتكفل حل كل المشاكل الإنسانية، وعدم اتباع  
الموى والظن، والحذر من خطوات الشيطان الماكرة التي قد  
تجزئ الإسلام وتفصل أحكامه عن بعضها فتشوه حقيقته  
وكماله، أو تعبد الدعوات الضالة وتلبسها لثمة غمظة مثل  
لثمة الإصلاح والوطنية والسلام العالمي وأمثالها.

فان زلتم... استكار وتهديد لموقف العاتلين للحق  
بيوم يأتي فيه عذاب الله وأمره في غمام يظلمهم فيظنونه رحمة  
وفيهِ العذاب الاليم صبه عليهم ملائكة الله... انه الأمر  
الذي قضاه الله رحمة ولا راد لقضائه حيث ترجع امور الخلق  
اليه فيحاسبهم الحساب الفقيق.

مَا كَسَبُوا وَآوَأَهُ سَرِيحُ الْحِسَابِ ﴿٤٦﴾ وَذَكَرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ  
مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ هَجَلْ فِي يَوْمٍ فَلَا إِذْرَ عَلَيْهِ وَمَنْ آخَرَ تَلَا أَيْمٌ  
عَلَيْهِ لِيُنْزِقَ تَقَى وَأَهْوَأَهُ وَأَعْلَمُوا نَكَرَاتِهِ يُحْشَرُونَ ﴿٤٧﴾  
وَمَنْ كَفَرَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ قَوْلَهُ وَالْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهُ  
عَلَى مَا فِي نَفْسِهِ وَمَا أَلَّا الْحِصَامِ ﴿٤٨﴾ وَإِذَا عَلَى سَهْقٍ فِي الْأَرْضِ  
لِيُفِيدَ فِيهَا وَهَيْكَلُ الْحَرْثِ وَالْقَلْبُ وَاللَّهُ لَا يُجِبُّ الْفَسَادَ ﴿٤٩﴾  
وَلَا يُقِيلُ إِلَهَ آتُوا اللَّهَ أُخَذَتْ الْفِرْقَةُ بِالْإِفْرَاقِ سَبْهُ جَهَنَّمَ وَيُنْزِقُ  
اللَّهُ هَادٍ ﴿٥٠﴾ وَمَنْ كَفَرَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ قَوْلَهُ إِنِّي نَذَرْتُ لِلَّهِ  
وَاللَّهُ رَؤُفٌ بِالْعِيسَاءِ ﴿٥١﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الرِّفْقَ فِي الْإِسْلَامِ  
كَافَةٌ وَلَا تَسْتَعْرِضُوا حُلُومَ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكَاكِرٌ وَعَدُوٌّ مُبِينٌ  
﴿٥٢﴾ وَإِنْ ذَلَمْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكُمْ مِنْ بَيِّنَاتٍ فَاذْكُرُوا  
أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٥٣﴾ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَنْزِلَهُمْ نَارٌ  
مِنْ السَّمَاءِ وَاللَّيْلُ كَالْحَبِّ ذُرًّا وَالنَّجْمُ كَالرُّبِيِّ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ

واذكروا الله... الأيام الممدودات هي أيام  
التشريق - ١١، ١٢، ١٣ - من ذي الحجة ويبنى فيها  
ذكر الله المتواصل، وروي انه التكبير المخصوص، وقد  
غيرت الآية الحجاج بين التسجيل بالبقاء يمين منها في منى  
والتأخر الى الثالث عشر، ويختص التغير بمن اتقى، أي  
استوز من كل محرمات الإحرام أو خصوص الصيد والنساء  
ثم توجهت للمسلمين - في ختام الحديث عن الحج -  
ليتصفوا بالتقوى كحيلة لعملية الحج التريوية الكبرى  
التي ذكرتهم بيوم الحشر الأكبر مما يساعد على تحقق خشية  
الله وتقواه.

ومن الناس من... عرض لنموذج للنفاق من الناس  
حيث نجد في كلامه الممسول ما يعجبك من الإطراء  
والاستقامة والحديث عن الخير والحق والاخلاص للمبادئ  
ومصالح الأمة، وقد يخلف بالله ويشهد على مكنون قلبه  
والله يعلم انه مملوء سقداً وتفاقاً وانه ألد (أشد) خصم  
للحقيقة، ومجرد ان يعطي منصباً ويرجع سلطة يسمي في  
الأرض بالفساد والقضاء على موارد الأمة الاقتصادية  
بالغصب ومن التشريعات الفاسدة وعلى البشرية بالقتل  
والاضطهاد في سبيل مطامع الرخيصة، ومثل هذا الصنف  
يعيد عن رحمة الله الذي لا يحب الفساد. وقد ليطيت الأمة  
الإسلامية - كثيرها - هذا النمط من التبادلات المنافقة التي  
لذلت الأمة وجرتا لل اضمحلال والفساد.

وإذا قيل له اتق الله... ان تكبره وعناده بنيانه  
غضب الله فاذا ذكر به أخذته الغزة الطاهرة التي اكسبها  
بالإثم فاستعظم ذلك، ولكن الغضب الإلهي سيقهر هذا  
التكبر بنار جهنم ويست مهاداً (معللاً) للتكبرين.

ومن الناس من يشري... وعلى العكس من النموذج  
السابق، يعرض القرآن هنا نموذج الفدائي المؤمن للضحى  
لانشي، إلا لتحقيق رضا الله وهو أسمى غاية، وقد تجلت  
رأفة الله في هذا الشخص ففتح هذه الروح العالية كما  
تجلت في الأمة إذ قدمت لها هذا النموذج مثلاً سامياً تصدي  
٤٦.

وفي الروايات ان الآية نزلت في علي (ع) عند ميته على



سل بني اسرائيل... ذكر لنموذج من نماذج العناد والنزاع بعد وضع الآيات ليكون درساً لهذه الأمة. فقد آتى الله بني اسرائيل البيئات ولكنهم بدلوا نعمة الله كبراً وتمرّدوا على أوامره فكان عقاب الله شديداً وهذه سنة إلهية عامة في الأمم.

زئج للذين كفروا... هناك صفتان من البشر: صنف نافع المهدف وخصه لا يفتي إلا متاع جسده وشع بطن، زينت له الدنيا امتحاناً فكانت أسمى مقصد لديه وهي وضيفة، أما الأهداف السامية حقاً وأصحابها فهي عنده موضع للسخرية، وصنف فوق ذلك في هدفة انه يعنى لله وللمجتمع الله ولا يلتقي بالألسخريات الأخرين لأنه في موازين الآخرة فوقهم مادة وروحاً، وذلك عطاه إلهي لا يحد.

كان الناس أمة... كانت البشرية تعيش حالة فطرية موحدة وفي الفطرة نوازع وطبائع لتشكيل التجمع الذي لا يتكامل الا انسان إلا في اطاره. ولا ريب في ان المجتمع - أي مجتمع - يحتاج الى قانون تشرىمي يوازن بين حاجات أفراده و يحقق التلائم بين المصلحة الفردية والمصلحة الاجتماعية، ويشع العدالة، ويكون مقياساً لحل أي اختلاف وتصادم. وهذا النظام لا يمكن أن يوضع إلا من قبل الله الخالق العليم بكل ذلك والمنزه عن الأهواء. ومن هنا فقد بعث الله الأنبياء المرصومين يحملون رسالته الى البشرية التي كان عليها أن تسروفي هذه تعالى. إلا ان بعضاً من حملة الدين للزيفين أدركهم الحرص والطمع وحب الرئاسة فراخوا بحرفونه لصالح أهولتهم المختلفة بنياً وظلماً نشأ الاختلاف في الدين نتيجة الظلم. لما الرعل المؤمن المستعد للتسليم المطلق لله فقد هداه الله الى السبيل القوم..

والملاحظ ان الآية تؤكد الوحدة الفطرية بين الناس، وأصالة الدين التاريخية، وان للشرع الحقيقي هو الله العالم المنزه عن الميل دون الانسان الجاهل المائل، وان الدين هو الحكم الوحيد للمسيرة الإنسانية يسير مع تعقد الاحتياجات مريباً إياها حتى تصل للور النضج فتأتيها الرسالة الحاتمة، يقول لسير المؤمنين (ع): «فبعث فهم رسله، وواتر لهم أنبياءه، ليستأدوهم ميثاق فطرتهم، ويذكروهم منسى نعمته، ويحتجوا عليهم بالتبليغ، ويشيروا لهم دفائن العقول...».

أم حسبت أن... جرت سنة الله يتمحيص المؤمنين واهداهم لتحمل المسؤوليات، والايمان فكرة يرادها أن

تنظم شؤون العالم وتقوده ولن تكون كذلك حتى يجعلها المؤمنون وبتحموا في سيلها العقبات و بلاهاوا البأساء (أي الشدة في غير النفس كغفدان المال) والغفراء (وهي الشدة في النفس كالجرح) و يزلزلوا ويضطربوا حتى يصل الأمر بالرسول والمؤمنين الى التساؤل عن أوان نصر الله وكانهم يستجدونه لشدة الحر والحينذاك يأتي النداء الإلهي معلناً ان نصر الله قريب ولكن لمن صبروا فكانوا أهلاً لذلك النصر.

بأسأونك ماذا أنتيقفون... ان الإتفاق خير للفرد إذيكشف عن شعوره بخلافة الله ورفعه على الحرص كما انه خير للمجتمع إذ يدقناصه المالية، وقد بينت الآية بعض موارد الإتفاق فهي للوالدين ضمن العائلة الصغيرة، والأقربى وهم العائلة الكبيرة، واليتامى والمساكين وابن السبيل (النتقطع عن أهله وماله) ضمن المجتمع الاسلامي الأوسع، وهذا كله ينتج الترابط القوي ولشاعة المواظف الاسلامية.

الأمر ١٥٠) سئل بني اسرائيل عن أميتا هم من أميتي بيده ومن يبدل فمسة الله من بعد ما جاء، فأتاه الله منبذاً العيقاب ١٥١) زين للذين كفروا النجوى، بأن يجوزوا من الذين آمنوا والذين كفروا يوم القيمة والله يروى من يشاء بغير حساب ١٥٢) كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس مما أوتوا وما يخلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاء، فهذه آياتنا من كتبنا بينهم قهدياً الله الذين آمنوا ليأخذوا منها حجراً من الحجارة فيؤذوه بهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ١٥٣) أم حسبت أن تدخلوا الجنة ولما ياتكم رسول الذين خلوا من قبلكم مستهم أبتأساء والغفراء وذلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه من نصر الله إلا ان نصر الله قريب ١٥٤) يسأونك



كُتِبَ عَلَيْكُمْ... تدفع الآية المؤمنين للقتال والجهاد، وهي تعالج حالة من الكراهة للقتال ناتجة من المشقة الطبيعية له، أو من تقدير خاطيء بأنه يعني الوجود الاسلامي الغني آنذاك، أو كتميع عن الرحمة العامة التي رباها القرآن في النفوس، وقد عالجته بالتذكير بحكمة الله وعلمه بالمصالح التي كثيراً ما تخفى على الإنسان، فقد يجب شيئاً وهو في غير صالحه، وقد يكره شيئاً وفيه الخير الكثير.

واقصمهم العمل فهاجروا الى الله وجاهدوا في سبيله، هم الراجون حقاً رحمة الله، وليس الرجاء مجرد تمن خادع لا أثر له، فاذا أخطأ المؤمن الجاهد أحياناً كما أخطأت السرية المذكورة آنفاً فإن الله سيمفوعه لحسن نيته.

بِسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ... روي أنها نزلت في سرية عبد الله بن جحش التي أرسلها النبي (ص) لتتصد حركة قوافل المشركين، ولكنها التحمت مع العدو في الأشهر الحرم بقتال لم تكن قد أمرت به، وعادت تحمل الغنائم والأسرى، فكسر ذلك عن الكثيرين، وثار الصاوق عن حكم القتال في الشهر الحرام، فجاء الرد القرآني يؤكد بأن أصل القتال فيه أمر مستنكر وكبير الرفع، ولكن فتنة قرين و شركها وصدها الناس عن الإسلام بالتعذيب الشديد والاضطهاد، وكفرها بالله وبحرمة المسجد الحرام، وارجعها المسلمين منه، كل ذلك أشد فضاة من القتال في الأشهر الحرم، إذ الغنمة عقبة في وجه الرسالة المتقدمة الهادية التي تحمل العدالة والسعادة للبشر بجمعاً، ويتأكد هذا إذا لوحظ العناد الشديد للمشركين وامرارهم على تحين الفرص لقتال المسلمين والقضاء عليهم وارجاعهم على حضيض الجاهلية التي أنقذهم الله منها.

بِسْأَلُونَكَ عَنِ الْحَرَمِ... قبل بدلالة الآية — وهي مدينة — على تحريم الحرم والميسر (القصار) لاثباتها بالإثم فيها والإثم محرم من قبل في آية مكة، وهذا هو الظاهر، وقيل أنها لا تدل عليه بل هي تمهيد للحرم بعد ذلك، حيث بينت هنا ان لها أضراراً عقلية واقتصادية واجتماعية كثيرة تفوق المنافع المتصورة فيها، وقد تدرج لاسلام في تحريم الحرم كبعض الأحكام الأخرى لتأصلها في الوجود الاجتماعي آنذاك، فمعالجتها بمرونة وثبته عقائدية ونفسية وقضى عليها في حين فشنت أعظم الدول الحديثة التي جندت كل طاقاتها لحرب الحرم.

ونظراً لحظورة الموقف بشوجه التحذير الشديد للمسلمين بالبقاء على الحق وعدم الإرتداد عنه الى الكفر والضلال، إذ يفقدون بذلك الحصول على نتائج أعمالهم الحسنة الماضية ويمسرون سعادتهم في الدنيا والآخرة، فالوقت على الكفر يحبط الأعمال ويبطل آثارها على حياتهم، وان قبول العمل متوقف على بقاء الإيمان حتى الموت.

وهذا التحذير الإلهي يجد له موقعه في كل حين، فإجراءات الكفر قائمة وأبواب الدعوات الضالة مشرعة مغرقة، فيجب أن يحذرنا السهم ويحضر نفسه تجاهها لئلا يحبط عمله.

إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا... ان الذين اتعكس الإيمان على

مَا لَا يَتَّبِعُونَ قَوْلًا أَنْفَعَهُمْ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَلِيَتَّبِعُوا  
وَالسَّابِقِينَ وَالسَّابِقِينَ وَمَا تَعْمَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿١٦٥﴾  
كَيْتَبَ عَلَيْكُمْ الْفِتَانَ هُوَ كَرِهَ لَكُمْ وَظَعِيَ أَنْ تُكْرَهُوا سَبِيحًا  
وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا سَبِيحًا وَهُوَ سَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ  
لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٦﴾ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمِ قُلْ فِيهِ  
قُرْبَاتٌ لِي فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدَقَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَرِهَ لِي وَالسَّابِقِينَ  
وَأَبْرَاجَ أَمِيلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ وَالنِّسَاءُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ  
وَالْأَزْوَاجُ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى يَرْوَى كَرِهَ لَكُمْ وَإِنْ سَبَّحْتُمْ  
وَمَنْ يَرْسُدْ مِنْكُمْ عَنْ عَرَبٍ فَمِتٌ وَهُوَ كَارٍ وَمَا لِيكَ حَيْطَتِ  
أَتَاهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا  
خَالِدُونَ ﴿١٦٧﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هُمْ بِهَا جَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٦٨﴾ يَسْأَلُونَكَ  
عَنِ النَّحْرِ وَالْبَيْتِ فَقُلْ فِيهِمَا أَرْكَانٌ كَبِيرٌ وَمَنْ هُجِرَ النَّاسُ وَانْتَهَمَا

ويسألونك ماذا يتفقون...: تذكر الآية أن الاتفاق المطلوب هو (العفو) وهو: إما التيسر مما يزد عن المؤونة والحاجة، أو مطلق الزائد، أو التوسط في الاتفاق، أو أفضل أقسام المال، وبعد هذا يدفع القرآن للمسلمين للتفكير في أحكام الله وحكمها وأثارها عن حياتهم الدنيوية والأخروية وذلك للحصول على أدائها وإعلاء شأنها ولتنائجها كل ذلك في إطار التسليم الكامل لله.

بذلك بين اقراط بعض اليهود والمشركين في التجنب التام لها، وتفرط التصاري بعدم التجنب مطلقاً، ويرتفع المنع من اجتماع بطهارتهن حيث يجوز إتيانهن ضمن الحدود التي قررها الله لما من تجاوز هذه الأحكام فإن أبواب التوبة مفتوحة له ليستظهر وليتكامل، وليكون مشمولاً لرحمة الله العبرة عن حبه.

ويسألونك عن اليتامى...: بعد نزول الآيات الناهية عن كمل مال اليتيم، تخرج بعض المسلمين من أموالهم ولربما تخلوا عن كفالتهم ومعالجتهم احتياطاً، مما أضربهم، فوضح القرآن أن العمل على اصلاح أمورهم خير من ذلك التخرج وإن لامانع من مخالفتهم ورعايتهم على أساس الاخوة الاسلامية، وذلك ان الله أعلم بالتوبيا الحسنة منها والسبئة، وهذا حكم يسهل على المسلمين امورهم ولوشاء الله لأعتهم (كسلفهم وأزهم) المشقة بطرم رعاية اليتامى مع الاحتياط الكامل، ولكن الدين دين يسر وسماحة.

يسألونكم عنكم لكم...: ان الاسلام واقعي يعترف بالفقر ولكنه يهينها ويصرفها التصريف الصحيح، والآية تفسح المجال للأزواج للتمتع كيف شاءوا بالنساء التي شبيها بالحرث باعتبار أنها تنمر بقاء النوع الإنساني، ثم طلب أن توظف العملية بأطار الله حيث تجعل تقدة للنفس و مواصلة للأجيال التي تتابع سيرها التكامل في ظل تقوى الله ولقائه، وليبتشر المؤمنين الذين وعموا أحكام الله وطبقوها التطبيق الكامل الموصل للخير والسعادة.

ولا تسكحوا...: الاسرة هي الوحدة الأساسية لبناء المجتمع العام عند الاسلام، وجوها جوارحة والتألف والشرايط وهو لا يتحجم مع الاختلاف العائلي الأساسي، ومن هنا حرم الزواج بين انسلمين والمشركين، ورغب الرجال في الزواج بالسلمة ولو كانت مملوكة فهي أفضل من المشركة - أياً كانت - ولو أعجبتم بشروطها وجمالها، وكذا نهى عن تزويج المشركين - وإن كانوا أحراراً - وترجيح المسلمين عليهم وإن كانوا مملوكين، ذلك ان الوحدة لا يمكن افتراضها بين التوجه موحد يدعو الله الى الجنة والمغفرة، وآخر مشرك - أهوج يدعو الى النار.

أَكْبَرُ مِنْ نَفْسِهِمَا، وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُغْفِرُونَ ۗ قُلِ الْعَفْوَ  
كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٠١﴾ وَالَّذِينَ  
وَالْآخِرَةَ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ النِّسَاءِ قُلِ إِصْلَاحٌ لَكُمْ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ طُورٍ  
فَاتَّخَذُوا كَذِبًا ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ السُّعْيَ مِنَ الْفَضْلِ وَلَوْ أَنَّ اللَّهَ لَأَخَذَتْكُمْ  
إِنِ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١٠٢﴾ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا لِأَنَّ  
مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ  
حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَسَ دُمُومٌ مِنْ خَيْرٍ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ  
يَدْعُونَ إِلَى التَّنَادِ ۗ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْبُرْهَانِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ  
آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿١٠٣﴾ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحَيْضِ  
قُلْ هُوَ أذى فَأَعْرِضُوا عَنِ النِّسَاءِ فِي الْحَيْضِ وَلَا تَقْرَبُوا مَنًى يَبْهَرُنَّ  
فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ  
الَّذِينَ يُحِبُّونَ الْمُطَهَّرِينَ ﴿١٠٤﴾ يَسْأَلُونَكَ لِمَ كُفِّرَتْ كَذِبًا قُلِ  
حُرِّمَتْ أَشْيَاءٌ مُسْتَقَرَّتْ وَأَنْقَضُوا فَأَنْقَضُوا اللَّهُ وَأَعْلَمُ الْكُفْرَ

يسألونك عن الحيض...: الحيض هو العادة الشهرية عند النساء، وهي حالة غير عادية وتشكل أذى للنساء، وقد نهى المسلمون عن مقاربتهم جناباً أثناءها، فوازن الاسلام

الميزان في تفسير القرآن: موسوعة  
تفسيرية ضخمة ديجتها براعة الفيلسوف الرباني  
الزاهد العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي  
رضوان الله عليه، وقد ارتأت هيئة تحرير  
(التوحيد) تقديم بعض بحوثه الموضوعية بأسلوب  
جديد:

بقلم: آية الله المرحوم الطباطبائي  
تقديم: محمد تقي ابراهيم

شاء الاستعمار أن يتخذ من مسائل الخلاف بين السنة والشيعة، منفذاً للتفريق  
بين المسلمين، والطمع في اسلامهم، واضعافهم، واذلالهم.  
ونحن إذ نعيش رحاب الله، ونحيا أيامه، ونبتغي مرضاته، مدعوون للعمل جميعاً،  
لقهر الاستعمار بنيد الخلاف والفرقة، والعمل سوية من أجل الوصول الى الاسلام  
الحق - كما أنزله الله - بعيداً عن أراجيف المفرضين، فنقهر الشيطان في أنفسنا وعقولنا،  
ونتجه الى الله في ذلك.  
ومسألة تحريف القرآن من تلك المسائل التي أثارها أعداء الاسلام لا انتصاراً له،  
وإنما محاولة منهم للقضاء عليه، وهناك من يتهم الشيعة في ذلك بهم -  
كإخوانهم - السنن - براء من ذلك، ولبيان الحقيقة نبين ذلك بالفصول التالية:

من المسلّمات التاريخية ان النبي محمد (ص) جاء قبل أربعة عشر قرناً— تقريباً— وانه ادعى النبوة، ونهض بالدعوة لها، فأمن به قوم، وكفر به آخرون. وانه جاء بكتاب يسميه القرآن وينسبه الى ربه، وان هذا القرآن متضمن للمعارف الدينية، وامهات مسائل اصول الشريعة الاسلامية التي يدعو اليها، وانه كان يتحدى— بما تضمنه القرآن— العالم كله، وهذا هو اعجاز نبوته، وهو ما زال باقٍ بين أيدينا، ما فقد بعضه أو أبدل به غيره، يشبهه أو لا يشبهه، في النظم والبيان، ثم نسب ذلك المبدل— زوراً— الى النبي (ص) وادعي؛ بأنه الكتاب الذي أنزله الله.

هذه الحقائق من المسلّمات والمتواترات التي اتفق الناصر— المؤمن والكافر— على الإذعان بها، ولا يشك بها— إلا من أصيب في فهمه— ولا احتمال التحريف أحد من الباحثين— المخالفين والمؤلفين— إلا من احتمال منهم زيادة يسيرة أو نقصاً يسيراً أو تغييراً في جملة أو آية— كلمات أو اعراباً— كقول بعض الباحثين من غير المسلمين بأن قوله تعالى:

(إِنَّكَ مَيِّتٌ وَأَتَّهُمْ قَبْتُونَ).

من وضع ابي بكر حينما سمع عمر وهو شاهر سيفه يهدد بالقتل من قال: ان النبي مات:

فقرأها على عمر فصرفه.

وأما أصل القرآن الكريم فهو كما أنزل في عهد النبي (ص) لم يفقد ولم يبدل. لم يختلف في ذلك أحد. فبحثنا لا يتعلق بهذا، وإنما يدور حول ما قاله بعضهم عن التحريف والتغيير في بعض جملة و آياته.

فالقرآن هذا تحدى— وما زال يتحدى— بصفات ينسبها لنفسه مدة أربعة عشر قرناً، وعند ملاحظته نجد تلك الصفات متوفرة فيه دون تغيير أو فقدان أو فروات لبعضها.

تحدى بالبلاغة والفصاحة، وهاهو— بين أيدينا— يعرض من حسن النظم وعمق البلاغة وقوة التعبير ما يعجز عنه بلغاء العصور وفصحاؤهم في شتى فنون الفصاحة والبلاغة، وآياته كلها على نسق واحد كتابياً متشابهاً مثاني تقشع منه الجلود وتحشع لعظمته القلوب. وتحدى المفكرين والعلماء بتناسقه وعدم وجود الاختلاف فيه بقوله:

«أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ؟ وَلَوْ كَانَتْ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا». (النساء: ٨٢)

وها هو بين أيدينا يتصدى لكافة الناس بآياته، فلم ينل من سماته نائل، ولا طعن في عظمته طاعن، فما تراءى لراءخلل في آية أو إيهام، إلا ووجد في غيرها ما يرفعه، وما من خلاف يتوهمه إلا ووجد ما يفسره، وما من تناقض يتصوره إلا وهناك ما يدفعه و يرفعه.

ولم يقتصر تحديه عليها اللغة العربية فقط، وإنما امتد لأبعد من ذلك، حتى راح يتحدى جميع الجن وجميع الإنس، مجتمعين لامنفردين، متضامين لمعارضته و متكاتفين، قال سبحانه:

(قُلْ لَنْ أَجْمَعِيَ الْإِنْسَ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا)

(الاسراء: ٨٨)

وها هو القرآن بين أيدينا نبراساً للعقول، ومقياساً للحقيقة، لا يغيرها ولا يجاقبها، منسجماً مع الفطرة البشرية، صريحاً في دعواه، واضحاً في مراميه، لاتصل الريبة اليه، ولا تنال الأوهام منه، ولا تدرك الأفهام قعره، يهدي للمعارف الحققة، ويرشد النفوس للأخلاق الفاضلة، فهي حية بيانه، وجميع العلوم - على سعتها وكثرتها - ينتهي بها الى المبدأ الأساس لجميع العلوم والمعارف القرآنية بالتحليل، الى مبدأ التوحيد، الذي يعود بدوره الى كل منها بالتركيب.

ويقص علينا أخبار الأمم وأنبيائهم بما يتناسب ونزاهة ساحة النبوة وقدمية الأنبياء، وعند مقارنة أية قصة من قصصهم مع ماورد في العهدين نجد الفرق واضحاً في النظرتين.

ويحدثنا عن الحوادث الآتية مصرحاً أو منمحا، ثم يتجلى صدقه بعد ذلك وفق مايبين من شروط ومواصفات.

وبصف نفسه بخصائص الهداية وأنه: (يهدي الى الحق والى صراط مستقيم) و (يهدي للتي هي أقوم)، وها هو بين أيدينا نتصفحه ونتبينه، فنجده كما وصف نفسه مليء بالعبء وسبل الهداية والدلالة.

ويعبر القرآن بأنه ذكر لله فهو المرشد اليه والذال عليه والذاكر لأسمائه الحسنى، وصفاته العلى، مبيناً سنة خلقته، وعظيم صنعه، واصفاً ملائكته، ذاكراً كتبه ورسله، مبيناً أحكامه وشرائعه، مشيراً لمبدأ الخلق ومعادهم، مفصلاً أحوال الناس بعد موتهم، وهذه كلها تؤول الى ذكره سبحانه، كما أشار الى ذلك وتبته عليه، حيث أبان الهدف الأساس، وها هو القرآن كذلك يعطي هذا المدلول، فلا ينقص منه شيئاً.

وتكون الذكر صفة شاملة لكل أهداف القرآن ومراميه، جاءت كلمة الذكر في الآيات التي تشير الى حفظ القرآن وسلامته من التحريف والتغيير والبطلان. قال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ

يُلهِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفُونَ عَلَيْنَا أَلَمْ يَلْقَ فِي التَّارِخِ حُرَامٌ مِنْ بَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ، إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّ لَهُمْ لَكِتَابًا غَرِيزًا لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ».

(حم السجدة: ٤٠-٤٢)

فأشار بهذه الآية الى ان ذكره لا يغلب أو يتغير، أو يبطل و ينسخ، أو يطرأ تحريف عليه، في الحال أو في الاستقبال.

وقال تعالى:

«إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ»

(الحجر: ٩)

فاطلاق كلمة الذكر تشمل القرآن كله، واطلاق كلمة الحفظ نعم حفظه عن التغيير أو النسخ أو الإبطال أو التبديل أو زيادة أو النقص، فحصول أي من ذلك يخرج عن ذلك الحفظ الذي تعهد الله به.

فضمير: (له) يعود الى الذكر في قوله: (وإننا له لحافظون) بدليل سياق الآية الكريمة، ومن الخطأ القول بأن ضمير (له) يعود على النبي (ص)، فالشيء الذي حورب من أجله النبي هو القرآن الكريم، المعجزة الخالدة لنبوته، والمنتضمن لكل أمهات مبادئ وأحكام الإسلام لاشخصه (ص) ذاتياً. ولذا نجد مشركي قريش يحاربونه للقضاء عمّا ورد في القرآن، وراحوا يستهزئون به كما تشير الآية الكريمة:

«وقالوا: يا أيها الذي نزل عليه الذكر أتلك أمجنون»

فخطاب المشركين له بـ (يا أيها الذي نزل عليه الذكر) لا باسمه (ص) تأكيد لاهتمامهم بما أنزل عليه، وسخر بهم بما أنزل عليه للتقليل من أهميته ودوره. وبما تقدم يتضح أن القرآن مصون من التلاعب به وضياعه، لأن الله هو المتعهد بحفظه كما مرّ في الآيتين السابقتين.

وخلاصة الحجة والدليل على سلامة القرآن وحفظه هي أن الله أنزله على النبي (ص) و وصفه بصفات معينة، فلو حصل فيه تلاعب من زيادة أو نقص أو تغيير في موقعه وترتيب آياته وكلماته وحروفه، لانتفت تلك الروعة، وزال ذلك الإعجاز، وفقدت تلك الصفات التي وصفه الله بها، ولكننا نراه آية في البلاغة والإعراب، وحجة في الدليل والبرهان، ومعجزة في النبوة والتاريخ، وكل جانب من جوانبه لم يجد الأعداء فيه ثغرة للطعن، أو موضعاً للقدح، وهو في كل



القرون التي مرَّها يتصدى للمنكرين، ويتحدى العالمين رغم تقدم العلوم. وهذا برهان ساطع آخر على سلامته وحفظه.

والأخبار الكثيرة الواردة عن النبي (ص) - بطرق المسلمين كافة - تدل على عدم وقوع التحريف في القرآن الكريم، حيث أمرنا (ص) بالرجوع إلى القرآن في حل مشاكلنا، وعند وقوع القتن فينا.

والحديث المتواتر عند المسلمين كافة: (إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً...) فلو علم (ص) وقوع تحريف في القرآن مستقبلاً لما أمر المسلمين بالتمسك به، وهو (ص)؛ (لا ينطق عن الهوى).

وكذلك تأمرنا الأخبار الواردة عن النبي (ص) والأئمة (ع) بعرض الأحاديث والأخبار على القرآن الكريم، واستنطاق حكمه عليها، فإن وافقته، يؤخذ بها. والأضرب بها عرض الحائط. وهذا العرض مطلق لعموم القرآن وكل آياته، فلو كان فيه تحريف أو نقیصة أو زيادة لما أمرنا بذلك.

أما الذين قالوا بعدم وقوع التحريف في آيات الأحكام فقط دون باقي القرآن فهم على خطأ لأن الإطلاق يقيد العموم ولا قرينة على التخصيص.

كما إن الأحاديث التي تأمرنا بعرض الأخبار على القرآن صريحة، في إن الغاية من العرض على القرآن هي تمييز الصدق من الكذب والحق من الباطل. والتمس الواقع في الأحاديث لم يقتصر على أحاديث الأحكام فقط، وإنما تعداه لبقية الأحاديث العقائدية والقصصية وأخبار الأمم والأنبياء وغيرها، كما يبدو ذلك في ما تضمنته الأحاديث التي بين أيدينا من اسرئيليات وأمثالها، - مما يؤمن بوجوده جميع المسلمين - وهذا يدعو إلى عرضها على آيات مختلفة المضامين. ولو لم يؤمن النبي (ص) والأئمة (ع) بعدم وقوع التحريف في القرآن في المستقبل، وسلامته في القرون التالية لعهودهم لما أمرنا بعرض الأخبار عليه.

والأخبار الواردة عن النبي (ص) والأئمة (ع) - والمتضمنة لمختلف الآيات القرآنية - نجد هام مطابقة لآيات القرآن الحاضرة

لدينا. بل وحتى بالنسبة لبعض الآيات التي وردت في روايات ضعيفة و يتصور منها وقوع التحريف فيها، وردت بروايات أخرى أقوى سنداً، ومطابقة لما هو موجود عندنا. وهذا شاهد على ان الكثير من الروايات التي يفهم منها وجود التحريف في بعض الآيات القرآنية كقولهم (ع): (كذا نزل) - مع إضافة بعض الكلمات مثلاً - ليس بياناً بنقصان تلك الآية، وإنما هو تفسير لمفهومها - كما أراده الله فيها - وهذا التفسير هو ما يقابل التفسير الباطني والتأويل.

والروايات الواردة عن أمير المؤمنين (ع) وبقية الأئمة المعصومين (ع) بقولهم: (اقرأوا كما قرأ الناس) و اشارتهم الى ان ما بأيدي الناس قرآن نازل من عند الله سبحانه - وان كان غير ما ألفه الامام علي (ع) من المصحف - وان ما بأيديهم هو قرآن نازل من عند الله سبحانه وان لم يشركوا الامام علي (ع) في تأليفه زمن ابي بكر أو عثمان.

فهذه الروايات تشير الى تفسيره (ع) للنص القرآني، لاني فارق في النص بين ما عند الامام (ع) وما عند الخلفيتين. وتشير أيضاً - ان كان هناك اختلاف بين ما ألفه الامام (ع) وما عند الناس - الى اختلاف ترتيب السور أو الآيات التي لا يغير اختلاف ترتيبها المفهوم الأساس منها في الأوصاف والدلالات التي وصف الله بها قرآنه.

وهكذا نصل الى نتيجة حاسمة من مختلف الروايات هي:  
ان القرآن الذي بين أيدينا هو نفس القرآن النازل على النبي (ص) دون ان يفقد بعض أوصافه وميزاته.

وقال جماعة من محدثي الشيعة والحشوية وأهل السنة بوقوع التحريف لاجمعي وجود زيادة فيه وانما بمعنى النقص والتغيير في اللفظ أو الترتيب. اما بمعنى وجود الزيادة فيه فلم يقل بذلك أحد من المسلمين، إذ استدلوا على نفي الزيادة باجماع الأمة على نفيها، واستدلوا على وقوع النقص والتغيير بعدة وجوه منها:

١ - الأخبار الكثيرة الدالة على هذا الموضوع، المروية بطرق الفريقين السنة والشيعة، فقد أورد السنة في صحاحهم وكتبهم المعتمدة كالبخاري ومسلم وسنن ابي داود والتسائي وأحمد و

سائر الجوامع وكتب التفسير وغيرها. وقد ذكر الآلوسي في تفسيره: ان تلك الأحاديث تفوق حد الحصر، كما وردت بطرق الشيعة في كتبهم المعتبرة حتى قيل ان الأحاديث في ذلك تناهز الألفي حديث و أحاديث الفريقين تشير الى سقوط بعض السور والآيات وسقوط بعض الجمل واجزاء الجمل والكلمات والحروف في جمع القرآن الأول زمن ابي بكر، كما حصل في جمع القرآن الثاني زمن عثمان.

وما ذكر أعلاه هو غير الاختلاف الموجود فعلاً بين المصاحف المعروفة - كمصحف عبدالله بن مسعود، ومصحف أبي بن كعب - وبين مصحف عثمان، بما يزيد على ستين موقِعاً في المصحف الأول وثلاثين موقِعاً في المصحف الثاني.

وكذلك هو غير الاختلاف الموجود بين المصاحف السبعة أو الخمسة التي أرسلها عثمان الى الأقطار الاسلامية محتفظاً بنسخة منها عنده في المدينة، حيث بلغت نقاط الاختلاف بسنها بما يزيد على أربعة وأربعين حرفاً.

كما نلاحظ الاختلاف موجوداً في ترتيب السور القرآنية، ليس فقط بما ذكرته الأحاديث، وإنما حتى في المصاحف المعروفة لدينا، فترتيب المصاحف في الجمع الأول زمن ابي بكر يختلف عنه في الجمع الثاني زمن عثمان، فسورة الأنفال - سمثلاً - كانت في المثاني وبراءة في المثني، أما في الجمع الثاني فقد وضعتا مع السور الطوال.

كما أن ترتيب السور في كل من مصحف عبدالله بن مسعود ومصحف أبي بن كعب يختلف عنه في المصاحف العثمانية.

هذا فضلاً عن القراءات الشاذة التي رويت عن بعض الصحابة، والتي ربما زادت على ألف موضع واختلاف.

٢ - الدليل العقلي: حيث يمتنع عقلاً - كما استدل هؤلاء البعض - جمع القرآن بصورة كاملة ومطابقة للواقع من قبل غير المعصوم، وهو - أي القرآن - متفرق متشتت عند الناس.

٣ - الخبر الوارد عن طرق أهل السنة والشيعة باعتزال علي (ع) الناس بعد أن توفي النبي (ص) - إلا لأداء الصلاة - حتى أتم جمع القرآن، وخرج به اليهم، معلناً أنه جمع القرآن الذي أنزله الله على نبيه (ص)، وهاهو معه، فردوه واعتمدوا ما جمعه لهم زيد بن ثابت. وما أنه (ع) كان أعلم الناس بكتاب الله بعد النبي (ص)، وما ان النبي (ص) قد أمر الناس بالرجوع الى علي (ع) في حديث الثقلين المصنوع عليه عند المسلمين كافة، بقوله (ص): (علي مع الحق والحق

مع علي، لذا دعاهم (ع) اليه، وهذا يدل على اختلاف المصحف الذي جمعه الامام علي (ع) عن المصحف الذي جمعه زيد.

٤- الروايات التي تؤكد اقتفاء الأمة الاسلامية الأمم السابقة؛ حذو النعل بالنعل، والقذة بالقذة، وكما حرق اليهود التوراة، فلا بد أن يحذو المسلمون حذوهم فيحرقوا القرآن الكريم. فقد ورد في صحيح البخاري عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله (ص) قال: (لتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لتبعنموه، قلنا: يا رسول الله بآبائنا و أمهاتنا اليهود والنصارى؟ قال: فن؟).

كما ورد نظيره في أحاديث كثيرة ومعتبرة عن عدة من الصحابة كأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، و ابن عباس، وحذيفة، وعبد الله بن مسعود، وسهل بن سعد، وعمر بن عوف، وعمر بن العاص، وشداد بن أوس، والمستورد بن شداد.

كما ورد أيضاً نظيره من طرق الشبهة عن أئمة أهل البيت (ع)، عن النبي (ص)، في قوله تعالى: (لتركن طيقاً عن طيق) كما في تفسير القمي عنه (ص)، قوله: (لتركن سبيل من كان قبلكم حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة لا تخطون طريقهم ولا تخطىء شرب بشبر، وذراع بذراع، وباع بباع. حتى أن لو كان من قبلكم دخل جحر ضب لدخلموه، قالوا: اليهود والنصارى نعي يا رسول الله؟ قال: فن أعني؟ لتنفض عرى الاسلام عروة عروة، فيكون أول ما تنفضون من دينكم الأمانة وآخره الصلاة).

ونحيب على استدلالهم باجماع الأمة على نفي الزيادة في القرآن بما يلي :-  
إننا في الوقت الذي لانقر تحريف القرآن زيادة أونقصه نريد مناقشة الحجج التي أوردوها بما يلي :-

- (١) - أن إجماع الأمة - محصله ومنقوله - ليس بحجة عقلية يقينية في حد ذاته.
  - (٢) - انه يفيد الظن فقط عند القائلين به - ان كان يفيد شيئاً - ولا يفيد القطع واليقين مهما تجمعت العقائد الظنية، فهي لاتصل الى مرحلة القطع واليقين وان اقتربت منه كثيراً، لأنها والحالة هذه تمثل مجموع الاعتقادات التي تفيدها آحاد الأقوال.
- ودليل الاجماع عند أهل السنة قوله (ص): (لا تجتمع أممي على خطأ أو ضلال).

وعند الشيعة دخول قول المعصوم في أقوال المجمعين، أو كشف أقوالهم عن قول المعصوم بوجه من الوجوه وكيفية من الكيفيات.

فالإجماع عند الطرفين لا يفيد إلا الظن، ودليل وجوب الإلتزام به متوقف على ثبوت صحة النبوة، لاعتمادهم الأحاديث والسيرة النبوية وصحة النبوة— هذا اليوم— متوقفة على سلامة القرآن من التحريف، باعتبار القرآن معجزة الرسالة التي بين أيدينا، ومع احتمال التحريف ينتفي الوثوق بآياته واعتبارها من كلام الله تعالى، وحينئذ ينتفي ثبوت صحة النبوة، وتنتفي بانتفائها حجة الإجماع.

ومع احتمال الزيادة والنقيصة في القرآن، لا ينفع الدليل الذي اعتمدهنا سابقاً، بأن ما بأيدينا من القرآن— اجمالاً— بديهية تاريخية ثابتة وذلك لاحتمال وقوع التحريف في كل آية أو جملة وحينئذ لا يمكن اتخاذ القرآن حجة ودليلاً على ما نريد اعتماده والوثوق به لاثبات فكرة ما. هذا بالنسبة الى اعتمادهم على دليل إجماع الأمة، الذي اعتبروه حجة لدعم مذهبوا اليه، لنفي الزيادة في القرآن.

و اما بالنسبة الى الأدلة التي اعتمدها لاثبات وقوع التحريف في بعض جمل وآيات القرآن— نقيصة أو تغييراً في مواقعها— فنقول:

إنّ الاخبار و الأحاديث التي اعتمدها في دليلهم الأول يبطلها الدور الذي أبطل الإجماع قبلها وفق الدليل الذي مرّ آنفاً.

وهكذا عادت تلك الأحاديث— وفق لحاظ الدور— عارية عن أهميتها سوى كونها مصادر تاريخية، إضافة الى ذلك، كونها غير متواترة أو مدعومة بقرائن قطعية يضطر العقل للأخذ بها و اعتماد الأحاديث بموجبها، فهي آحاد متفرقة، فيها ضعيفة السند، أو قاصرة الدلالة، وما أندر الصحيحة في سندها، التامة في دلالتها.

فعند الرجوع الى أسانيد تلك الأحاديث نجد أنها ضعيفة السند، أو مقطوعاً سندها أو عارية عنه، مجردة من أي سند— إلا ما قلّ ونذر ومن تلك الأحاديث سالمة من ذلك النقص.

وهذه الأحاديث على ندرتها وقلتها لا يؤمن تسرب الاسرائيليات اليها، وهوما لا سبيل الى انكار وقوعه في بعضها، ومالم نظمئ الى سلامتها لانعتمد دلالتها و حجبتها.

واضافة الى ذلك فإن الآيات التي أوردتها تلك الأحاديث لا تنسجم ونظم القرآن ومخالفة في مفهوم بعض آياته.

كما أنّ بعض الأحاديث التي اتخذوها دليلاً على وجود النقص والتغيير في بعض الآيات  
والجمل القرآنية قاصرة عن أن تكون دليلاً على ذلك، فالزيادة التي وردت فيها لم تكن سوى  
تفسير لتلك الآيات وليست بجزء منها كما ورد في روضة الكافي عن أبي الحسن الأول في قول الله:  
(أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم - فقد سبقت عليهم كلمة الشقاء وسبق لهم  
العذاب - وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً)

وكذا ماورد في الكافي عن الصادق الامام جعفر بن محمد (ع) في قوله تعالى: (وان تلووا  
أو تعرضوا).

قال:

(ان تلووا الأمر وتعرضوا عما أمرم به فإن الله كان بما تعملون خبيراً).  
الى غير ذلك من روايات التفسير المتخذة دليلاً على تحريف آيات القرآن.  
كما ان هناك الكثير من الآيات التي استشهد بها لاثبات تحريف القرآن لم تكن  
الزيادة فيها عما في القرآن إلا لسببان أسباب نزولها وليست من أصل النص القرآني كما ورد:

(يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك - في علي -)

فوردود كلمتي (في علي) ليست نصاً قرآنياً وانما لبيان ما أريد، بأنها نازلة في حق  
علي (ع).

وكذا ماورد: (ان الذين ينادونك من وراء الحجرات - بنونهم - أكثرهم لا يعقلون) حيث  
وردت ضمن الآية كلمة (بنونهم) اشارة الى تشخيص من كان يفعل ذلك منهم فظن انها كانت  
جزءاً من الآية فسقطت منها.

وكذا ماورد: (وسيعلم الذين ظلموا آل محمد حقهم) أو ماورد: (ومن بطع الله ورسوله في  
ولاية علي والأئمة من بعده فقد فاز فوزاً عظيماً) فهي لبيان مدلول تلك الآية ومفهومها وقد وردت في  
أمثالها أخبار كثيرة لا نحصى.

وقد تتبع الآية أو السورة بدعاء أو ذكر فيتوهم أنه منها كما ورد في الكافي عن  
عبدالعزيب بن المهدي قال: (سألت الرضا (ع) عن التوحيد فقال: كل من قرأ قل هو الله أحد و  
آمن بها فقد عرف التوحيد، قال: (قلت) كيف نقرأها؟ قال: كما يقرأها الناس وزاد فيه (كذلك الله  
ربي كذلك الله ربي).

وقد ترد الآية بعدة أحاديث وقد تضمنت في كل حديث كلمة تختلف عن غيرها لفظاً



وترادفها معنى لتفسير معنى تلك الكلمة التي وردت في الآية، فاعتبرها البعض اختلافاً أو تحريفاً، فقوله تعالى: (ولقد نصركم الله بيدرو أنتم أذلة) وردت بأحاديث أخرى هكذا: (ولقد نصركم الله بيدرو أنتم ضعفاء) كما وردت: (ولقد نصركم الله بيدرو أنتم قليل). فهذا الاختلاف فيما ورد ربما كان قرينة لما أريد بكلمة (أذلة) ولم يكن اختلافها دليلاً على التحريف، وقد يؤيد ما أشرنا إليه ماورد في بعضها عنه (ع) قوله: (لا يجوز وصفهم بأنهم أذلة وفيهم رسول الله (ص)) |

وقد ترد أحاديث تتضمن نصوصاً متعارضة متنافية كالنص الذي ورد بروايات الفريقين - السنة والشيعة - عن الرجل: (إذا زنى الشيخ والشيخة فأرجوهما البتة فانها قضيا الشهوة) بينما ورد النص في بعض تلك الأحاديث التي يراد بها الاستدلال على تحريف القرآن بصيغة أخرى مختلفة عن سابقها كهذا النص. (الشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجوهما البتة فانها قضيا الشهوة) أو (بما قضيا من اللذة) وورد في آخر بعضها: (نكالا من الله والله علم حكيم) بينما ورد في بعضها الآخر (نكالا من الله والله عزيز حكيم).

أو كالنص الذي ورد في آية الكرسي في روايات متعددة، وبصياغة للنص مختلفة، فقد ورد في بعضها هكذا: (الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم، له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى عالم الغيب والشهادة فلا يظهر على غيبه أحداً، من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه إلى قوله - وهو العلي العظيم والحمد لله رب العالمين).

بينما ورد في روايات أخرى نص آخر لنفس الآية وهذه الصيغة: (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) - كالنص السابق إلى قوله؛ من ذا الذي يشفع عنده... إلى قوله... هم فيها خالدون والحمد لله رب العالمين). أو بهذه الصيغة: (له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم) الخ. أو بهذه الصيغة: (عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم بديع السموات والأرض ذو الجلال والإكرام رب العرش العظيم) أو بهذه الصيغة: (عالم الغيب والشهادة العزيز الحكيم).

وهذا الاختلاف والتعارض يقضي بسقوط حجيتها ودالاتها على تحريف القرآن ونقصانه، وتعدد الروايات الواردة، واتفاقها - جميعاً - بتحريف القرآن بصور من النصوص المختلفة، لا يجبر ضعفها في الدلالة وسقوطها بالمعارضة.

إن الدس والوضع في الأحاديث شائع متفق على وقوعه في كثير من الروايات الواردة في أبواب متعددة، فكرية وعبادية وغيرهما. في القضايا العقائدية: كالخلق والايجاد، أو العبادية:

كالمصلاة والصيام، أو القصصية: كأخبار الأنبياء والأمم أو العلمية: كتفسير الآيات القرآنية والحوادث الواقعة في صدر الإسلام.

وقد اهتم أعداء الإسلام بالقرآن ووجهوا جهودهم للطعن به وتشويه حقائقه، لأنه محور عقائد المسلمين وعباداتهم، وكعبة مذاهبهم وأخلاقهم ومعارفهم الدينية، والوثيقة الموروثة للياقية الدائمة على صحة النبوة، والبرهان القائم للرسالة، فتشويه طمس معالمها وبالتالي طعن النبوة في الصميم، والقضاء على الإسلام من الأعماق، وهذا ما سعى من أجله أعداؤه وعملوا جاهدين لتحقيقه، والوصول إليه.

فلا غرابة أن يجهد أعداء الإسلام للدس فيه والطعن في أصوله وقواعده بوضع الأحاديث الملفقة، واتهام القرآن بالتحريف.

ولكن الغريب العجيب أن يتخذ بعض المسلمين تلك الأحاديث الموضوعية والمنسوبة إلى الصحابة أو إلى أئمة أهل البيت (ع) للدلالة على تحريف كتاب الله وإبطال حججه ودلالته، وبذلك بطلان النبوة والغاء قيمها ومعارفها واحكامها.

وما أثار قولنا بعد هذا كله - عملياً - في الفكر والحياة - بأن رجلاً ادعى النبوة وكان القرآن معجزته فحرف القرآن بعد موته، ولم يبق دليل على صحة نبوته سوى إجماع المؤمنين به على صدقه في دعواه، وإن هذا الإجماع حجة لأن النبي المذكور اعتبر حجة هذا الإجماع. أو أن هذا الإجماع يكشف عن قول أئمة أهل البيت (ع)؟

كما إن احتمال الدس - وهو ما تأيد بالشواهد والقرائن - يقوض حجية هذه الروايات ويفسد مدينتها ويطل اعتباراتها، وبذا تتجرد من الحجبة والدلالة الشرعية والعقلية، وحتى صحيحة السند منها، لأن عدالة رجال طريق السند تفيد صدقهم، وعدم تعمدهم الكذب، دون دس غيرهم ممن وضعه عنهم ونسبه إليهم مما لم يرووه.

لقد وردت في بعض الروايات المتخذة دليلاً على التحريف نصوص لا تشبه القرآن في نظمه، وهي جلية لمن يملك ملكة اختصاص علمية، وامعان نظرة ذهنية، اذ يتكشف له الكثير منها، كنصي الخلع والحقد اللذين وردا بطرق أهل السنة، كسورتين قرآنتين سقطتا من القرآن، فسورة الخلع هي: (بسم الله الرحمن الرحيم: اللهم انا نسنعيك ونستغفرك، ونثي عليك ولا نكفرك وخلق ونترك من بفجرك) وسورة الحقد هي: (بسم الله الرحمن الرحيم: اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشى نقمته ان عذابك بالكافرين ملحق).

وكذا ما أوردته بعض الروايات من سورة الولاية وغيرها من أقاويل وصياغات مختلفة أحدثها اناس تقليداً للنظم القرآني فعبزت عن مجاراته و عادت مسحاً من النظم يستبشعهم أهل الفن ومجبه أهل الذوق.

ان تمسك بعض المهتمين بأمثال هذه السور المختلفة والآيات المجمولة هو لتعبدهم الشديد بالروايات، وعدم عرض ماجاء فيها على القرآن الكريم، واستنطاقه عنها. ولو أمعنوا النظر فيها لحكموا بأنها من قول البشر.

ان مخالفة الأحاديث الواردة— على فرض صحة سندها— للقرآن الكريم ليس فقط لظاهر قوله تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) وقوله: (وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه) حتى تكون مخالفة ظنية باعتبار ظهور الألفاظ من الأدلة الظنية، وإنما المراد مخالفتها للدلالة القطعية التي تضمنها القرآن الذي بين أيدينا بمجموعه وفق ماورد في الدليل الأول الذي ذكرناه في نفي التحريف-

نعم فهو آية في إعجازه، بديع في نظمه، متكامل مع بعضه، مفسر بعضه لما غمض من البعض الآخر، مصحح بعضه لما يتراءى من اختلاف في البعض الآخر، محيط بحقائق الأشياء، شامل لموارد الحياة، مبين للمعارف الحقة، لا يختلف كليات حقائقه عن جزئياتها وفروعها، ولا تتنافر أطرافه مع أوساطه ولا تتعارض، فأياته مترابطة، متجانسة، متناسقة، تبرز الغريب الطارىء، وتميزه عنها.

اما الجواب عن الدليل الثاني الذي احتج به دعاة التحريف وهو امتناع جمع القرآن عقلاً امتناعاً عادياً إلا من قبل المعصوم بصورة كاملة ومطابقة للواقع وهو أجزاء متفرقة في صدور حفاظه وغيرها. فهو صحيح في نفسه ما لم تدل على خلافة قرينه، وقد دلت القرائن— كما قدمنا سابقاً— فضلاً عن ذلك فان الإمتناع العادي لا يعني حكم العقل بوجود مخالفة ما جمعه غير المعصوم للواقع.

والجواب عن الدليل الثالث لدعاة التحريف، ان ما جمعه الامام علي (ع) من قرآن وحمله اليهم، وعرضه عليهم، لا يعني مخالفته لما جمعه من قرآن في شيء من الحقائق الدينية، في أصولها وأفروعها، إلا في ترتيب السور وبعض الآيات من السور بحيث ان تغيير ترتيب السور القرآنية لا يبدل أو يغير الحقائق الدينية المستقاة منها.

ولو كان ما عنده (ع) يختلف عما جمعه، أو يزداد عليه، لعارضهم بالاحتجاج ودافع عما

عنده، ولم يقتنع بإعراضهم عما جمعه، واستغنائهم بما جمعه، كما صرح بذلك في بعض ما روي عنه (ع) في موارد شتى - ولم يرد عنه (ع) انه قرأ في أمر ولايته أو غيرها نصاً قرآنياً غير وارد في القرآن الذي جمعه مستندلاً به عليهم ومجانباً إياهم على اسقاطه أو تحريفه.

فعدم ورود ذلك عنه ليس خوفاً على وحدة المسلمين من التفرق والتمزق، فهذا يرد بعد اجتماع الكلمة واستقرار الأمر، لاجل الجمع وقبل تسلم زمام الحكم.

لقد ادعى دعاة التحريف ان هناك الآلاف من الآيات الدالة على ولايته (ع) سقطت من القرآن. فياترى هل ان تلك الألوف من الآيات التي ادعوا ورودها في الولاية وسقطت من القرآن، كانت مخفية - كلها - عن عامة المسلمين؟ ولا يعلم بها إلا القليل القليل من المسلمين؟ مع استقصاء المسلمين للقرآن وتتبعهم آياه، وانشغالهم بتعلمه، ودراسة أحكامه عند نزوله، آية آية، وسورة سورة، وكذا بعد تمامه وكماله ووفاء النبي (ص)، ومع اهتمام النبي (ص) في تبليغه ونشره في الآفاق وارسال المبشرين لتعليمه وتدرسه.

وقد نص على ذلك القرآن بقوله: (ويعلمهم الكتاب والحكمة) (الجمعة: ٢) وقوله: (يثبتن للناس ما نزل إليهم) (النحل: ٤٤).

فكيف سقط كل هذا العدد الضخم المدعى؟ وأين ذهب؟

لقد ورد في بعض الروايات انه سقط من آية واحدة في أول سورة النساء ما يقرب من ثلث القرآن أي ما يقرب من ألفي آية بين قوله تعالى: (وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى) وقوله: (فانكحوا ما طاب لكم من النساء).

كما ورد من طرق أهل السنة أن سورة براءة كانت مبسلة وكانت تعدل سورة البقرة، وان سورة الأحزاب كانت أعظم من سورة البقرة وقد سقطت منها مثناً آية. الى غير ذلك من الأخبار والروايات.

وهل أن هذه الآيات - وقد بالفت الروايات في كثرتها - كلها منسوخة التلاوة كما ذكره بعض من المفسرين من أهل السنة اعتماداً على ما ورد في بعض رواياتهم؛ (ان من القرآن ما أنساه ونسخ تلاوته)؟

فما معنى انساء الآية ونسخ تلاوتها؟ هل يعني ذلك نسخ العمل بها؟ ثم ماهي هذه الآيات التي نسخت في القرآن؟ وأين نصوصها؟ كآية الصدقة، وآية نكاح الزانية والزاني، وآية العدة، وغيرها. وهم مع ذلك يقسمون المنسوخ الى منسوخ التلاوة دون العمل - كآية الرجم - ومنسوخ التلاوة والعمل معاً.

ثم هل شملها النسخ لكونها غير حاوية على بعض صفات كلام الله حتى أبطلها الله بأعلاء ذكرها وأذهاب أثرها؟ حتى لم تعد من ذلك الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، المنزه من الاختلاف قولاً وفصلاً، الهادي إلى الحق وإلى صراط مستقيم، المعجز الذي يتحدى به الإنس والجن. وهل يتفق ذلك مع الوصف الذي أطلقته الآيات على القرآن بأنه في لوح محفوظ، وأنه كتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وأنه قول فصل، وأنه هدى، وأنه نور، وأنه فرقان يفرق بين الحق والباطل وأنه آية معجزة، وأنه... الخ؟

فهل يسعنا أن نقول: أن هذه الآيات على كثرتها وإطلاقها تشير إلى بعض القرآن دون البعض الآخر؟ تشير إلى غير المنسوخ وغير المنسي فقط؟ فتصفه بالهداية والنور والفرقان والفصل والمعجزة الخالدة وغيرها من الصفات التي تتناسب وكلام الخالق سبحانه؟

وهل النسخ والإنساء سوى إبطال الآية وإماتتها؟ وهل مصير القول الذي عاد لا ينفع للأبد سوى الإهمال والإلغاء؟ وكيف نوفق بين طرح والغاء بعض القرآن وبين كونه ذكراً؟ فالحق أن روايات التحريف المروية من طرق الفريقين وكذا الروايات المروية في نسخ تلاوة بعض الآيات انقرآنية مخالفة للكتاب مخالفة قطعية.

والجواب عن الدليل الرابع القاضي بإقتفاء الأمة الإسلامية الأمام التي سبقتها، ومشايتها لها، بأن تفعل ما فعل بنو إسرائيل، ويقع لها ما وقع لهم وهي أخبار متواترة، متظافرة— لكنها لا تدل على المماثلة من جميع الجهات.

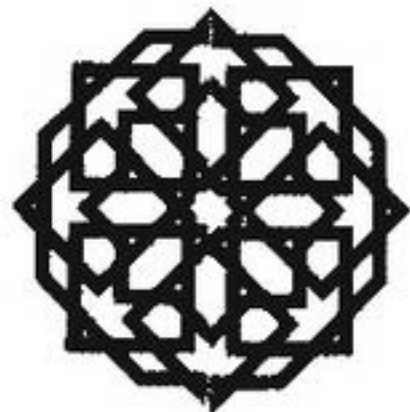
فالمراد بالمماثلة: هي المماثلة بالنتائج والآثار، وليست بالأعمال والأقوال، فقد نكون مماثلة الأمة الإسلامية لبنى إسرائيل في تحريفهم كتاب الله هو: اختلاف الأمة الإسلامية إلى فرق شتى حيث أصبحت ثلاثاً وسبعين فرقة متنافرة متضاربة يطعن البعض بعضها الآخر ويكفر بعضها بعضاً. كما اختلفت النصارى إلى اثنتين وسبعين فرقة، واختلفت اليهود إلى إحدى وسبعين فرقة، كما أكدت على ذلك نصوص من الروايات كثيرة، حتى قيل بتواترها.

ومن المعلوم أن الجميع قد اعتمد كتاب الله لاسناد نظرتهم، ونكته فسر آياته برأيه ورأي الآيات بما يوافق رأيه، واعتمد الأحاديث والأخبار الواردة في تفسير الآيات دون تمحيص وتمعن، و دون عرضها على ماورد في كتاب الله.

أن الروايات التي تدل على المماثلة بين الأمة الإسلامية والإمام التي سبقتها لا تدل على تحريف القرآن الكريم الذي يدعونه، وما ورد في بعضها من ذكر التحريف والإسقاط والتغيير، بالإضافة إلى ضعفها فإنها معارضة ومخالفة لكتاب الله كما تقدم.



## حول القرآن



# الحكمة في القرآن

آية الله الجوادِي الأملِي

إنَّ الحكمة في لسان القرآن الذي: « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه»<sup>١</sup> هو خير كثير بأنتجائه ما عبر فيه عن الحياة الدنيا مع ما لها من الزخارف والشهوات ونحوها لقوله تعالى: «متاع الدنيا قليل»، فلا وزن للدنيا في جنب الحكمة ولا خطر ما عندها، لأن الحكمة خير كثير، والدنيا مناع قليل، فلا جدوى من هذه إلا التمتع واللذة الفانية. وحيث إن الله تعالى هو الذي عبر عن الحكمة بالخير الكثير، فلا كمال للإنسان إلا بها، ولا رقي له إلا إليها، فالويل لمن أعرض عنها، ولم يرد إلا الحياة الدنيا ذلك مبغته<sup>٢</sup> من العلم الذي لا يصحبه العقل. فالهمم بيان المراد من هذا الخير

الكثير وشرحه وبيان موارده والفرق بينه وبين غيره من أقسام العلوم والفنون، أو لأعمال والمدكات، وما إلى ذلك، في فصول:

### الأول: في معنى الحكمة:

الحكمة بناء نوع من الإتقان المانع عن النوهن والفسل، والإتقلام، والإنقسام ونحوها. والجامع في موارد استعمال هذه المادة بصيغ شتى: هو السداد والإحكام، الذي لا يتطرقه شيء مما يوجب خلافاً، نحو ما يقال لنجم الفرس المانع له عن انجسوح: الحكمة، ويقال لما يوجب إتقان نسبة المحمول إلى الموضوع في القضية وصيانتها، حكماً، ويقال لما يوجب فصل الخصومة وتعين ارتباط المال أو الحق إلى أحد طرفي الدعوى: حكماً أيضاً، ويقال لما يوجب يوجب النظم الاجتماعي للنفس ويصون المجتمع من المريج والمرج: حكومة، ويقال للعلم الذي يكون معومه ثابتاً لا يزول وحيث لا يموت وحقاً لا يبطل وصدقاً لا يكذب وموثقاً لا يتغسل ويكون دليلاً برهاناً لا يتطرقه الريب ولا يطرقه الشك ولا يزول بالتمنع ولا بالنقص ولا بالمعارضة: حكمة، ولعل من هذا القبيل وصف القرآن بأنه في م الكتاب لديناً لعلي حكيم<sup>٤</sup>، ويقال لسأمر المحكم أو المشتتم على الحكمة أنه أمر حكيم<sup>٥</sup>، ويقال للآيات التي تكون نصاً في مداليلها أو ظاهرة فيها كالنص بحيث لا يشبهه فيب ولا تشابه محكات<sup>٦</sup>، ويقال للسورة المبينة: لمراد بلاغموض ولا تشابه، أيضاً سورة محكمة<sup>٧</sup>، وفصول جميع ما ذكر من أن من الأوصاف الفعلية لله المتعالي: هو أنه تعالى حكيم — حيث إن علمه تعالى حضور محض

لا يعزب<sup>٨</sup> عنه شيء، واقتداره تعالى مشيئة نافذة  
 صرف لا يعجزه شيء، فلذا يذكر هذا الوصف  
 دائماً في القرآن بعد العلم أو العزة أو السعة<sup>٩</sup>، أو  
 يذكر بعده الخيرة، لأن العزة هي الصلابة المانعة  
 عن التفوذ الموجبة للغلبة. والسعة: هي الإحاطة  
 والاطلاق الوجودي ذاتاً وصفة وفعلاً فحينئذ  
 بضع تعالى جميع الأشياء في مواضعها عدلاً و  
 قسطاً فلا محالة يكون حكيماً.

### الثاني: في أن الحكمة خير كثير:

قال تعالى: «ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً  
 كثيراً»<sup>١٠</sup>، والخير: هو ما يختاره العاقل اللبيب.  
 كما أن الشر: هو ما يقابله، فخير بلحاظ الغاية  
 والهدف بخلاف النافع الذي هو بلحاظ  
 الطريق، كما أن الضرر: هو ما يقابله، فما كان  
 له أثر حسن في انسير إلى الغاية التي هي خير  
 يكون نافعاً، كما أن ماله أثر سوء في السلوك  
 إليها يكون ضاراً، وأما الكثرة فلا بد وأن تكون  
 بلحاظ دوام الخير وعدم نفاذه، إذ الفاني قليل  
 وإن أعجبتك كثرته الكاذبة، والباقي كثير وإن  
 خفي عن أكثر الناس، ومن هذا القبيل قوله  
 تعالى: «قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك  
 كثرة الخبيث»<sup>١١</sup> إذ الخبيث لا قرار له بخلاف  
 الطيب الذي أصله ثابت وفرعه في السماء يؤتي  
 الحنطة كل حين بإذن ربه.

### والحاصل: أن الحكمة هدف عال

للإنسان، وخير كثير، ويجمع هذين الوصفين —  
 أي الخير والكثرة —: الكوثر، لأنه — أي  
 الكوثر: هو الخير الكثير، وإن ذكر له مصاديق  
 شتى من العلم والنبوة ودوام النسل ونحو ذلك،

فمن أوتي الحكمة فقد أوتي الكوثر، وحيث أن  
 للحكمة درجات كذلك يكون للكوثر درجات،  
 كما أن الرسالة أيضاً كذلك حيث قال تعالى:  
 «نلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض»<sup>١٢</sup>، فأعلى  
 درجات الكوثر لحاتم الأنبياء (ع)، كما أن  
 أفضل درجات الرسالة له (ص) أيضاً.

ولم ينعت الخير في القرآن الكريم بالكثرة  
 بنحو الملكة إلا في خصوص الحكمة، حيث أنها  
 وحدها خير كثير بنحو الإحصاف الثابت كما  
 في قوله تعالى: «ويجعل الله فيه خيراً كثيراً»<sup>١٣</sup> —  
 فلما ساس بنحو الاتصاف — ثم اعلم أن  
 الحكمة خير كثير دون الخير المحض الذي لا يمكن  
 أن لا يستفسر فيمكن أن لا يتختم عاقبة أمر من  
 أوتي الحكمة بخير إذ الأمور بعواقبها تدبر  
 توضيحاً، أن الحكمة ليست كالنبوة خيراً مطلقاً،  
 إذ النبي معصوم يتختم أمره بالحسن بخلاف  
 الحكيم، إذ لا عصمة هناك، فالنبوة خير مطلق  
 والحكمة خير كثير، فكثرة خيرية الحكمة بلحاظ  
 مادونها لا بلحاظ ما فوقها كالنبوة.

### الثالث: في الفرق بين الحكمة والملك:

إن جهة الخير في الحكمة ليست بمجرد كونها  
 بإيحاء الله تعالى، لأنه تعالى كما يؤتي الحكمة من  
 يشاء، كذلك يؤتي الملك من يشاء، مع أن الملك  
 لا يصون صاحبه عن العصيان فلا خير فيه أصلاً،  
 فضلاً عن كونه كثيراً، «ألم تر أن الذي حاج  
 إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك»<sup>١٤</sup>، بل جهة الخير  
 فيها — أي الحكمة — هي كونها في نفسها من  
 المواهب الخاصة كالرسالة والنبوة والولاية  
 والإمامة الحقة وما إلى ذلك الذي لا يناله إلا  
 الأوحدي من البشر الذي يكون الله تعالى أعلم

به، ولذا ترى الذي أوتي الملك أو الكثرة يقول: «إنما أوتيته على علم عندي»<sup>١٥</sup>، حيث انه يرى نفسه ذاهلاً عن مولاه الذي آتاه الملك أو الكثرة بخلاف من أوتي الحكمة حيث أنه يرى ان الله تعالى هو الذي وهبها إياه لأن «رأس الحكمة مخافة الله»<sup>١٦</sup>، فكيف ينسى الحكيم مولاه الذي يخاف مقامه<sup>١٧</sup> وينهى نفسه عن هواها، لأن في هواها ردها، أضف الى ذلك ان الحكمة كوثر ممدوح، والملك قد يوجب التكاثر المذموم والأول ذكر ومذكرة، والثاني هو وهاء، فلا خير في الملك من حيث أنه ملك من جهة أنه يناله السر والفاجر، بخلاف الحكمة لأنها في نفسها كوثر، فلا يناله إلا من أخلص دينه لله.

#### الرابع: في بيان من أوتي الحكمة:

لقد آثر الله تعالى من عباده بعض من شاء أن يهبه الحكمة ويوتئها إياه، حيث انه تعالى أعلم، حيث يجعل رسالته ويجتبي اليه من يشاء<sup>١٨</sup>، ومن هؤلاء الذين من الله عليهم بإتياء الحكمة هم الأنبياء (ع) كما قال تعالى: «واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة...»<sup>١٩</sup>، وقال تعالى: «فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة...»<sup>٢٠</sup>، فكل نبي حكيم قد أوتي الحكمة، وهي الخير الكثير، فقد أعطي الكوثر، إلا أن درجاته متفاوتة على وزن درجات النبوة ومراتب الحكمة، كما تقدم.

ومن هؤلاء الذين من الله عليهم بإتيان الحكمة وصرح باسمه في القرآن هو داود (ع) كما قال تعالى: «وقتل داود جالوت، وآتاه الله الملك والحكمة...»<sup>٢١</sup>، ولقمان كما قال تعالى: «ولقد آتينا لقمان الحكمة»<sup>٢٢</sup>، وغيرهما ممن

يعثر عليه المنتجع، وحيث ان درجات الحكمة متمايزة فيمكن أن ينال بعضها من ليس بنبي كما ورد<sup>٢٣</sup> في لقمان، فالأنبياء حكماء ولا عكس، وحيث ان النبوة هبة خاصة لا يمكن نيلها بالتعلم، ولا يمكن الوصول اليها بالدراسة بخلاف الحكمة، فلذا ذكر في برنامج الأنبياء أنهم يعلمون الناس الكتاب والحكمة فقط دون النبوة مع أنهم قد نالوها بالوحي أيضاً كما نالوا الكتاب والحكمة به فلا طريق فكري الى نيل المواهب الخاصة كالنبوة والرسالة والإعجاز بخلاف الحكمة حيث أنه يمكن نيلها بالبحث والفكر، كما يمكن نيلها بالحضور والاختلاص، حتى يتقدر على إتيان الآية المعجزة بمجرد الدراسة، نعم للولاية التي من آثارها الكرامة مجال لسنا الآن بصدد.

#### الخامس: في الحكمة التي جاء بها الأنبياء وعلموا الناس إياها:

ان الحكمة التي جاء بها الأنبياء على قسمين: حكمة علمية وحكمة عملية فدعوا الناس اليها. اما الحكمة العلمية فهي المعارف الإلهية في الأصول الثلاثة وما يرجع اليها من معرفة المبدأ والمعاد والرسالة، والى ذلك يرجع العدل والإمامة واليه يشير قول أمير المؤمنين (ع): «رحم الله امرأ عرف من أين وفي أين والى أين».

واما الحكمة العملية: فهي الأخلاق الفاضلة، والأعمال الصالحة المبيّنة في الشرع. فالأولى: هي مبنى الحياة الانسانية، والثانية هي مبنية على ذلك المبنى وفرع ذلك الأسس، وثمرة تلك الشجرة، فنلك محكمة من حيث البرهان

والوجدان ومطابقة لمتن الوجود الخارجي، وهذه بحكمة من حيث تكميل الانسان وتحصيل سعاداته المطابقة لفطرته، سواء في ذلك ماله مساس بتهديب النفس وماله ارتباط بتدبير المنزل، وماله دخل في سياسة المدينة بجميع أبعادها وشؤونها. ومما يشير الى ما بيناه في الجملة قوله تعالى:

«ذلك مما أوحى اليك ربك من الحكمة، ولا تعمل مع الله إلهاً آخر فتلقى في جهنم ملوماً مدحوراً»<sup>٢٤</sup> مشيراً الى ما أفاده في عدة آيات أخر من التوحيد والمعاد ونبذ من الأحكام وجنبتها حيث ان بعضها حكمة علمية كالنوحيد، وبعضها حكمة عملية بشؤونها الشتى، من الوظائف الفردية والاجتماعية، وهكذا قوله تعالى: «ولقد آتينا لقمان الحكمة ان اشكر لله»<sup>٢٥</sup> الى عدة آيات أخر مشتملة على المعارف والأخلاق والأعمال الصالحة أي الحكمتين: (العلمية والعلمية) والإنسجام الكامل بينهما، لأن العلم يهتف بالعمل، والعمل يتبع العلم، قال لقمان لابنه وهو يعظه: «يا بني لا تشرك بالله ان الشرك لظلم عظيم»<sup>٢٦</sup>، مع ان التوحيد ونفي الشرك من معارف الحكمة العلمية، ونفي الظلم من الحكمة العملية، والصناعة لا تقتضي هذا النظم ولكن الهداية التي هي الحكمة الحقيقية والكوثر الإلهي مما يصحح هذا السياق ويجوز هذا النظم، فلماذا عبر عنه بالموعظة التي هي جذب الخلق الى الحق بما تقشعر به الجلود ثم تلين بذلك الجلود وانقلوب، والسر في تجويز هذا السياق ان الكتب الفنية علمية خالصة، والقرآن الكريم علم وهداية معاً، وهكذا أيضاً قوله تعالى: «وما جاء عيسى بالبينات قال قد جئتكم بالحكمة ولأبين لكم بعض الذي تختلفون فيه، فانفروا لله وأطيعون، ان

الله هورني وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم»<sup>٢٧</sup>، حيث أنه علم الناس التوحيد والإطاعة والتقوى والسلوك على أنصراط المستقيم، فبعض ما جاء به وعلم الناس إياه حكمة علمية وبعضه حكمة عملية.

فتحصل من ذلك كله ان الحكمة نحو علم مستقن، ونحو معلوم مرصوص إما متعلق بالعمل، وإما متعلق بالنعقيدة، فالحكيم: هو المعتقد بالمعارف الحقة والعامل بالأحكام الإلهية، والمتخفق بالأخلاق الفاضلة، ولعل قول رسول الله (ص): «رأس الحكمة مخافة الله»<sup>٢٨</sup> إشارة لذلك، أي الخوف العقلي المستفاد من قوله تعالى: «واما من خاف مقام ربه»<sup>٢٩</sup> لا الخوف النفسي كما يشير اليه قوله تعالى: «اني لا يخاف لدي المرسلون»<sup>٣٠</sup>، إذ لاخوف نفسي لمن كان متوكلاً على الله ومسلماً له ومفوضاً اليه، كما يرشد اليه قوله تعالى: «فاصربهم طريفاً في البحر يساً لا تخاف دركاً ولا غشى»<sup>٣١</sup>، وقوله تعالى: «ألا ان أولياء الله لاخوف عليهم ولا هم يحزنون»<sup>٣٢</sup>، ولاخوف وهمي ولاخيالي لمن لا يرغب إلا الله تعالى، ولايشكل إلا عليه تعالى، ولايشق إلا به تعالى — سبحانه قدوس ربنا ورب الملائكة والروح — لأنه منتهى بقدرته القاهرة، وراض بقضائه المبرم، فهو بمن طوى الزمان بحاشيته الماضية والقادمة، فلذا لا يؤثر فيه شيء مما مضى حتى يحزن له، ولا شيء مما يقدم عليه حتى يخاف منه.

السادس: في الدعوة بالحكمة في قبال الدعوة بالموعظة الحسنة والمجادلة بالحسنى:

لا ريب في أن الرسول (ص) يدعو الناس

إلى الله الحكيم، ولا سر في ان هذه الدعوة على بصيرة تامة، انها البحث في نهج الدعوة ونحو الهداية اليه تعالى حيث ان لها أنحاء ودرجات حسب اختلاف الناس، كاختلاف المعادن ذهباً وفضة، وحسب اختلاف الموارد والشؤون وسائر ماله دخل في كيفية الدعوة وضرر الهداية فلذا قال تعالى: «أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وحادلهم بالتي هي أحسن، ان ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين»<sup>٣٣</sup>، حيث ان الله العليم بعباده وماهم من الاستعدادات المختلفة وكذا العقائد والأخلاق الشتى. أمر رسوله (ص) بالدعوة اليه تعالى على أخذ هذه الأساء الثلاثة ولا رابع لها بمعنى منع الخلولاً منع الجمع، أي لا يمكن الدعوة بما هو خارج عنها، لا أنه لا يجوز الجمع بينها في مورد، كما انه لا يجب ان يجمع بينها في كل مورد كما توهم.

وسر عدم جواز الدعوة اليه تعالى بما هو خارج عن هذه الأنحاء الثلاثة هو ما تقدم من أن الدعوة الى الله إنما تكون على بصيرة فلا بد وأن تكون بالحق ولا تكون بالباطل صرفاً ولا شوباً، وإلا فتكون عمياء لا بصيرة.

وبيانه ان الدعوة إنما هي الاعتقاد والتصديق بالحق كما في الحكمة العملية في الاعتقاد بالمعارف، أو بالنفع والخير كما في الحكمة العملية من الخلق والعمل، فلا دعوة عن بصيرة فيما لا تصديق ولا اعتقاد هناك، كما في القياس الشعري الذي يدور مدار التخيل لا التصديق، وأن يؤثر أثره أحياناً كما لا دعوة عن بصيرة فيما لاحق ولا نفع ولا خير هناك، كما في القياس المغالطي المؤلف من التشابهات بالحق

والتشبهات بالنفع والخير مع أنه لاحق فيها ولا نفع لها ولا خير عليها.

فالدعوة إذا لم يكن فيها تصديق مطابق للحق تكون عمياء، وحاش رسول الله الداعي اليه على بصيرة عنها، فلذا يكون مفاد الآية حصر الدعوة الحقة في هذه الأنحاء الثلاثة بنحو منع الخلول، فإخروج عنها نكب عن الصراط المستقيم، فأنهم هو بيان هذه الأنحاء وتمييز بعضها عن بعض، فليعلم أن هذا التقسيم إنما هو بلحاظ نهج الدعوة، وأما المطلب المدعو اليه فهو في نفسه أمر حكيم لا يفتر ولا يوهن، ولذا ترى أن بعض ما دعى اليه بالموعظة في موطن يدعى اليه بعينه في موطن آخر بالحكمة، ولعله من أجله يكون القرآن في نفسه حكيماً، ليس فيه شيء لا يمكن إقامة البرهان القطعي عليه، وتدفع الواسطة.

#### والحاصل: ان الحكمة لتكونها كوثراً في

نفسها لا تنقسم الى الحسنة وغير الحسنة، فلذا لم تصيد في الآية بقية الحسن لأنها مؤلفة من مقدمات يقينية محكمة حسبها تقدم إذ عند تطرق احتمال الخلاف لا يكون حكمة ومحكمة لا عمالة، فجميع ماله دخل مستقيم في الدعوة الى الاعتقاد اليقيني بالحق، بصورته وسيرته، لا بد وان تكون يقينية لا ريب فيها كقوله تعالى: «ليس كمثل شيء»، وقوله: «لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير» وقوله تعالى: «ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير» وقوله تعالى: «يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله والله هو الغني الحميد» وقوله تعالى: «افحسبم أننا خلفناكم عنثاً وانكم اليها لا ترجعون» وقوله تعالى: «رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً



حكماً» ونحو ذلك مما يرجع الى المعارف الاعتقادية والأصول الإلهية، وقد تقرر ذلك كله عند الله وفي محله كما لا يخفى عمن راجع احتجاجات المعصومين (ع) عليهم في تقرير هذه الآيات لإثبات المعارف الحقة المبينة على العلوم المتعارفة الضرورية التي يضطر العقل الى التصديق بها كأصل عدم التناقض الذي قد عدّ مبدأ للمبادئ التصديقية ومن هذا القبيل قول مولانا الصادق (ع) في حديث هشام بن الحكم:

«.... إذا لم يكن بين الإثبات والنفي منزلة...»<sup>٣٥</sup>، وقول مولانا الرضا عليه آلاف التحية والثناء:

«.... ألا تعلم ان عالم برك لا يكون مفعولاً، وحدثاً وقدماً في حالة واحدة....»<sup>٣٥</sup>

واما الموعظة: فلا أثرها في المسائل النظرية الحقة التي لا أثر عملي لها كالر باضيات، وانما الموقع له المسائل الاعتقادية التي لها مساس بالأخلاق والأعمال وحيث ان لها شرائط من حيث اتصاف الواعظ بما يعطى، لأن من لا يعطى لا ينفذ خطه، ومن لا ينفذ خطه وسيرته لا ينفذ وعظه ولغظه، هكذا من حيث فصاحة الكلام الوعظي وبلوغته، ومن حيث كونه قولاً نيناً لعل مخاطب يتذكر أو يخشى، وغير ذلك مما له دخل في حسن الأثر ننقسم الى الحسنة وغير الحسنة، وقد أمر النبي (ص) بالدعوة الى الله تعالى على نهج الموعظة الحسنة حتى ينجذب المدعو ويتعظ المستمع، فيسلك سبيل ربه طوعاً، و بدعوه خوفاً وطمعاً، و يذكره في نفسه نضراً وخيفة، و يسبحه أطراف النهار وزلفاً من الليل، كما أمر الأنبياء الذين من قبله (ص) أيضاً بذلك.

واما الجدال: فهو حوار خاص عند المناظرة ولا أثر له أيضاً في المسائل النظرية البحتة التي لا يكتفى فيها بغزب اليقين المحض، وانما الموقع له المسائل التي لها مقدمات مسلمة عند الناس او عند المخاطب وحده، وكان ترتيب القياس منها من جملة تسلمها عند الجمهور أو عند المخاطب وحده.

وهي اما أن تكون مسلمة عند الجمهور سواء كانت حقة أم لا، كقوله: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» إذ المعتبر عند ذلك هي الأخوة لا العدل والقسط واما أن تكون مسلمة عند الجمهور مع كونها حقة أيضاً كحسن العدل وقيح الظلم ونصرة الأخ برفع الظلم عنه أو بكفّه عن انظلم، كما فسّر به ذلك القول، فالقياس المؤلف من القسم الأول جدال فاسد وهراء كاسد، ومن القسم الثاني جدال حسن ومراء ممدوح، وقد أمر النبي (ص) بخصوص هذا القسم فقط في الدعوة الى الله.

ومما جمع فيه بين أقسام الدعوة، من الحكمة والموعظة الحسنة والجدال الأحسن أمر المعاد، وجر يان الحشر، وقيام الساعة، حيث أنه قد دعا القرآن الى الحشر بالبرهان اليقين كما في قوله تعالى: «وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً ذلك ظن الذين كفروا، فويل للذين كفروا من النار»<sup>٣٦</sup>. وقوله تعالى: «أفحسب انما خلقناكم عبداً واتاكم الينا لا ترجعون»<sup>٣٧</sup>. اذ الباطل وكذا العيب ممنوع عقلاً بالقياس الى الله تعالى، ومن المحال أن يفعل هو تعالى فعلاً لا غاية له أصلاً، أو لا غاية حكيمة وعقلية له، فهذا هو دعوة الى الحشر بالحكمة، واما الدعوة اليه بالموعظة الحسنة في غير واحدة من الآيات الداعية اليه

بشأن الترغيب، والترهيب، والنبش، والإنذار ونحو ذلك مما يوجب الإعتاظ والانجذاب بلحاظ العقل العملي، وأما الدعوة اليه بالجذال الأحسن ففي الآيات التي يستدل فيها عليه بكون إعادة أهون من الإبداع، وأن القادر على النشأة الأولى قادر على الثانية بطريق أولى، وما اتى ذلك من الأقبسة التي لا تكون حدودها الوسطى مسلمة عند الجمهور، مع ان القدرة المطلقة لا يتصور فيها الفرق بين أنحاء المقدور عليه حتى يكون بعضها أهون وبعضها سهلاً وبعضها صعباً وغير ذلك، ومن هذا القبيل الاستدلال عليه بأدلة ثلاثة في خاتمة سورة (يس) كلها مجادلة بالتي هي أحسن حسبما فصله مولانا الصادق (ع) حيث قال (ع): وأما الجدال بالتي هي أحسن فهو ما أمر الله تعالى به نبيه أن يجادل به من جحد اليعث بعد الموت واحياء العظام فقال الله حاكياً عنه: «وَضَرَبْنَا لَنَا ثَمَلًا وَتَيْسِي خَلَقْنَا قَالِ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ» فقال الله في الرد عليه: قل يا محمد: «بُخْبِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أُورُنْ مَرَّةً وَهُوَ يَكْفِي خَلْقَ عَلِيمٍ، الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقَدُونَ»، فأراد الله من نبيه أن يجادل المبطل الذي قال كيف يجوز ان يبعث هذه العظام وهي رميم، قال فقل بحبيها الذي أنشأها أول مرة، أيعجز من بئده لا من شيء أن يعيده بعد أن يبلى بل ابتدؤه أصعب عندكم من إعادته ثم قال: «الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا»، أي إذ أكنن النار الحارة في الشجر الأخضر الرطب ثم يستخرجها ففرقكم انه على إعادتها من بلى قدر، ثم قال: «أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ

مِنْهُمْ، بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ»، أي إذا كان خلق السماوات والأرض أعظم وأبعد في أوهامكم وقدركم أن تقدروا عليه من إعادة البالي فكيف تجوزتم من الله خلق هذا الأعجب عندكم والأصعب لديكم ولم تجوزوا منه ما هو أسهل عندكم من إعادة البالي، قال الصادق (ع): فهذا الجدال بالتي هي أحسن لأن فيها قطع عذر الكافر بين وازالة شبهتهم<sup>٣٨</sup>، إنتهى موضع الحاجة.

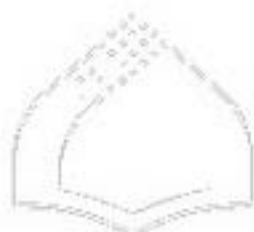
فتبين ان الحكمة كثر، وانها نحو علم خاص بمسوم مخصوص وأنها علمية وعملية وانها متميزة عن قسبها من الموعظة الحسنة والمجادلة الحسنى.

#### خاتمة:

فاذا تحققت ان الحكمة ماهية، وانها كثر وخير كثير يلزم تحصيلها والإتصاف بها، والعمل بمقتضاها اعتقاداً وخلقاً وعملاً فلا كمال لمن لم يحققها ولا من لم يتحقق بها بعد التحقيق، وقد ورد في نصوص أهل النبوت عليهم السلام: ان من أخلص لله أربعين صباحاً تنفجر ينابيع الحكمة من قلبه، وقد أمر في غير واحدة من الآيات بالسرعة الى الخيرات التي من أجلها وارفعتها الحكمة كما قال تعالى: «وبارعون في الخبرات»<sup>٣٩</sup>، وبالاستيقاق اليها — أي الخيرات التي من أعظمها الحكمة — كما قال تعالى: «فاستبقوا الخيرات»<sup>٤٠</sup>، وقال تعالى: «ومنهم سابق بالخيرات»<sup>٤١</sup> وغير ذلك من الشواهد الناقصة في الترغيب الى الحكمة بعنوان كونها من الخيرات.



## حول الصَّوَاد



حجة الاسلام والمسلمين طاهري خرم آبادي

العنكبوت والآية (١٥) من سورة لقمان تؤيدان  
هذا المعنى.

« وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ  
جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا  
تُطِئْتُهُمَا ».

و هذا المعنى الواسع يشمل كل عمل  
تصحبه المشقة، ولذا قُسم الجهاد الى نوعين:  
١ - جهاد النفس أو (بناء الذات).  
٢ - جهاد العدو.

ونلاحظ في كلام المعصومين إشارة إلى  
هذين النوعين، وتحتوي كتب الحديث على  
باب جهاد النفس وآخر لجهاد العدو. وكما ان

من جملة المسائل التي أعطاها القرآن أهمية  
كبيرة، مسألة الجهاد.

والجهاد من «الجهد» بفتح الجيم أو  
«الجهد» (بضم الجيم) مأخوذ من معنى المشقة  
والجهد. قال الراغب في كتاب (المفردات في  
غريب القرآن):

«الجهاد استفراغ الوسع من مدافعة  
العدو».

فالجهاد - على أي حال - هو العمل  
المصحوب بالمشقة. والآية (٨) من سورة

الجهاد ضد العدو ينطوي على المصاعب و المشكلات و الآلام، فإن الجهاد ضد الأهواء و الرغبات و القوى الحيوانية ينطوي أيضاً على ألم و مشقة كبيرين يتحملها بالضرورة من يسلك طريق البناء الذاتي.

و حيث ان النجاح في الكفاح ضد العدو له علاقة بالبناء الذاتي السليم و التحرر من كل ما يقيد الانسان، و أن روح الدعة و طلب العافية و الإهتمام بالجسد لا تبيء الفرد لساحات القتال، و ان الذين لا هم لهم إلا مصالحهم الشخصية و لذاتهم الحيوانية، لا يمكن أن يتقدموا لمواجهة العدو و يعرضوا أنفسهم للخطر، و ان الانسان الرسالي لا بد أن يضع روحه و ماله على طبق الاخلاص و يقدمها في سبيل الله... لأجل ذلك كله سقى الرسول الأعظم (ص) جهاد النفس (بالجهاد الاكبر).

ذكر الجهاد في القرآن بمعنيين: الجهاد بمعناه العام، و القتال.

ان الجهاد بمعناه العام يشمل كافة أنواع الجهاد سواء كان ضد العدو الداخلي (أبي النفس) أو العدو الخارجي، و سواء كان جهاداً بالمال أو بالبيان أو بالقلم و غير ذلك، ولا يستخص الجهاد بمعناه العام بنوع خاص إلا اذا احتوى النص قرآني و شواهد تدل على نوع خاص منه. أمّا القتال فيراد به فقط الجهاد ضد العدو الخارجي.

لقد طرح القرآن عدة مسائل ترتبط بأحد هذين المعنيين والتي من جملتها:

- (١) - الأمر بالجهاد و ذم تركه.
- (٢) - دوافع عشق الجهاد و أسباب الفرار منه.
- (٣) - دواعي الجهاد في الاسلام.
- (٤) - شروط الجهاد.

تكثر في القرآن الآيات التي تأمر بالجهاد و ترغب فيه و تحث عليه، و فيما يلي نماذج منها:  
«يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله و آبتغوا اليه الوسيلة وجاهدوا في سبيله لعلكم تفلحون».

(المائدة - ٣٥)

و في مكان آخر خوطب الرسول بصفته قائداً للمجتمع الاسلامي و طلب منه ان يحث الناس على قتال العدو:

«يا أيها النبي جاهد الكفار و المنافقين».

(التوبة - ٧٣)

«يا أيها النبي حرّض المؤمنين على القتال».

(الأنفال - ٦٥)

و في بعض الآيات خوطب المجتمع المؤمن بالدعوة الى الجهاد كآلية مورد البحث (المائدة - ٣٥) و التي دعت المؤمنين الى ثلاثة أمور:

الأول: التقوى، و هي الامتناع عن المعصية و الانحراف عن الصراط المستقيم، و بتعبير آخر بناء الذات و مجاهدة الأهواء و الشهوات.

الثاني: طلب الوسيلة الى الله: «و آبتغوا اليه الوسيلة» و الوسيلة تعني الوصول الى الشيء برغبة و شوق.



قال الراغب في المفردات: [الوسيلة: التوصل الى الشيء برغبة وهي أخص من الوسيطة لتشتمها معنى الرغبة. قال تعالى: «وابتغوا اليه الوسيلة». وحققة الوسيلة الى الله مراعاة سبيله بالعلم والعبادة وتحري مكارم الشريعة وهي كالقربة].

يقول الشيخ الطوسي في التبيان في تفسير الآية: «توسلت اليك، أي تقرت».

(فمعنى الآية: اطلبوا الوسيلة اليه، أي التقرب منه).

وبناء على ما ذكره الراغب والشيخ الطوسي ومفسرون آخرون، يكون معنى الآية: اطلبوا القرب من الله.

وقال البعض: إن الوسيلة هي ما يتوصل به الى الشيء ويتقرب به اليه.

وجاء في لسان العرب: (الوسيلة في الأصل ما يتوصل به الى الشيء أو يتقرب به اليه، ووسل فلان الى الله وسيلة اذا عمل عملاً تقرب به اليه).

وفي أقرب الموارد: (الوسيلة ما يتقرب به الى الغير).

وبناء على هذا المعنى يصبح مراد الآية: اطلبوا ما يقربكم الى الله، والمعنى في الحالتين واحد سواء قيل: اطلبوا القرب من الله أو اطلبوا ما يقربكم من الله.

عنه السلام في أوها:

«أيها الناس إن الله عز وجل وَعَدَ نبيه مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الوسيلة، وَعَدَهُ الحق ولن يخلف الله وعده... الا وان الوسيلة اعلى درجة في الجنة» (تفسير نور الثقلين ج ١ ص ٥١٨ الرواية ١٧٥).

ثم يتحدث عن صفات هذه الدرجة.

وروي عن الرسول (ص) انه قال: «سلوا الله في الوسيلة فانها درجة في الجنة لا ينهاها إلا عبداً واحداً، وارجو أن أكون أنا هو» (تفسير مجمع البيان ج ٣ ص ١٨٩). ونقرأ في بعض الأدعية: (واعط محمدًا الوسيلة).

وينبغي التنبيه هنا على ان هذا المعنى للوسيلة (درجة في الجنة) لا يتنافى مع الآية الكريمة، لان هذه الدرجة تجسيد للقرب الشديد من الله والذي يختص بالضرورة بالرسول (ص)، ونحن ندعو الله تعالى ان يرزق هذه الدرجة لما لها من قيمة عند الله تعالى كما نسأل الله له الرحمة في أدعية أخرى.

• • •

أما الموضوع الثالث الذي تتناوله الآية المباركة فهو الجهاد في سبيل الله، والذي يشمل جهاد النفس و جهاد الأعداء.

• • •

قال بعض المفسرين ان العلاقة بين المواضيع الثلاثة هي من قبيل ذكر الخاص بعد العام، فالشورى مفهوم عام يشمل القربة ووسائل القربة الى الله تعالى، التي يعتبر الجهاد واحداً منها، فالجهاد أخص من الوسيلة كما أن الوسيلة أخص من الشورى، ولكن خص الجهاد و

ورد في بعض روايات الشيعة والسنة ان الوسيلة اسم لدرجة من اعلى درجات الجنة، ففي روضة الكافي توجد خطبة لأمير المؤمنين تسمى بخطبة الوسيلة فيها وصف لهذه الدرجة، يقول

الفلاح و النجاج و تحقيق مجتمع مثالي تسوده  
العدالة و التقوى و القرب من الله و يصبح  
أرضية صالحة لنمو و تفتح القابليات المادية و  
المعنوية و التي يتحقق في ظلها أيضاً الفلاح و  
النجاج في الآخرة.

« إنفروا خفافاً و ثقلاً، و جاهدوا بأموالكم  
وأنفسكم في سبيل الله، ذلكم خير لكم ان كنتم  
تعلمون » (التوبة- ٤١).

اللغة: خفاف و ثقاف جمع خفيف و ثقيل و  
هما حالتان من النفر، أي انفروا سواء كان  
النفر ثقيلاً و صعباً عليكم، أو خفيفاً و سهلاً. و  
كل من الشغل و الصعوبة قد يكون ناشئاً من  
الاعتق بالحياة المادية و قد يكون بسبب مشاكل  
الجهاد نفسه و إعداد مستلزماته.

و بناءً على ذلك فإن ما قاله بعض  
المفسرين من أن «خفافاً و ثقلاً» تعنيان:  
« ركبناً و رجلاً، أو في حالة الغنى و الفقر »  
هو من قبيل التفسير بالمصداق أو المورد ولا  
يختص معنى الآية بهذه المصدايق، و إنما يشمل  
جميع المصاعب، و المشاكل المادية و المعنوية، و  
خلاصة معنى الآية: جاهدوا في سبيل الله  
بأموالكم و أنفسكم سواء كان الجهاد صعباً أو  
كان سهلاً.

بعد هذه الآية تبدأ الآيات التي تندد بالذين  
امتنعوا عن الذهاب إلى نوك إجهاد الروم  
و تشير إلى دوافع هؤلاء و عاقبة عملهم، وهم  
ثلاث فئات:

(١) - المتناقضون الذين امتنعوا عن الذهاب

الوسيلة بالذكر لأهميتها، غير أنه يمكن القول أن  
كل واحد من هذه الأمور الثلاثة مقدمة للآخر،  
لأن أول خطوة في الوصول إلى الحق هي عملية  
بناء الذات و تطهير القلب من الأدرا و الرين  
الناسية عن المعاصي، ولا يستطيع الإنسان  
أن يجد طريقه إلى الله و ينال القرب منه قبل أن  
يتحرر من قيود الأهواء و الشهوات و يطهر قلبه و  
عقله من الحقد و الحسد و العداوة و الرغبات  
المادية التي تقيد انطلاقها.

اذن ينبغي ان توجد في الانسان حالة  
التقوى و الحصانة من المعصية كي يتمكن من  
السير في طريق الله، و مع أن التقوى نفسها  
تشمل أيضاً بعض درجات القرب، إلا أنه  
بإحراز التقوى لا يمكن طي كافة مراتب  
القرب، فالتقوى أيضاً لها مراحل و درجات. و  
عليه فالذي يتبني الوصول إلى الدرجات العالية  
في القرب عليه ان يكون متقياً أولاً، و بعد ان  
يطهر نفسه من الإنحرافات الأخلاقية و تنهج في  
قلبه و عقله شعلة الشوق إلى الله يصبح مستعداً  
للتضحية و الفداء في سبيل محبوبه و معبوده. ولا  
يصل الانسان إلى مقام المجاهدين ما لم يضح  
بلذاته و حياته و وجوده في سبيل الله و يتنازل  
عن كل رغبة في مقابل حبه لله، لأن المقصود  
من الجهاد هو ذلك النوع من الفداء و الكفاح  
الذين يريد بها الله فقط، و ليس له أي داع أو  
باعث غير الله و رضاه، لذلك أمرت الآية  
بالجهاد؛ « و جاهدوا في سبيله » بعد أن بيئت  
موضوع بناء الذات و القرب من الله، ثم بيئت  
نتيجة هذه الأمور الثلاثة؛ (بناء الذات،  
القرب، الجهاد) فقالت: « لعلكم تفلحون »  
أي أن بناء الذات و القرب و الجهاد تؤدي إلى

الى الحرب بسبب بعد الطريق وشدة الحر ونقص المؤونة أو لغرض التأمير على الحكومة الاسلامية في غياب الرسول (ص). وتشهد على ذلك حادثة مسجد الضرار التي وردت في سورة التوبة وعلاقة المنافقين بأبي عامر الهارب، وهذا هو السبب الذي جعل الرسول (ص) يستخلف علياً (ع) على المدينة ليدفع عن الاسلام الخطر الناشئ من تحالف المنافقين مع الكافرين من خارج المدينة. لقد أشاع المنافقون أن علياً (ع) لم يذهب الى الحرب بسبب الحر الشديد وبعد الطريق، وكان قصدهم من ذلك الضغط عليه ليترك المدينة إلا ان الرسول (ص) بعد أن سمع بهذه الشائعة قال لعلي كلمته المعروفة: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» أي أنك تخلفني في المدينة كما كان هارون يخلف موسى.

(٢) - الذين امتنعوا عن الجهاد بسبب مصالحهم المادية أو خوفهم من الروم الذين كانوا دولة عظمى تحشد أربعين ألف مقاتل على حدود الحجاز مع سور يافي فلعة عمكة تعرف باسم تبوك. وقد تذرع هؤلاء المتقاعسون عن الجهاد بحجج واهية كخوفهم من الفتنة اذا شاهدوا نساء الروم.

(٣) - فئة قليلون كانوا قد وعدوا الرسول (ص) بالالتحاق بجيش المسلمين بعد جمع محاصيلهم، ولكنهم نتيجة نسيانهم لم يوفقوا لذلك. وهؤلاء كانوا مسلمين ولكنهم نفعيون ومتساحمون في دينهم، ولذا أمر الرسول المسلمين بعد العودة من تبوك بمقاطعتهم تأديباً لهم على سوء عملهم مما حدا بهم إلى التوجه إلى الله تعالى بالتوبة وقد قبل الله توبتهم وعادوا إلى الصف الاسلامي.

وتل سبب تأديب الرسول (ص) هذه الفئة يكن في الفرق بين من يحارب الاسلام والمسلمين و يتأمر عليها أو لا يملك الأساس العقائدي للاسلام والجهاد بحيث لا يمكن إصلاحه وبين من سلمت عقيدته ولكنه انحرف تحت تأثير الأهواء والشهوات ولكنه قابل للإصلاح. وعلى المجتمع الإسلامي أن يصلح هذه الفئة ويحول دون استمرار انحرافها. إن قصة هذه الفئات الثلاث وبعضاً من صفات المنافقين وأعمالهم التخريبية مذكورة في السورة إلى الآية (٨٣).

«فل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وشجاره تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فنبصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين» (التوبة - ٢٤).

تبين هذه الآية أصول العلائق والنوازع المادية والتي هي:

- (١) - العلائق بالآباء.
- (٢) - الأولاد.
- (٣) - الإخوة.
- (٤) - الأزواج.
- (٥) - العائلة والعشيرة.

إن هذه الأنواع الخمسة من العلائق يمكن اعتبارها علائق طبيعية، فالإبن جزء من الأب والأم، والإخوة فروع من أصل واحد، والعلاقة المتبادلة الموجودة بالضرورة بين الأب والإبن

والأخ تتبع من هذا الأساس الطبيعي.

والعلاقة بالزوجة ناشئة من الغريزة الجنسية إضافة إلى كونها سكناً لزوجها، والعلاقة بالعائلة والعشيرة النابعة من القرابة والإشتراك في السلالة والأصل المشترك تشكل رابطاً أشار إليه القرآن الكريم في حديثه عن (الأرحام) الذي يدل على الأصل المشترك والإتحاد من رحم واحد.

أما الأمور المكتسبة والتجارة والمسكن فهي أيضاً من الأمور التي يرغب بها الإنسان من أجل توفير رفاهه واستقراره وشهوته الحيوانية و يسعى إليها باعتبارها مقدمة لتحقيق رغباته.

ولكن منشأً وأساس جميع هذه العلاقات والنوازع يعود إلى علاقة الإنسان بذاته وبكأله. إن الإنسان مفضو على حب الذات وحب الكمال، وسائر الرغبات الأخرى تعود إلى حب الذات والكمال.

إن الإنسان يحب أباه وامه وأبنته وأخاه وعائلته لأنه يعتبرهم جزءاً أمنه و يلتذ بوجودهم، وهو يجد في الزوجة وسيلة للسكينة ونباع الغريزة، والمال والتجارة والمنزل وسائر مستلزمات الرفاهية المادية مطلوبة لأنها تحقق منفعة للذات، فالأصل والمحور اذن بجميع الرغبات هو حب الذات وحب الكمال المركوزان في كل إنسان.

وحتى الأمور المعنوية كالعلم والفضيلة والمحبة والعواطف الانسانية وغير ذلك كلها تعود إلى حب الذات وحب الكمال الذي يريده الإنسان لنفسه، وإنما يختلف الناس في تشخيص الكمال والسعادة، فبعضهم يراها في إشباع شهواتهم، وآخرون يرونها في العلم والأخلاق وخدمة

المجتمع أو القرب من الله وألحق الذي هو المحور الأساسي للأخلاق، وهكذا...

هذه أسس العلاقات التي تمنع من الجهاد، لأن الجهاد يتطلب التضحية بالنفس، ولا يكون الجهاد ممكناً بدون ترك جميع هذه اللذات والعلائق.

وبطبيعة الحال تتفاوت الطريقتة والكيفية التي تفعل فيها هذه العلاقات فعلها في المنع من الجهاد، فأحياناً لا يستطيع الإنسان أن يترك زوجته وابنه وأباه وامه و يذهب إلى ميدان القتال ليواجه خطر الموت واحتمال القتل، وأحياناً يبلغ المرء من التعلق بالحياة حداً يصعب معه أن يتصور الجهاد، وفي بعض الأحيان يجد المرء نفسه يقاتل ابنته أو أباه أو غيرهما من أفراد عشيرته كما قيل في سبب نزول الآية من أن بعض المسلمين كرهوا أن يقاتلوا آباءهم و أبناءهم وأفراد عشيرتهم و كرهوا لذلك الاشتراك في الحرب.

وكذلك فإن الحرب توجب أساساً كساد السوق وتدهور الإقتصاد وتحدث أضراراً مآلية ككبيرة، وفي زمن نزول الآية كانت الحرب تؤثر على الإقتصاد من جانبيين.

أولها: تعطيل الانجاز أيام القتال.

والثاني: قطع العلاقات الاقتصادية بسبب الحرب كما حصل لمسلمي مكة عندما أعلن المشركون المقاطعة الاقتصادية ضدهم، ومنعوا دخولهم إلى المسجد الحرام أو مكة المكرمة. أو كالذي حصل في الثورة الإسلامية في إيران وادى إلى المقاطعة الاقتصادية من قبل الدول الكبرى وحلفائها، أو الأضرار الكبيرة التي سببها الحرب العدوانية التي شنتها العصابة

البعثية ضد الجمهورية الإسلامية.

وبصورة عامة فإن الحرب تؤدي إلى أضرار مالية واقتصادية كثيرة، وأزمات مختلفة تنال حتى الذين لا يشاركون فيها.

وعنى أي حال فإن هذه العلائق تعوق الإنسان بطرق مختلفة وتهدد صورة الحرب في نظره، ويحتاج المرء إلى التضحية بالنفس لكي يعرض عن جميع هذه الأمور ويخطو في الطريق إلى الله، مع أنه يمكن القول بمفهوم آخر أن الإنسان المجاهد لا يضحى بنفسه، بل أن لا ينظر لغير نفسه وذاته فهو يمجذ ذاته وكماله الحقيقي، ويرجع اللذات الدائمة على الوهم والخيال فيذهب إلى ساحة الحرب من أجل نفسه لينال لقاء الله الذي هو الكمال المطلق والهدف الحقيقي، انه يضحى باللذات العابرة الفانية لا باللذات الواقعية الأبدية. أي أنه قد انضح التعلق بالزوجة والابن والذهب والفضة والأنعام والزرع وظهرت رغبة الإنسان الطبيعية لهذه الأمور، ولكن هذه جميعاً لذات الحياة الدنيا وهي لذات مادية. اما حسن العاقبة فهو عند الله. وبالنسبة للزوجة يقول القرآن الكريم: «وجعل بينكم مودة ورحمة».

فالمطلوب إذن أن تتفوق العلاقة بالله والرسول والجهاد على سائر العلائق الأخرى والإلتفات إلى عدم تحول هذه العلائق إلى عوائق تمنع المسير الإنساني نحو الله تعالى وتحصره في حدود الماديات، وأن يقدم رضا الله تعالى عندما يتعارض مع غيره، والاتجاه القرآني في هذه الآية هو تغليب المسلم علاقته وتوجهه إلى الله ورسوله على ما سواهما، إذ لا يتوقع من الإنسان المؤمن غير ذلك، وهو أمر تفرقه الفطرة السليمة والعقل

السليم.

إذن فجميع الرغبات والوان الحب عند الإنسان إنما ترجع إلى حب الإنسان لكرامته، فإذا تشبه الإنسان إلى حقيقة أن الله هو الكمال المطلق، وأن كمال الإنسان يتحقق في ظل الإرتباط به تعالى والقرب منه، وأن جميع الكمالات المادية والمعنوية فانية وباطلة بدونه عز وجل، إذا اشغقت الإنسان إلى هذه الحقائق وآمن بها فإن علاقته بالله ستتفوق على كل علاقة أخرى شاء أم أبى. لأنه يعلم بأنه يصل إلى هدفه وكماله الواقعي بالقرب منه والتوجه إليه، فيصبح الله تعالى وكل ما يتعلق به سبحانه هو الهدف المحبوب والغاية المطلوبة.

إن الإبن الذي يتعلق بأبيه (لأنه يرى أن وجوده تابع منها) سوف يعطي الأولوية حتماً لعلاقته بالله تعالى ويقدمها على علاقته بأبيه وأبيه إذا أدرك أن حقيقة وجوده ووجود والديه وجميع ذرات الكون ظلال لوجود الحق جل شأنه. والإنسان الموجه هو ذلك الإنسان الذي يرى كل شيء ظلاً لوجود الحق تعالى ويمجد نفسه فانياً في الله وقد يصل إلى حد ينسى نفسه فلا يرى ولا يحب إلا الله.

«والذين آمنوا أشد حياءً لله» (نقرة -

١٦٥).

وقد ورد في كتاب وسائل الشيعة باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كثير من الأحاديث حول الحب في الله والبغض في الله، منها عن أبي عبد الله (ع) قال: «من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله فهو ممن كمل إيمانه».

ويجب التنبيه إلى أن العلاقة برسول الله والجهاد في سبيل الله اللذين ورد ذكرهما في



الآية وكذلك العلاقة بأولياء الله والأئمة المعصومين هي أيضاً في سبيل الله ومن أجله وهي نوع من العلاقة به لأنهم (النبي والأئمة بشر كاملون يحبهم الإنسان لقرههم من الله تعالى.

وعذاب الآخرة كما يقول المؤمنون للمنافقين: **«قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ونحن نتربص بكم أن يصيبكم الله بعذابٍ من عنده أو بأبدينا»** (التوبة- ٥٢).  
والاحتمال الثاني:

ملء الفراغ الناشئ من إعراضكم عن الجهاد بقوم آخرين ينصرون دين الله ولا يخذلونه بالتكؤ عن الجهاد، وهذا التهديد ورد في عدة آيات:

(١) - «يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه، أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين، يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم». (المائدة- ٥٤).

ونلاحظ هنا بوضوح ان تلك الآية من سورة التوبة تنطبق على هذه الآية من سورة المائدة، وأن الأمور التي اعتبرتها الآية موانع من الجهاد (والتي هي عدم حب الله وترجيح العلاقات الأخرى على العلاقة بالله) غير موجودة في القوم الذين وعد الله أن يأتي بهم لينصروا دينه. والظاهر أن سبب نصرهم لدين الله هو محبة الله لهم ومحبتهم لله، لذلك فالظاهر أن الآية ٥٤ من سورة المائدة مبينة (لأمر الله) الذي ورد مبهماً في الآية مورد البحث.

(٢) - «يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أنافلتم إلى الأرض؟ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة؟ فامتع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليلاً. إلا تنفروا

«قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره، والله لا يهدي القوم الفاسقين». (التوبة- ٢٤).

جملة (فتربصوا حتى يأتي الله بأمره) جواب للشرط المذكور في صدر الآية (قل إن كان آباؤكم... ) وهي تهديد للذين يعطون الأفضلية لعلاقاتهم بغير الله مما يعيق حركة الانسان على العلاقة بالله والجهاد في سبيله. والتربص يعني الإنظار، فالمعنى إذن (إذا كانت هذه الأمور أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فانتظروا حتى يأتي الله بأمره) ولكن الآية لم تبين ماهو أمر الله. وهذا التهديد المغلف انبهم له أهمية خاصة وهو يخيف الذين وجه اليهم التهديد بأكثر مما لو كان واضحاً ومحددأ، نظير قول القائل: اذا لم تفعل الأمر الفلاني فسأفعل ما أراه مناسباً. فما هو المقصود من أمر الله؟

يحتمل أن يكون المقصود أحد أمرين:

الأول:

العقاب الإلهي الذي يشمل عذاب الدنيا

بعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضره شيناً، وآله على كل شيء قدير».  
(التوبة—٣٨، ٣٩).

(٣) «وإن تولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم» (محمد—٣٨).

لأجل أن نعرف من هم المقصودون بكلمة (قوم) ينبغي أن نعرف أولاً صفاتهم التي وردت في الآية لنستهدي بها في التعرف عليهم:

(١) — يحبهم:

يجب ان نعرف من الذين يحبهم الله، ومن لا يحبهم. لقد بينت آيات قرآنية كثيرة من هم الذين يحبهم الله ومن الذين لا يحبهم، فمن جملة آيات التي بينت فئات الذين لا يحبهم الله تعالى:

«إن الله لا يحب الكافرين»

«إنه لا يحب المفسدين».

«والله لا يحب الظالمين»

«والله لا يحب المفسدين»

«إن الله لا يحب المعتدين»

«إن الله لا يحب الخائنين»

«إنه لا يحب من كان مختالاً فخوراً»

«إن الله لا يحب من كان خواناً أثباً» وغير ذلك من أمثال هذه الآيات.

وحاصل معنى هذه الآيات إن الله تعالى يحب الأشخاص أو القوم المنزهين عن سائر القبائح والآثام.

وفي الجانب الآخر تشير مجموعة أخرى من

آيات إلى الذين يحبهم الله:

«إن الله يحب المتقين»

«إن الله يحب المحسنين»

«والله يحب الصابرين»

«إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم

بنیان مرصوص»

«إن الله يحب المتوكلين»

«إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين» وغيرها من الآيات.

وبناءً على ذلك فإن الذين يحبهم الله هم المطهرون من كافة الرذائل والمتحلون بالفضائل أولاً أخلاقية كالصبر والتقوى والتوكل والجهاد في سبيل الله والتوبة والظاهرة ألقاها هرة وألباطنية.

(٢) — يحبونه:

وهي الصفة الأخرى لأولئك القوم، ومقتضى حُبهم لله تعالى تقديم حبه وترجيح علاقته به سبحانه على كل محبة وعلاقة أخرى، وأتباع الرسول (ص).  
«قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله».

ويستفاد من هذه الآية أن حب الله وطاعة الرسول (ص) أمران متلازمان بمعنى أنك إذا أطعت الرسول فإن الله سوف يحبك، كما تقدم في بعض الآيات من أن الله يحب المتقين. ومن جهة أخرى فإن طاعة الرسول علامة ودليل على حب الله. فلا يستطيع أحد أن يدعي حب الله وهو لا يطيعه ولا يتبع الرسول، فهذا الشخص في الواقع متعلق بمن يتبعه وهو الشيطان وأهوى.

### (٣) — أذلة على المؤمنين:

أي يخضعون ويخشعون للمؤمنين لإيمانهم.

### (٤) — أعزة على الكافرين:

لا يذلون أمامهم ويظهرون الغلبة والقدرة والإستغناء عما عندهم من العزة والمظاهر المادية.

### (٥) — يجاهدون في سبيل الله.

### (٦) — ولا يخافون لومة لائم:

فإن بعض المسلمين ينكصون على أعقابهم بسبب أدنى لوم. فتوجيه اللوم إلى الأفراد بعناو بين مختلفة أحد الأسلحة المهمة للعدو، والإنسان الهادف كالأنبياء وأصحابهم لا يتأثرون بذلك.

ومع أن هذه الصفات وجدت في ذلك العصر في بعض الأشخاص كأمير المؤمنين (ع) الذي كان مصداقاً كاملاً وبارزاً لهذه الآية كما قال فيه رسول الله (ص): «الأعطين آراية غدأ رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كراراً غير فرار لا يرجع حتى يفتح الله على يده» ووجدت أيضاً في أصحاب علي أتخلصين كأبي ذر ومالك الأشتر ونظائرهما، فإن الآية — بالإنسفات إلى جملة: «من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله...» التي تخبر عن المستقبل بكلمة سوف — وصفت قوماً لم يكونوا زمن نزول الآية وأخبرت عن مجيئهم بعد ذلك ونصرهم لدين الله، والظاهر أن ذلك ينطبق على الروايات التي تتحدث عن ثورة الامام المهدي (ع) وأصحابه الذين تتوفر فيهم هذه الصفات.

ليس المقصود من الهداية في هذه الآية الإرشاد والهداية العامة التي يحملها الأنبياء لكل البشر، إذ لا فرق في هذه الهداية بين المسلم والكافر والمطيع والفاسق فهذا الإرشاد عام، أي ما يسمى إراءة الطريق للجميع، لكن المقصود في هذه الآية الهداية الخاصة التي يحظى بها الخاصة من عباد الله ذوي الأهلية للاتصال بالحق والقرب من الله، أي الإيصال إلى المطلوب. إن هذه الهداية لا تشمل الكافرين والفاسقين أبداً لأنهم فاقدون لتلك الأهلية، بل هي هداية مختصة بالمتقين كما قال تعالى: «ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين».

ولا يخفى أن تلك الأهلية توجد باختيار الانسان نفسه فاما ان تجد لها الأرضية المناسبة، واما ان تموت. فالفسق والتقوى من الأمور التي يتحلل بها الانسان بحريته وارايدته.

للجمل التي تختم بها الآيات مثل ( والله عليم حكيم، وإن الله لا يهدي... ) — في العادة — علاقة ارتباط وتناسب مع الموضوع المذكور في الآية. فأحياناً تكون الجملة الختامية نتيجة أو غاية للأمر المذكورة في الآية مثل لتعلمن تتقون، ولتعلمن تفلحون...، وأحياناً تكون سبباً وأساساً لتلك الأمور... الخ. وفي هذه الآية مورد البحث وبناء على أن المقصود من ( يأتي الله بأمره ) هو نفس الموضوع الذي بيته الآية ٥٣ من سورة المائدة ( أي الإتيان بقوم ينصرون دين الله ) فإن

وفي ختام آية سورة المائدة كانت هذه الجملة أيضا: «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء». وذلك لأن نصرة دين الله فضل إلهي يعطيه لمن يشاء.

إن أهم عامل للوصول إلى الكمال والسعادة الشخصية أو الجماعية هو الاستفادة من الدين من ذلك الشخص أو تلك الجماعة وأن الفاسقين والذين يفضلون حب الأمور المادية على حب الله ليست لهم القابلية على أن يكونوا وسائل لنشر دين الله. ولذلك لن يهديهم الله.

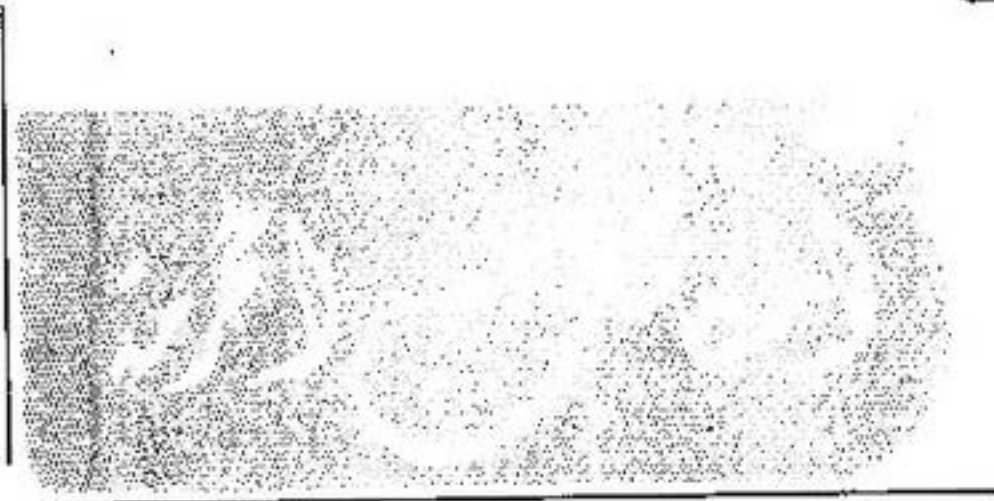
إن الجملة الختامية للآية تقوي الاحتمال

الثاني لمعنى كلمة الأمر ■

الجملة الختامية تناسب الموضوع الوارد فيها بوضوح، لأن ترجيح حب الله على كل حب آخر في سائر شؤون الحياة مع الإلتفات إلى الآثار المبينة لحب الله - والجهاد في سبيل الله وسبب القرب من الله ومصداق الهداية التي تعني الإيصال إلى المطلوب، وباختصار: تهيئة الارضية والقابلية في ظل الجهاد وترجيح حب الله على كل حب آخر، فإذا فقدت قفة هذه الوسيلة وسلكت سبيل المعصية فإنها بالضرورة سوف تحرم من موهبة الهداية.

وبناء على هذا يكون معنى الآية: إذا قدمتم محبة الأشياء الأخرى على محبتكم لله والرسول والجهاد فإن الله تعالى يستبدلكم بقوم آخرين، لأن هدايته لن تشمل الفاسقين، وستحرمون من فيض نصرة دين الله الذي هو وسيلة للوصول إلى المطلوب الذي هو لقاء الله، وسيصل إلى هذا الفيض قوم آخرون.





الإمام الخميني

نقدم في مايلي بحثاً مركزاً من خلال الأبحاث الضخمة التي تفضل والقاهها الإمام الخميني خلال سنوات طوال على تلامذته العلماء، فأثرى بها المدرسة الفقهية الإسلامية بما إنراه... وقد أشرنا نشرها حسب التعبيرات العلمية التي طرحت بها، إدام الله عمر إمامنا وحقق له وللأمة الإسلامية كل الأهداف الكبرى، ومن الجدير بالذكر ان هذا البحث قد التي جواني عام ١٣٨٠ هـ.ق.

بحث فقهي معمق حول:

## حرمة التكيب بالواجبات

### القسم الثاني

فأطاع العبد أو أمره إمتثالاً لأمر المولى انه لا يعد مطيعاً له ولا يستحق منه أجراً ومدحاً مع ان إطاعة هذا الثالث لحصول إطاعة المولى، فإطاعته غاية لفعله وإطاعة المولى غاية لهذه الغاية «إنتهى».

(وفيه) يعد الغرض عن مساعته في التعبير.

ومما ذكرناه يظهر النظر في كلام المحقق التقي في تعليقه من التشبث بحكم العرف والعقلاء: بأنهم لا يشكون في انه اذا جعل زيد اجرة لعمرو في اطاعة شخص فإطاعه طلباً للنجاة، لا يستحق من هذا الثالث مدحاً ولا ثواباً، وكذا لوأمر المولى عبده بخدمة ثالث



وجعل إطاعة الرسول غاية ل غاية وقد مر معنى الداعي على الداعي والتقصود منه، ويأتي الإشارة انه: ان الاعتراف بما جورية عند مولاه في إطاعة الثالث وباستحقاقه للجمع على الجاعل في المثال الأول، ملازم للاعتراف بحصول الامتثال والاطاعة للثالث، ضرورة ان الجعل في مقابل طاعته وامتنان المولى لا يحصل إلا بالطاعة الثالث. فلو توقف صدق الطاعة على كون جميع المبادئ، ضلوا وعرضاً راجعاً الى المطاع، لما يمكن صدق الطاعة في المثالين، فلا يمكن استحقاق الأجر والثواب من الجاعل والمولى، فمع صدقها يسقط أمر الثالث بلا ريب، ولو كان الامتثال والاطاعة معتبرة فيه.

وليست الإطاعة في الأوامر العقلانية مخالفة لها في الأوامر لافنية، فكما تحصل في مورد المثالين تحصل في امره تعالى بلا افتراق من هذه الجهة بينهما، وكما يسقط أمر الثالث في موردها تسقط أوامر الله في نتائج الموردين.

واستحقاق الأجر والثواب وحصول القرب ليس شيئاً منها معتبراً في وقوع العمل عبادة. ولهذا أنكرت طائفة من المشككين والفقهاء استحقاقها في اطاعة أوامر الله تعالى ولا يحصل العلم بالقرب الفعلي في العبادات. وبياني ان المحقق القمي - رحمه الله - قال في موضع من القوانين ان عب دننا لم يحصل بها القرب بل لعلها موجبة للبعد ومع ذلك لا ينكرون صحتها وسقوط الأمر بها، وتدل على عدم الملازمة بين الصحة وحصول القرب واستحقاق الثواب، روايات مستفيضة دالة على أن القبول من الصلاة ما يؤتى بها باقبال التسبب وانما يصعد منها ما كان

كذلك، فلا يعتبر في صحة العبادة غير ما تقدم. وليس الكلام في الثمام في الرية، ولعن فيه بحسب الأخبار تطبيق ليس في غيره من الأمور المباحة.

وبما مر من المراد من الداعي على الداعي يظهر سقوط قول بعض الأفاضل حيث قال: واخفق بطلان الداعي على الداعي وثأبني معظم أساتيدنا تصحيح أخذ الأجر في العبادات على أساسه. وأنت لو تأملت علمت ان الداعي، أعني المحرك المبيح الى العمل لا يعقل في غير الأفعال الاختيارية. ودعوة الأمر ليست فعلاً من أفعال المكلف، فضلاً عن أن يكون اختيارياً ومع ذلك كيف يعقل أن يدعو أمر ان أن يكون أمر آخر داعياً؟ وهل الداعي يكون عن داع مع انه يلزم التسلسل في الدواعي؟ "التميم".

وأنت خير بأن حكمه بطلان ما ذهب اليه معظم الأساتيد ناشئ من قلّة التدبر في مرادهم وعدم تحصيل مغزى مرادهم، فتوهم تارة ان مرادهم ان أمراً من الأوامر صار موجباً لدعوة أمر آخر مع ان دعوته ليست فعلاً من المكلف، وأخرى ان لازم كلامهم ان الداعي بالداعي وهو موجب للتسلسل مع ان مرادهم بمعزل عما فهم، بل المراد ما أشرنا اليه من أن الأمر يدعو ان المتعنى انشاءً وإيقاعاً وليس عنة لتحرك العبد بذاته بل بعد تحقق بعض المبادئ كالخوف والرجاء وغيرها في النفس صارت تلك المبادئ و مبادئ أخرى موجبة لتحرك العبد حسب دعوة الأمر ونحوه الايقاعي واطاعته لولاه. وهذه المبادئ في طول إثبات العمل بدعوة الأمر وأين

ذلك من كلامه من تزومه للسلسل أو كون شيء موجباً لدعوة الأمر بل قلما يتفق إتيان فعل لا بداعي المدعي.

ثم لو شككنا في اعتبار الإخلاص في العمل زائداً عن الإخلاص العرضي. فقتضى الإطلاق فيما تمت مقدماته والإطلاق القامي في بعض الأحيان عدم اعتباره. ومع فقد فاصلة البراءة العقلية، ومثل دليل الرفع تكون مرجعاً. هذا كله فيما قبل أو يقال في منافاة التعبدية وأخذ الأجر.

### وصف الوجوب وأخذ الأجرة:

وأما منافاة وصف الوجوب له وهو الذي كان مورد نظر الفقهاء، فقد استدلووا عليه بأمرين. ونحن نعرض للمقام فيما إذا كان الواجب عينياً تعينياً. ثم نشير إلى سائر الأقسام.

### الأجرة في الواجب التعييني:

فإنها ما أفاده العلامة الانصاري (قده) قال: فإن كان العمل واجباً عينياً تعينياً لم يجز أخذ الأجرة، لأن أخذ الأجرة عليه مع كونه واجباً مفهوماً من قبل الشارع على فعله أكل للمال بالباطل، لأن عمله هذا لا يكون محرماً، لأن إستيفاء دمنه لا يتوقف على طيب نفسه لأنه بهر عليه مع عدم طيب النفس والإمتناع «إنتهى».

وأنت خير بأن دليته الذي إنتهى إليه بعد قوله: لأن ولأن: أنخص من المدعي، فإن مدعاؤه عدم جواز أخذها في مطلق الواجبات الكذائية، ودليله على عدم احترام عمله جواز استيفائه منه بلا توقف على طيب نفسه وفهراً عليه بدليل

الأمر بالمعروف، مع إن دليل الأمر بالمعروف لا يمكن في مطلق الموارد كما لو كان الواجب موسعاً سبباً مثل قضاء الفوائت وبعض صلوات الأبرار، فلا يمكن الاستيفاء بلا طيب نفس، ولا يجوز إلزامه بإتيانه، فلابد في استيفاء المنفعة المطلوبة من عقد الإجارة لا أقول: استيجاره في إتيان العمل في زمان خاص حتى يقال: إن الاستيجار له ليس استيجاراً للواجب، بل أقول: باستيجاره لإتيان الواجب لكن بعد الاستيجار يجوز له مطالبة حقه بلا تقييد للموضوع مع أنه قد لا يمكن إلزامه على العمل وفهراً عليه «تأمل».

مضافاً إلى أن ما كان مائلاً عند العقلاء وتكون المعاملة عليه عقلانية منسلكة في التجارة عن تراض فلا بد في دعوى كون أخذ الأجر عليه من أكل المال بالباطل من دليل تعدي مستقط لمالته، أو لاضافته إلى مالكه حتى يصير بتحكيم ذلك الدليل خارجاً عن موضوع الأول ودخلاً في الثاني، أو دل دليل على عدم صحة المعاملة كإجارة الغررية ونحوها. وبمجرد إيجاب الشارع وإمكان استيفاء المنفعة بغير عقد الإجارة لا يوجب سقوط الشيء عن المالية، كيف وقد فرض إمكان استيفاء المنفعة العقلانية المقومة للمالية لدى العقلاء بغيره آخر. فإمكانه بذلك لا يعقل إن يكون معدماً لمالته، وكثيراً ما يمكن استيفاء منفعة بلا عقد إجارة مثلاً واستنقاذ عين بلا عقد بيع.

وأما جواز القهر عليه وإلزامه على الإيجاد بدليل الأمر بالمعروف فهو غير ببع عن جواز إلزامه لاستيفاء المنفعة وإن يترتب عليه الاستيفاء فهراً.

و بالجملة، فرق بين جواز الإلزام على إعطاء عمله لاستيفاء النفعة وبين جواز إلزامه على إيجاد الواجب الإلهي وإن ترتب نفع للمعتمد بالكسر على عمله. فلو سلم منافاة جواز الإلزام على الوجه الأول ببقاء الاحترام للمعال، فلا يسلم منافاته له على الوجه الثاني المورد لأدلة الأمر بالمعروف. وقد تقدم أن مجرد إمكان الاستيفاء بوجه غير الاجارة لا يوجب امتقاط المالية، فالتعبير في المقام بقوله أن استيفاءه منه لا يتوقف على طلب نفسه الموهوم لإعطاء حق من قبل الشارع لاستيفاء منفعة عمله كأنه في غير محله.

وكذا لا ملازمة عقلاً ولا عرفاً بين جواز الاستيفاء قهراً وبين سقوط المائبة والاحترام كما في نظائره. فلوحاف على نفسه التلف، يجوز بل يجب الانتفاع بمال الغير قهراً عليه، كالدخول في حمامه، ونس نوبه، وركوب دابته، مع امتناعه. ومع ذلك يجوز الاستيفاء منه بلا اشكال، ويكون ضامناً مع الانتفاع بها. بل جواز الاستيفاء، مجازاً لا يوجب بطلان المعاملة عليه أيضاً ولا نصير به خارجة عن النجارة عن تراص. كما جاز للنجارة الأكل مجازاً. ولا شبهة في جواز الاشتهاء أيضاً إلا أن يقال: في المقام يلزوم الاستيفاء مجازاً وهو أول الكلام.

فتحصل مما ذكر أن شيئاً من المذكورات لا يصلح لإسقاط مائبة العمل ولا إسقاط الاضافة إلى المتاعل، ولا بدل شيء منها على بطلان المعاملة.

واما ما أفاده في ذيل كلامه من: حكم العقلاء بأن أخذ الأجر على ما وجب من قبل المولى أكل للمال مجازاً وبلا عوض (ففيه) منع

إلا إذا فهم من أمره المجانية وهو ليس محل الكلام. والشاهد على ما ذكرناه أنه لو صرح المولى بأنه لا بأس بأخذ الأجر فيها أو جيت عليك لم يحكم العقلاء بالتنافي بين إيجابه ونفي بأس أخذه، مع أنه يقع التنافي على ما أفاده. ولا اظن منه قدس سره أنه لو ورد دليل معتبر على جواز أخذ الأجر في الواجب، عمل معه معاملة المعارض للكتاب والسنة، بل الظاهر أن أخذ الأجر في مقابل فعل الحرام أيضاً لا يكون من قبيل أكل المال بالباطل عند العقلاء، إذا لم يكن الفعل باطلاً عرفاً.

ولهذا إن العقلاء يعاملون على المحرمات، ولا يرون أخذ الأجر أو العوض فيها من قبيل الأكل بالباطل كالسرقة والظلم، وليس الباطل هو الشرعي. فالدليل على بطلانها غير ذلك كقوله: إن الله إذا حرّم شيئاً حرّم ثمنه، بتقريب قدمناه أو عدم إمكان تنفيذ المعاملة على المحرمات وإيجاب الوفاء بها.

وربما يقال في جواب مقالة الشيخ: إن تناق المسلم حيشين من الاحترام.

أحدهما: حيشية اضافة إلى المسلم، ومقتضى احترامه بهذه الحيشية أن لا يتصرف احد فيه بغير اذنه، وله السلطنة على ماله، وليس لأحد مزاحته في سلطانه.

ثانيتها: حيشية ماله، ومقتضى حرمتها أن لا يذهب هدرأ وبلا تدارك.

ومن الواضح أن الإيجاب، والمقهورية، وسقوط اذنه، موجبة لسقوط احترامه من الحيشية الأولى دون الثانية. ولذا جاز أكل مال الغير في المحصنة بلا اذنه مع بقائه على احرامه، ولهذا

بضمن قيمته بلا أشكال، مضافاً إلى أن هدر المال غير هدر المالية والمضر الثاني لا الأول. وهذا يصح المعاملة مع الكافر الحربي مع سقوط احترام ماله من الحيثيتين، وذلك لعدم هدر مالية ماله «انتهى ملخصاً».

وفيه أولاً: أنه ليس للمملوك إلا إضافة واحدة إلى ماله. هي إضافة المملوكية، ولها أحكام عقلانية وشرعية واحترامات كذلك، ومع النقص عن تلك الإضافة لحرمة له مطلقاً ضماناً كانت أو غيره. فالحيثية الثانية في كلامه — أي ذات المالية — مقطوعة الإضافة لحرمة لها، وعدم الذهاب هدرًا من آثار إضافة المال إليه، ومن الأحكام العقلانية المترتبة على إضافة المال إليه — أي على إضافة المالكية لحيثية مقابلة لها — بإضافة المال إلى المسلم أو المال المضاف إليه موضوع تلك الآثار.

وجواز الأكل في الممصة بلا إذن صاحبه وقهراً عليه ليس من جهة سقوط احترام الإضافة إلى المسلم، لأن لازم سقوط احترامها عدم الضمان بل لا ريب، لأن موضوع دليل الضمان الإجمالي وغيره هو مال الغير المتقوم بالإضافة.

وليس الضمان من جهة احترام ذات المال منقطع الإضافة أو مع سلب احترام إضافته، بل لأجل أن حكومة دليل رفع الاضطرار إنما هي على بعض الأحكام المترتبة على إضافة المالكية وهو حرمة التصرف فيه بلا إذنه ورضاه دون الحكم الوضعي وهو الضمان، لأن المضرر إنما يضطر إلى الأكل وهو يسد رمقه لا الأكل الجفائي، فليس مضطراً إلى الأكل الجفائي، فليس في الأكل في الممصة سقوط الإضافة إلى المسلم

وتحقق الضمان بانلاف ذات المال بلا إضافة إلى ماله وهو واضح. وكذا الكلام في مان الكافر الحربي فإنه لم تنقطع الإضافة المالكية عن الحربي، ولما له احترام في الجملة وفي انلافه ضمان في الجملة.

وبعد أن المسلم جواز تملكه، وأنه ملك إن يملك، لا يوجب سقوط إضافته إليه. وسقوط أحكام الإضافة واحترامها واحترامه مطلقاً، ولهذا يورث ماله وضمن التالف الغير المسلم، بل لا يبعد القول بضمان المسلم لو اتلفه بلا تملك وإن جاز تملك عوضه أيضاً. وبعد ملك لا يوجب جواز التصرف بلا إذنه مادام في ملكه ولا سلب ضمانه إذا اتلفه إلا أن يقال: بانصراف أدلة الضمان عن مثل المورد والمسألة محتاجة إلى المراجعة.

وثانياً: أن مورد الكلام في المقام هو أخذ الأجرة على إتيان الواجب وصيرورة المكلف اجبراً على إيجاد ما وجب عليه وهو المعنى التصديقي، أي نفس الإضافة التصديقية.

وإن شئت قلت إن الواجب عمل المكلف وإيجاده لا حاصل عمله والمعنى الاسم التصديقي، فعليه لو سقطت حرمة عمله من حيث الإضافة إليه — أي من حيث الإضافة التصديقية — فلا تقع الإجارة عليه صحيحة لأنها وقعت على ما سقطت حرمة.

وبعبارة أخرى إن للعمل اعتبارين مع وحدته الخارجية اعتبار الإضافة إلى العامل وهو إضافة صدورية وهي مقومة لاعتبار ملكية العامل له واعتباره في نفسه وكونه شيئاً بجأله وحاصلاً من إيجاد الفاعل وهو حاصل عمله

لأنفسه. وما تعلق به التكليف وإن كان الطبيعة  
لكن الأمر باعث إلى إيجادها بنحو قرر في عمله  
فيجب عليه إيجادها، وكذا ما هو محل البحث  
صيرورته اجبراً في الواجب — أي في الإيجاد  
الكذائي — فلو سقطت حرمة عمله من حيث  
إضافته إلى الفاعل لا يحصى عن القول  
بالبطلان.

والأول في الجواب ما تقدم من أن الإيجاب  
والإلزام لا ينافيان في بقاء احترامه وإضافته وصحة  
الاستيجار عليه.

ومنها: ما أفاده بعض اعاقم العصر<sup>١</sup> قال في  
بيان منشأ بطلان الإجارة على المحرمات  
والواجبات ما حاصله: أنه يعتبر في الإجارة  
وما يلحق بها أمران:

الأول: أن يكون العمل ملكاً للعامل بأن  
لا يكون مسلوب الاختيار بإيجاب أو تحريم  
شرعي، لأنه إذا كان واجباً عليه فلا يقدر على  
تركه، وإذا كان محرماً عليه فلا يقدر على فعله.  
ويعتبر في صحة المعاملة كون الفعل والترك  
تحت اختياره.

الثاني: أن يكون العمل ممكناً للحصول  
للمستأجر، فلو لم يكن كذلك كما إذا تعلق  
تكليف عليه مباشرة، فلا تصح الإجارة عليه،  
وإن انتفع به فإن مجرد الانتفاع لا يصححها، فإنه  
معتبر في جميع المعاملات لإخراجها عن السفهية<sup>٢</sup>؛  
ثم فرع على ذلك بطلان الإجارة على الواجبات  
لفقده الأمرين وعلى المحرمات لفقده الأول منها.

ويرد على الأمر الأول أنه أريد به أن  
التكليف يسلب الاختيار توكوياً فهو كما ترى  
وهو لا يرده جزمياً، فلا بد وأن يكون المراد بسلب

الاختيار أنه بعد الإيجاب والتحريم ليس مختاراً  
من قبل الشارع في إيجاد الفعل وتركه، أي  
لا يكون الفعل مباحاً عليه ومرخصاً فيه، ويراد  
بقوله فإذا كان واجباً لا يقدر على تركه أنه لا يجوز  
تركه فهو كما ترى مصادرة واضحة فإن المدعى  
أنه إذا أوجب الله تعالى عملاً لا يجوز أخذ الأجر  
عليه. والدليل أن ذكره أنه إذا كان واجباً لا يجوز  
تركه ويجب إثباته وليس مرخصاً في فعله وتركه،  
فلا يجوز أخذ الأجر عليه، وهو عين المدعى  
ويضاهى بالدليل، على أنه إذا كان كذلك لم  
لا يجوز أخذ الأجر عليه؟ وإن أريد أنه إذا وجب  
تكليفاً سلبت القدرة الوضعية عنه: فهو أيضاً  
مصادرة واضحة. والآنصاف أن هذا لا يرجع إلى  
محصل.

وعلى الأمر الثاني بأن المراد بإمكان الحصول  
للمستأجر أن كان أمكان المملوكية له بمعنى أن  
يصير العمل أو نتيجته ملكاً له كملكية الهيئة  
الحاصلة بالحياطة ونحوها، فلا شبهة في عدم  
اعتبار ذلك في صحة الإجارة، ضرورة صحتها  
على تعمير المساجد والطرق والقناطر وكذا  
صحتها على عمل للغير.

وإن كان المراد بإمكان الحصول له صيرورة  
العمل ملكاً له بمعنى كونه مالاً للإبراء والالتزام:  
فلا ريب في أن هذا المعنى حاصل له فله إبرأؤه  
وابرامها وفسخها مع الخيار وفيه الأمانة إلى غير  
ذلك من أحكام مملوكية العمل أو المنفعة،  
وإبرائه أو فسخها يسقط حثه المعاملي، وإن  
وجب من قبل الشارع ويجب عليه الأمر  
بالمعروف بشرائطه.

وإن كان المراد من الحصول أمكان تحققه  
على نحو المعاقدة والمعاملة عليه: فلا ريب في



امكان حصوله له بهذا المعنى، فان من له غرض عقلائي من نفع أو غيره في وجود عمل صادر من الغير واستأجره على ايجاده فأوجده عن طبق غرضه: فقد حصل العمل له.

واما ما قال في خلال كلامه ان مجرد الانتفاع لا يصح الاجارة فهو غير وجيه، لان الانتفاع العقلاسي الموقوف على وجود عمل في الخارج بصحتها كالاستيجار لتعمير المساجد ونحوه، بل لا يعتبر في صحتها الانتفاع ايضاً فان كان لفعل اثر مورد لغرض عقلائي يصح الاجارة عليه وان لم ينتفع المستأجر به فالميزان في صحتها كون العمل مرغوباً فيه لغرض عقلائي.

ومنها: ما عن شرح الاستاذ على الفواعل: من ان المناقاة بين صفة الوجوب والتملك ذاتية، لان المملوك والمستحق لا يملك ولا يستحق ذاتياً.

(وفيه) مضافاً الى التنافي بين دعوى ذاتية التنافي بين صفة الوجوب والتملك الظاهرة في ان التنافي لذاتها، لا أمر آخر، وبين تعليقه الظاهر في ان التنافي بين المملوكين والمستحقين بالذات لا بين صفة الوجوب والتملك، وتوجيه كلامه بان مدعاه اتحاد ماهية الوجوب والتملك افحش: انه ان اراد بما ذكر ان اليجاب من الأسباب المملكية فاذا تعلق بعمل يوجب صيرورته للموجب ومع كونه له لا يمكن جعله لشخص آخر، لعدم امكان كون المملوك مملوكاً ثانياً، فيه منع كونه مملوكاً لا عند العقلاء وهو واضح، ضرورة ان الأب أو المولى اذا أمرا بعمل لا يصيران مالكيين له لدى العقلاء بحيث يعدان ذا مال بعهدة الوالد والمملوك فصارا مستطيعين لأجل ذلك وصار المال موروثاً الى غير ذلك من

الآثار كما جازته بالغير نحو الدابة ولا عند الشارع لعدم الدليل على جعل السببية له بل الدليل على خلافه. فان فعل الابن المأمور به لا يصير ملكاً لأبيه بضرورة الفقه.

ولو ادعى الفرق بين أوامر الله تعالى وأمر غيره ففيه ما لا يخفى، لأن اليجاب في جميع الموارد بمعنى واحد ولو كان المنشيء له مختلفاً، مضافاً الى عدم الدليل على سببية ايجاب الله تعالى لتملكه الاعنباري ولو قلنا اعتبار الملكية له تعالى عند العقلاء بهذا المعنى الاعنباري وسنشير اليه وإلى فساد.

وان اراد بذلك ان اليجاب مستلزم لقطع سلطنة المالك، وحدوث سلطنة للمولى ولا معنى للملكية مع سقوط انحاء السلطنة عن المالك، فان اعتبار الملكية عند العقلاء بلحاظ آثارها ومع عدم الأثر مطلقاً لا معنى لاعتبارها.

(ففيه) ان المدعى ان كان قطع جميع انحاء السلطنة ومنها السلطنة على العاملة والاجارة فهو مصادرة، لأن الكلام في انه هل يصح أخذ الأجر على الواجبات وان اليجاب يوجب بطلان الاجارة أولاً. وبالجملة نحن نطالب بالدليل على هذا المدعى وان كان المدعى قطع بعض أركانها وهو عبارة أخرى عن سلب اختياره وسلطنته تشرعاً عن الفعل والتوك وهو عبارة أخرى عن الوجوب الراجع للترخيص فهو بهذا المعنى مسلم لكن لا يوجب سلب الملكية فان اعتبارها منقوض بترتب الأثر في الجملة فكثيراً ما سلب بعض انحاء السلطنة عن المالك مع بقاء ملكيته عند العقلاء.

فنحصل مما ذكر عدم المناقاة بين صفة الوجوب والتملك وعدم منشئية الوجوب للملكية

الله تعالى حتى لا تجتمع ملكيته مع ملكية غيره.  
 واما ما في تعليقة الطباطبائي (ره) من ان  
 السر في عدم المنفعة: ان ملكية المستأجر في  
 طول طلب الشارع واستحقاقه، وقد نطقت  
 بإمكان الملكية الطولية الألسن وصار  
 كالأصل المسلم، وقد مثلوا تارة بملكه تعالى  
 للأشياء وملكه رسول الله صلى الله عليه و  
 آله وسلم والائمة (ع) لها مع ملكية كل مالك  
 ملكه وأخرى بملكه العبد والمولى لمال العبد  
 طولاً.

(ففيه) ان الطولية المدعاة في المقام عكس  
 الطولية في المثاليين، فان فيها يقال: ان الناس  
 مملوكون لله تعالى مع املاكهم، والعبد  
 وملكه لمولاه. وفي المقام يقال: ان أمر الله  
 تعالى أوجب ملكيته تعالى للعمل والمستأجر  
 ملك ما ملك الله فالله تعالى ملك ذات  
 العمل والمستأجر ملك المملوك له تعالى، وهو  
 بوصف مملوكيته في طول الذات.

وانت خير بان هذا انحسار من الطولية  
 لا يصحح اعتبار الملكية بل يناقضه ويناقضه.  
 فهل يصح القول بان الثواب ملك لزيد، وبما انه  
 ملك لزيد ملك لعمر؟ وهل هذا إلا التناقض  
 في الاعتبار لدى العقلاء والعرف. والمسألة  
 عرفية لاعقلية لا بد في حلها من المراجعة الى  
 الاعتبارات العقلانية، لا الدقائق العقلية مع ان  
 مثل هذه الطولية لا يدفع به التناهي في العقبليات  
 أيضاً، فهل يمكن تحريم شيء وإجابه بوصف  
 كونه محرماً عقلاً؟

مضافاً الى ان الطولية في المثاليين أيضاً مما لا  
 اصل لها. فان ملكيته تعالى للأشياء بهذا المعنى

الاعتباري المبحوث عنه في مثل المقام غير ثابتة،  
 بل لامتني لها. فهل ترى من نفسك انه تعالى ملك  
 الأشياء بهذا المعنى المعروف مع ان لازمه انه لو  
 وهب بنوسن نبي من انبيائه شيئاً من عبده:  
 سقطت ملكيته وانتقلت الى العبد، فلو كان  
 سجيل ملكيته للأشياء مالم يذوق العقلاء لا بد من  
 الالتزام بآثارها وهو كما ترى.

والظاهر ان أولوية التصرف والسلطان على  
 التصرفات الثابتة لله تعالى عقلاً وللنبي (ص)  
 والائمة عليهم السلام بجعله تعالى: أوجب توهم  
 كونهم مالكيين للأشياء فلذلك الملكية  
 الاعتبارية. والسلطنة على سلب الملكية  
 وقرارها غير المنكية كما نشاهد في السلاطين  
 العرفية والقوانين العقلانية. فان السلطان مثلاً  
 ليس مالكا للأشياء بحيث لو مات صارت جميع  
 ما في مملكته إرثاً لو ارثه و يكون السلطان  
 مستطيعاً باعتبار ملك رعيته، بل يكون الملك  
 للرعية، والسلطان أولى بالتصرف.

فلله تعالى ورسوله (ص) والائمة البشر  
 سلطنة على النفوس والأموال من غير ان تكون  
 الأموال ملكاً اعتبارياً بل هي بحيث لو باعوا سلبت  
 منهم الملكية والسلطنة.

واما العبد وملكه فمسألة مشكلة يقع  
 الكلام فيها تارة في صحة ملكيته وأخرى في  
 كيفية ملكية المولى لماله على فرض ملكيته هل  
 هو نظير ملكية أولي الأمر أو نحو آخر فلا يصح  
 جعل ما هو مشكل ومحل كلام شاهداً عن غيره،  
 ولا حل مشكلة بمشكلة.

واما قضية ملكيته تعالى بالاضافة  
 الاشرافية التي قد يرى ادخالها في تلك المسائل

فأمر غير مربوط بالمالكية المبحوث عنها في مثل المقام، وعلى المحصل ان يجتنب من إدخال مسائل غير مربوطة بالفقه فيه. إذ في اختلاط العقليات سبباً مثل تلك المسائل الغير المنحلة عند أهلها بالعرفيات مظنة اعوجاج اذهان المشتغلين واغتشاش افكارهم. ولهذا ترى مقايضة بعضهم<sup>٥</sup> الملكية الاعتبارية العقلانية بالاضافة الاشراقية. وتوهم ان مالكيته تعالى بتلك الاضافة.... تجتمع مع مالكية المخلوقين فلا محالة تجتمع مالكيته اعتباراً بئان طولاً غفلة عن ان القياس مع الفارق. فالتلوق لله تعالى يمكن ان يكون مملوكاً اعتبارياً بغيره. والمملوك الاعتباري لشخص لا يعتبر مملوكاً لآخر لدى العرف والعقلاء.

واعجب منه قياس الملكيتين المستقلتين على مملوك واحد باجتماع اوصياء ووكلاء متعددين على شيء واحد مستقلاً فيها. مع ان الفارق لدى العرف والعقلاء اوضح من ان يخفى. فان الملكية نحو اضافة لازمة اختصاص المال بما لك أو نحو اختصاصه به وكون شيء بكلية ملكاً مختصاً بأكثر من واحد تناقض في الاعتبار.

واما استقلال التصرف اللازم للوصية ليس إلا نفوذ تصرفه بلا احتياج الى ضم نظر آخر واجازته؛ فلو باع أحد الأوصياء أو الوكلاء جميع دار من رجل وباع الآخر جميعها من آخر فهل يمكن القول بصحتها وعدم تعارضها؟ فلو التناهي بين الملكيتين المستقلتين على شيء واحد لم يقع التعارض بينهما، فلا بُد من القول بوقوعها صحيحين وكل منها صار مالكاً لجميعه وهو كما ترى واضح الفساد وليس ذلك إلا لوضوح

التناهي المذكور لدى العرف والعقلاء، فقياس ملك التصرف مع ملك العين مع الفارق والسند حكم العرف.

ومنها ما تمسك به المرحوم النراقي حيث قال ما حصله: وان كان واجباً مطلقاً اي غير منقيد بأخذ الأجر عليه، لا يجوز أخذ الأجر عليه، وان كان فيه منفعة للمستأجر كإنفاذ ولده لان ايجاب الله على الأجير تمليك للمستأجر، ولأن منافع العبد ملك الله تعالى وهو وان اذن له انحاء التصرفات الا ان ايجابه لفعل يوجب عدم اذنه في التصرف وأخذ العوض، بل الايجاب تفويت تلك المنفعة وطلبها لنفسه واخراجها من يده ومن كونها مملوكة له «انتهى».

(وفيه) بعد الغض عن التناهي بين صدر كلامه وذيله كما يظهر بالتأمل، وبعد الغض عن ان دليله الأول اخص من المدعى، لعدم كون جميع الواجبات التي فيها نفع للمستأجر؛ مثل انقاذ ولده الذي ربما يتوهم تمليك المنفعة له، ضرورة ان مثل الحج واجب الهي لا يتوهم ان يكون ايجابه على المكلف تمليكاً لمن له نفع فيه: ان ايجاب الله ليس تمليكاً بوجه حتى في مثل انقاذ الغريق ولا جعل حق حتى في مثل تجهيز الميت، بل وجوبها حكم شرعي محض، ولهذا لا يترتب عليها شيء من أحكام الملك والحق، فلا يجوز الاعراض والاسقاط، ولا النقل، ولا سائر التصرفات المربوطة بالملك والحق، ويجوز بل يجب الانقاذ بلا إذن الغريق ووالده ومع غيرها.

ودعوى ان منافع العبد مملوكة لله لا للعبد

وان اجاز التصرف فيها الملازمة لدعوى ان جميع الاعيان الخارجية ايضا كذلك غريبة منه، ومخالفة لضرورة الفقه من تموكية الاعيان والمنافع للناس (نعم) وقع انكلام في ان عمل الخير قبل الاجارة ملئك له اولا وهو امر آخر غير ما يدعيه.

واما ما نرى دعاوى به كقولهم: ان ايجابه يوجب عدم اذنه في التصرف وانه تقويت المنفعة وانه طلب لنفسه وسلب للملوكية عن العبد، فكلها مصادرات ان كان المراد من سلب الاذن وغيره الأعم من الوضعيات وغير مفيدة لو لم يرد الأعم.

ثم ان هناك استدلالا ضعيفا لا يحتاج في دفعها الى زيادة مؤونة من عدم ترتب آثار الملك على العمل من البراء والاقالة، ومن لغوية بذن العوض بما يتعين على الأجير، ومن ان الواجب تعود منفعتة الى الأجير. فأخذ الأجر عليها أكل للمال بالباطل، ومن ان ادلة انفاذ العقود قاصرة عن الشمول للمورد أو شك في شمولها، ومن ان المتبادر من ايجاب شيء عليه مجازاً الى غير ذلك. ويسكن الاستدلال على المطلوب بان جن الواجبات العينية التعينية كالصلاة والصوم والنجس ونحوها اعتبر فيها مضافاً الى اصل الوجوب كونها على ذمة العبد نحو الديون الخفية.

أما الحج فلظاهر قوله تعالى: والله على الناس حج البيت الخ فان اعتبار «له» عليه غير اعتبار لايجاب. وقد ورد في روايات اطلاق الدين عليه كرواية الخثعمية وغيرها.

ومن الممكن استفاضة هذا الاعتبار من قوله تعالى: كتب عليكم الصيام كما كتب على

الذين من قبلكم ومن قوله تعالى: ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوفاً «رأى» مع ان وجوب قضاء الواجبات اقوى شاهد على ذلك الاعتناء فانه لو كان اخرج مثلاً واجباً عليه تكليفاً محضاً بلا اعتبار كونه عليه لما كان معنى لفظاته عنه بعد موته، لان التكليف ساقط عنه بن غير منوجه به، فلا بد وان يكون في عهدته شيء لم يستفد عنه بسقوط التكليف وسقط باتيان الغير كالوند الأكبر وغيره وليس إلا اعتبار امر وضعي وكون تلك الواجبات ديناً عليه، ولا محالة يكون الدائن الطالب هو الله تعالى.

إلا ان يقال بمقالة علم الهدى: من ان القضاء ليس نيابة عن الميت، وانما هو واجب اصلي خوطب به القاضي وسببه فوت الفعل من الميت والميت لا يثاب عليه.

وهو كما نرى بين لا بد من تأويل كلام السيد كما اوتيه بعضهم، وكيف كان يظهر مما مر ان الاعمال الواجبة ملئك لله تعالى ودين على العبد فلا يجوز اجارة نفسه لما لا يمكنه، و يكون مكافئاً للخير.

ثم ان الاعتبار المذكور انما يكون في النذر يجعل العبد لله على نفسه وتنفذه تعالى وباب الكفارات المنعينة كلها من قبيل الدين. وفي التحيرة اشكال عقلي قبل الدفع بتصو بر جامع اعتباري أو انتزاعي. وليس الكلام ههنا في الواجب التخيري، وبأن الكلام فيه.

فانضج بما ذكر وجه عدم جواز أخذ الأجر على الواجبات التي يملك الشابة في الزكاة والخمس لانه وان تؤدى بان بعد الموت بعنوانها مع ما يعتبر فيها فبستكشف منه ان نفس العمل

الواجب اعتبرت فيه العهدة والدينية وبلحق بها ما ليس كذلك لعدم القول بالفصل «تأمل».

بل يمكن دعوى منافية أخذ الأجرة على الواجب التعيني التعييني في ارتكاز التشريع. وتعمل الوجوه التي تشيخ بها الأعاقم واعتقدت مع ضعفها كما مر: تشيخات بعد الفراغ عن عدم الجواز في ارتكازهم مع انه لم ينفل الجواز في الواجب المذكور من أحد، وإنما نقل الخلاف في الأجر على القضاء، ونحوه من الكفاليات، والتعنى فيها في بعض الأحيان عقلي لا شرعي. فالسنة مظنة الاجماع فالأقوى فيس، يعتبر فيه العهدة والذمة عدم الجواز وفي غيرها هو الأحوال التي لا يعلمون قوة.

### الأجرة في الواجب التخييري:

ثم ان بما ذكرناه يظهر الكلام في الواجب التخييري ولا بد من تمحيص الكلام فيه من وقوع الاجارة على الواجب، فاقول بالصحة في اذا وقع العقد على خصوصية متحدة مع الواجب ذاعليه اجتهتي عن محط الكلام.

ونوجه كلام الشيخ في الواجب التخييري بان مراده الوقوع على الخصوصية غير مرضي فانه خروج عن البحث لا تفصيل بين التخييري وغيره. بل التفصيل بين التعيني والتخييري سواء كان التخيير شرعياً أو عقلياً مفتضى ائدليل الذي تمسك به في ثبات عدم الجواز من سلب احترام عمله لأجل ان استيفاءه منه لا يتوقف على طلب نفسه، لانه يظهر عليه مع امتناعه وأحد اطراف التخيير، ليس كذلك فيقي على احترامه.

نعم لو صدق الوقت أو عجز إلا عن الأطراف بحيث يتعين عليه الإتيان به: كان مفتضى دلبه عدم الجواز لسلب احترامه. وان استيفاءه لا يتوقف على طلب نفسه، كما ان التفصيل المذكور لازم الاستدلال على المطلوب بان الوجوب الشرعي موجب لسلب قدرة العهدة واختياره كما لا يخفى.

واما بناءً على ما ذكرناه من ان الواجبات التي اعتبر فيها الملكية والملكية للواجب تعالى، لا يجوز الأجر عنها، فلا يفرق بين التخييري والتعسيني. فان الاجارة على أحد الأطراف في التخييري الشرعي بحيث يكون مورد الاجارة هو الواجب اجارة على عمل ملكه الله تعالى، لان كل طرف من طرفي التخيير اذا وجد يكون ملكاً له وكذا لو اجره على إتيان واجب في مكان كذا أو زمان كذا أو نسهما من الخصوصيات في التخيير العقلي لان العمل الخاص ملك له تعالى وان اكتسب على أمر زائد والاجارة على ملك الغير التخصيص بخصوصية زائدة: باطله.

و باختصة الاجارة اما وقعت على الخاص أو على الخصوصية فعلى الأول باطله لوقوعها على ملك الغير وعلى الثاني خروج عن محط البحث.

نعم هنا كلام آخر وهو تصوير الملكية في الواجب التخييري وانه هل يمكن ملكية الأمر المراد أو لا؟

اقول: ان قلنا بان الملكية بما اتيها من الامور الاعتبارية لا تحتاج الى عمل معين موجود كالأعراض الخارجية المحتاجة الى العمل كما ذهب اليه مشيخنا لاتصاري واستشهد عليه بتصريح الفقهاء بصحة الوصية بأحد الشئيين بل



لأحد الشخصين فلا كلام. وإن قلنا بعدم  
امكانه فممكن أن يقال: إن اعتبار الدينية أو  
الدنيوية في الواجبات ليس من قبيل الانتزاع من  
الوجوب حتى يتبعه في الواجب بل لو كان منتزعا  
من انتكافف لكان اللازم سقوطه بسقوطه مع  
ثبوت الدين حتى مع سقوط الوجوب بموت:  
وتحسب كون الوجوب واسطة في الثبوت  
للعروض: باطل، لأن المورد ليس من قبيله بل  
الانتزاعات تابعة لثبوتها ثبوتاً وسقوطاً،  
مضافاً إلى أن الدينية والملكية لو كانتا متزعتين  
من التكليف، لكان اللازم انتزاعها من كل  
تكليف وهو واضح الفساد، وكذا الحال لو كان  
الوجوب واسطة لثبوت أو العروض، فالوساطة  
ومنشئية الانتزاع فاسدتان، مع أنه يكفي في  
المفاد عدم الدليل على الانتزاعية فإذا لم يثبت  
ذلك يمكن أن تكون الملكية معتبرة بعنوان واحد  
هو جامع حقيقي بينها أو انتزاعي مع فقد الحقيقي  
كصاع من صبرة بنحو انكلي في المعين لا بنحو  
المرد المررد، وبالجملة مع قيام الدليل على  
اعتبار العهدة والدينية في واجب تحييري  
كالتخيير بات، في باب الكفارات بل  
وكالصلاة في الأماكن الأربعة بما ذكرناه من  
الوجه في ملكية المذكورات لله تعالى ودينيتها؛  
لا يجوز رفع اليد عنه إلا مع قيام الدليل على  
الامتناع، ومع احتمال الامكان فالدليل متبع،  
مع أن الامكان فيها ثابت، في التكفارة المترتبة  
واخيرة معاً كالتذرية حيث اتبين حيث يجب فيه  
عشق رقيب أو اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم  
مخبراً بينها فإن عجز عن الجميع فصيام ثلاثة  
أيام: يمكن جعل عنوان واحد منها القابل  
للمصدق على كل منها كالصاع من الصبرة على

القادر وعلى العاجز عنها صيام ثلاثة أيام. وقس  
عنه غيره مما هو خارج مؤونة في الاعتبار.

### وفي الواجب الكفائي:

ومما ذكرناه يظهر الكلام في الواجب  
الكفائي من حيث إمكان اعتبار العهدة والدينية  
فإنه لو قلنا فيه بأنه واجب على كل مكنتف وإن  
سقط عنهم بإيجاد واحد منهم فلا إشكال في  
صحة اعتبار العهدة عنهم والسقوط بإداء  
بعضهم.

وإن قلنا بأن المكنتف فيه واحد من المكنتفين  
القائل للالتصديق على كل مكنتف في الخارج  
وإن لم يكن الانطباق إلا بنحو انتزاع بمعنى أنه  
لا يجب عليهم عرضاً كالصاع من الصبرة فليست  
فإنه منطبق على كل صاع من صبرات الصبرة  
لكن المسلوب ليس إلا صاعاً واحداً فهو منطبق  
على كل تبادل (نعم) قد يكون المكنتف في  
الكفائي واحداً بشرط لا وقد يكون لا بشرط  
والغرف واضح. فاعتبار العهدة والدينية أيضاً بما  
لا إشكال فيه.

ونوهم أن الواحد العنواني كلي وهو غير قابل  
لتوجيه التكليف إليه (فاسد) لأن صحة  
التكليف تابعة لقابليته للبعث والانبعاث. وما  
تعلق بالعنوان القابل للانطباق على الخارج قابل  
له، بل التكليف كثيراً ما يتعلق بالعنوا بين  
كقوله: لله على الناس، بل في مثل قوله: يا أيها  
الذين آمنوا أوفوا بالعقود، يكون التكليف  
متعلقاً بعنوان قابل للانطباق على الأفراد في  
عسود الزمان و كثير من تكاليف أهل العرف  
كذلك، فيقول المولى لعبيده: فبفعل واحد منكم

المفروض وقوع الاجارة على الواجب ومع كون العمل مسكاً لله تعالى لا يصح تمكنه لغيره. نكن ليس في الواجبات الكفائية ظاهراً ما يعتد فيها العهدة والدينية لله تعالى، ولا جعل استحقاق وعهدة لغيره. وقد مر أن تجهيز الميت وكذا انقاذ العريق بل وطبابة الطبيب ليست من هذا القبيل، وليس فيها من آثار الحق وانملك شيء. فالأقوى صحة الاستبجار في الكفائيات إلا ان ثبت في كفايي اعتبار الملكية له تعالى أو لغيره.

كذا. ومعلوم لدى العقل والحقلاء انه لو ترك الجميع الأمر المتعلق بواحد عنواني يكون الجميع مستحقاً للعقوبة لا تقبيلاه على كل منهم تبادلاً.

نعم نوقفنا بان الواجب الكفائي نظير الواجب التحسيني أو بغير الفرد المنتشر. ففي صحة العهدة تأمل واشكال، وان كان مقتضى كلام الشيخ الأعظم في نظيره صحة الاعتبار.

وكيف كان لو اعتبرت في الكفائي العهدة والدينية يكون الكلام فيه كالعيني. فان

### هوامش

- ١ - الوصول - كتاب العهدة - الباب ١٧ - من أبواب انقاذ المرائق - باب ٣ - من أبواب أفعال الصلاة.
- ٢ - هو المحقق الزمخاري رحمه الله.
- ٣ - هو محقق مدني أخا الشيخ محمد حسن الاصطهباناتي رحمه الله.
- ٤ - هو المحقق الرضائي رحمه الله.
- ٥ - هو المحقق الأعظم كاشف الغطاء رحمه الله.
- ٦ - هو محقق الشيخ محمد حسن الاصطهباناتي رحمه الله.
- ٧ - سورة آل عمران - الآية ١١١.
- ٨ - سورة البقرة - الآية ١٧٩.
- ٩ - سورة النساء - الآية ١٠٤.

# ولايت الفقيه

## في صحبة عمر بن صنّلة وغيرها

الفهم الثاني

السيد جعفر مرتضى

الاعتراضات .. واجوبتها

« ١ »: قد يقال أولاً:

إنّ حدسنا بوثاقه من روى عنهم هؤلاء لا يجدي في إثبات وثاقهم لأنّ الشهادة بالوثاق لا يسكني فيها الحدس المحض، بل لابدّ من الاستناد الى الحس، إمّا قطعاً، أو احتمالاً ..

وجوابه:

اننا لا نستدل على وثاقه ذلك الرجل بحدسنا، بل نستدل بإخبار العصابة عن هؤلاء بصحّة ما يضح عنهم، الظاهر ظهوراً تاماً بأن السبب في ذلك هو أنهم لا يروون إلا عن ثقة ..

كما صرح به وفهمه الكثيرون.. وإخبار العصابة هذا يحتمل أن يكون حقيقياً، كما أن وثاقه من يروون عنه يحتمل أن تكون قد ثبتت لهم هم بالحسن أيضاً.. وهذا يكفي في قبول خبرهم؛ باعتراف المعارض نفسه.

«٢»: وقد يقال ثانياً:

إن العبارة في نقل الإجماع مختلفة، فالنسبة للستة الأول الذين هم من أصحاب الباقر والصادق (عليهما السلام) - جاء النص هكذا: [أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر «عليه السلام»، وأصحاب أبي عبد الله «عليه السلام»، وناقداً لهم في الفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستة: زرارة، ومعروف الخ...].

وقال بالنسبة للستة الثانية الذين هم من أصحاب الصادق (عليه السلام): «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحح من هؤلاء، وتصديقهم لما يقولون، وأقرروا لهم بالفقه، وهم دون أولئك الستة الذين عدناهم وسببناهم، ستة نفر: جميل بن دراج الخ...» والعبارة بالنسبة للستة الثالثة أيضاً لا تختلف عن هذه<sup>٢</sup>... وعليه.. فإن ما ذكر.. إنما يتم بالنسبة لمن ذكر في الستة الثانية والأخيرة؛ حيث نص فيها على الإجماع على تصحيح ما يصحح عنهم... وأما بالنسبة للستة الأول، فلم يذكر إلا الإجماع على تصديقهم، والإقرار لهم بالفقه.. فلو ثبت ما تقولون؛ فهؤلاء لا يكونون داخلين في إجماع العصابة على تصحيح ما يصحح عنهم..

بل.. إن عدم ذكر هذه الفقرة بالنسبة للستة الأوائل يصلح قرينة على مراده منها حينما

ذكرها بالنسبة لمن بعدهم... وأن المقصود هو مجرد التوثيق والتصديق للمذكورين كالأوائل، هذا إن لم نقل: إن إمكان العكس في القرينية يوجب إجمال الكلام، فلا يبق لهذه الفقرة ظهور فيما إذعي أصلاً<sup>٣</sup>.

ويمكن أن يجاب عن ذلك: بأن هذا الاختلاف في العبارة يؤيد ما نذهب إليه.. لأن المذكورين أولاً كانت روايتهم غالباً عن الإمامين، اللذين إنتشر عنهما العلم، وهما: الباقر والصادق (عليهما السلام) مباشرة، وبلا واسطة؛ فيكفي للحكم بصحة الحديث تصديقهم فيما يقولون، نظراً إلى الغالب مما ينقلونه من الروايات.

وأما المذكورون في الطبقة الثانية، فإن روايتهم عن الباقر (عليه السلام) مع الواسطة غالباً، وكذلك المذكورون في الطبقة الثالثة؛ فإنهم يروون غالباً عن الصادق والباقر مع الواسطة أيضاً..

فلم يكف الحكم بصديقهم للحكم بصحة الحديث، ولذا إحتاج إلى إضافة إجماع العصابة على تصحيح ما يصحح عنهم.. فالتصديق ناظر لما يروونه عن الإمام بلا واسطة، وتصحيح ما يصحح عنهم إنما هو بالنسبة إلى ما ينقلونه عن الإمام الذي لا يعاصرونه بواسطة آخرين<sup>٤</sup>.

ولكن هذا لا يعني أن الطبقة الأولى لا تشارك الأخيرتين في الإجماع على تصحيح ما يصحح عنها؛ فإن نفس العبارة المنقولة في الطبقة الثانية والثالثة صريحة في أنها ناظرة إلى ما تقدم في الأولى وفي الثانية، وأن ما ذكر هنا إنما هو عطف على ما ذكر هناك، وأنه على حده، وأن الحكم فيها واحد، وليس أمراً مستقلاً عنه،

وهذا يدل على أن هذا التفتن في العبارة ناظر إلى ما ذكرناه ليس إلا.. أضعف إلى ذلك.. انه قد نقل الإجماع على تصحيح ما يصح عن السنة الأولى كثير من آخرون، فراجع<sup>٥</sup>.

«٣»: ثالثاً:

لقد أوردوا على الإجماع المذكور—وخطري بالي أيضاً— بأننا نجد المذكورين في هذا الإجماع يروون عن الضعفاء والمجاهيل، كرواية جميل عن الحكم بن عتيبة، بواسطة زكريا بن يحيى العميري، وروى عنه الفضيل بن يسار أيضاً.. وكرواية ابن أبي عمير، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، عن علي بن أبي حمزة البطاني، وهو واقفي مذموم جداً..

وكرواية يونس، عن عمرو بن جميع الأزدي البصري، قاضي الري، وقد ضعفه الطوسي، والتجاشي صراحة..

وكرواية ابن محبوب عن الحكم الأعمى، وابن أبي عمير، وصفوان، عن الحكم بن أيمن.. وهذان الحكمان مجهولان<sup>٦</sup>.

ولكننا نقول: إن روايتهم عن كل هؤلاء لا تضر في صحة أحاديثهم، لأننا نعتقد: أن حديثهم محكوم بالصحة، ولو روه عن معروف بالفسق أو الوضع، فقد تقدم أن هذا غير صحيح.. وإنما لما يلي:

«١»: أما بالنسبة لروايتهم عن البطاني—علي بن أبي حمزة— فإننا نقول: إن الروايات عنه إذا تم سندها إليه، تكون صحيحة، ويعمل بها على هذا الأساس؛ وذلك لما يلي:

«ألف»: إن الشيعة ما كانوا يروون عنه أيام وقفه، وإنما ما رواه عنه الشيعة إنما كان أيام

إستقامته، وقد كان حينئذ إمامياً ثقة، صالحاً لأن يعتمد عليه الإمام (عليه السلام)، ويجعله وكيلاً عنه..

ويكفي للتدليل على ما نقول: أن تذكر: أن الشيعة قد نبذوا الواقفة على الامام موسى بن جعفر خاصة، وابتعدوا عنهم، حتى لقد لقبوا من وقف عليه (عليه السلام) بالمطورة، أي (الكلاب المطورة)<sup>٧</sup>، وذلك لشدة التحاشي عنهم، والحذر من الإقتراب منهم، وغلب عليهم هذا الإسم، وشاع وذاع، فلا يعقل أن يروي كبار علماء الشيعة—والحالة هذه— عن رئيس الواقفة بعد وقفه، ولا أن يتخذوه.. شيخاً، أو مصدراً لمعارفهم، كما هو ظاهر<sup>٨</sup>.

«ب»: إن ابن أبي عمير والبنزنطي، وصفوان بن يحيى، الذين ينص الشيخ على أنهم لا يروون إلا عن ثقة، يروون عنه.

«ج»: بل لقد ادعى الشيخ عمل الطائفة بأخبار علي بن أبي حمزة البطاني، وسماحة بن مهران، فيما لم يكن عندهم خلافه..

«٢»: وأما بالنسبة للحكم بن عتيبة، وابن جميع الأزدي، فيمكن أن يكون قد ظهر لجميل، والفضيل، ويونس صدقهما في نقلهما: إما مطلقاً، أو في ذلك المورد الخاص، الذي نقلوه؛ لقرائن خاصة، كما أن تضعيف علماء الرجال لها لعلها لأجل مذهبها غير المرضي عندهم، مع عدم ثبوت وثاقتها لهم في النقل.

ولو فرض: أنه قد كان ثمة قدح في المورد، فإنه يقع التعارض بينه وبين هذا التوثيق، الناشئ من رواية هؤلاء الذين لا يروون إلا عن ثقة عنه..

هذا كله.. لو ثبت رواية هؤلاء عن الحكم،



وعن عمرو بن جميع، وصحح السند إليهم في الرواية في موردها..

«(٣)»: وأما بالنسبة للحكيم المجهولين، فإن كانا غير الحكم بن عتيبة، فإن رواية هؤلاء عنها، وهم من المجمع على تصحيح ما يصح عنهم.. كما أن من بينهم من نص الشيخ على أنه لا يروي إلا عن ثقة.. إن ذلك يكفي للحكم بوثاقتهما.. كما أن مثل هذا المورد هو عمل كلامنا، ومحط نظرنا في تفسير عبارة: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم»، فلا يصلح نقضاً في المقام..

وهكذا.. يتضح: أن رواية عمر بن حنظلة المتقدمة يمكن اعتبارها موثقة بل صحيحة، وليس فقط حسنة، فضلاً عن مقبولة.. وأن عمر بن حنظلة نفسه يعتبر من ثقات الأصحاب، الذين يمكن الاعتماد على روايتهم، وليس من المجاهيل، كما ربما يقال..

### سند الصدوق إلى ابن حنظلة

ويقولون: إن: «طريق الصدوق إليه: الحسين بن أحمد بن إدريس - رضي الله عنه - عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة، والطريق ضعيف بالحسين بن أحمد» انتهى.

ولكن الحقيقة هي أن الصدوق قد صرح في مقدمة كتابه: «من لا يحضره الفقيه» بأنه: صنف كتابه بحذف الأسانيد؛ لئلا تكثر طرقه، وإن كثرت فوائده، قال: «ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما روي، بل قصدت إلى إيراد ما أفنى به، وأحكم بصحته، وأعتقد فيه أنه

حجة فيما بيني وبين ربّي الخ..»<sup>١</sup>.

فلربما يستفاد من ذلك: تصحيح أسانيد الرواية التي تكون بمفردها سنداً لفتوى الصدوق في هذا الكتاب.. فإذا كان الحسين بن أحمد قد ورد في الفقيه في رواية لها هذه الخصوصية؛ فيمكن أن يقال: إن معنى ذلك هو اعتماد الصدوق على الحسين هذا، وقبوله لروايته.. إلا أن يقال: إن الصحة في اصطلاح القدماء لا تلازم وثاقة الراوي، كما تقدم، وتقدمت مناقشة النوري في ذلك أيضاً..

هذا.. ولكن يمكن الاستفادة وثاقة الحسين ابن أحمد من طرق أخرى أيضاً.. فقد ذكر صاحب التعليق: أن الصدوق كلّمه ذكر هذا الرجل ترصّي وترحم عليه.. حتى لقد قال المجلسي: ترحم عليه عند ذكره أزيد من ألف مرة فيما رأيت من كتبه..

فاعتماد الصدوق عليه إلى هذا الحد واتخاذ شيخاً.. وترصّيه وترحمه عليه هذا المقدار يكشف عن أنه كان (رحمه الله) في غاية الجلالة، ومحلّاً للإعتماد.

أضف إلى ذلك كنه: أنه من مشايخ الإجازة، ولا يعقل أن يستجيز المستجيزون من شخص كذّاب، أو وضاع، بل لأبداً وأن يكون من الأعلام والمحترمين، المعروفين بالإستقامة والعلم<sup>١</sup>.

### دلالة الرواية على ولاية الفقيه

وأما بالنسبة لدلالة «صحيحة» عمر بن حنظلة، فإن ما يسمّنا التعرّض له في هذه المجالّة، هو مدى دلالتها على ولاية الفقيه. وقبل بيان ذلك نودّ أن نشير إلى:

أنه لا ريب في أن الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) لهم ولاية عامة، حتى على الأموال، والأعراض، والأنفس. ولهم الحكم والسلطنة، وحق التصرف في الأمور. بل هم أولى بالمؤمنين من أنفسهم. وذلك أمر بديهي ومعلوم من الكتاب والسنة، لا يحتاج إلى مزيد بيان، ولا إلى إقامة برهان.. وقد تقدم.

كما أنه لا ريب في أنهم (عليهم السلام) قد منحوا الفقهاء، الذين لهم مواصفات معينة منصب القضاء وفصل الخصومات، وبعض الصلاحيات الأخرى التي يُرجع إلى القاضي فيها عادة..

ولكن الكلام في أنه هل منح الأئمة لأحد من الناس نوعاً من الولاية يزيد على ولاية القضاء هذه؟ أم لا؟!، فهل أعطوا أحداً حق الحكم بين الناس، وتدبير أمورهم في المجالات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، وغيرها، بحيث تكون مجاري الأمور بيده، وهو الحاكم، والزعيم، والقائد — مثلاً — أم لا؟!.

لقد اختلف العلماء في ذلك، وتباينت أقوالهم ومذاهبهم، كما هو معلوم.. ولسنا هنا في صدد استقصاء البحث في هذا المجال. ولكننا نبادر إلى القول: بأن رواية عمر بن حنظلة التي أثبتنا قوة مندها، ظاهرة الدلالة أيضاً على أن الفقيه هو الحاكم، والقائد، والمدبر للأمور في المجالات المختلفة.. وذلك ببيان:

أنه قد ورد فيها قوله (عليه السلام)، في مقام إرجاع المتخاصمين إلى الفقيه: «..فاني قد جعلته عليكم حاكماً»<sup>١١</sup>

وهو ظاهر ظهوراً تاماً في منح الفقيه المعارف بأحكام الله تعالى حق تولي

أمور الناس، وأنه لا بد من الرجوع إليه في البت فيها وحسمها؛ لأن الحاكم هو من يرجع إليه في الأمور للبت، والفصل فيها. ومورد الرواية — وإن كان هو القضاء وفصل الخصومة — إلا أن من المعلوم: أن المورد لا يخصص الوارد، وإنما يكون مصداقاً له... والوارد هنا هو إعطاء منصب عام للفقيه، وهو حق الحاكمية على الناس، وإدارة شؤونهم، وتصريف أمورهم، من قبل من له أن يمنح حقاً كهذا..

والقضاء.. واحد من شؤون حكومة الفقيه على الناس، وإن كان السلطان الجائر قد إغتصب هذا الحق<sup>١٢</sup>.. واغتصابه له لا يسقطه عن كونه حقاً للفقيه؛ ولذلك صرحت رواية عمر بن حنظلة بأن من يتحاكم إلى السلطان، وإلى القضاة؛ فانما تحاكم إلى الطاغوت، وما أمروا أن يكفروا به، وفي رواية أبي خديجة:

«.. وإياكم أن يخاصم بعضهم بعضاً إلى السلطان الجائر..»<sup>١٣</sup>

ولو كان المقصود مجرد منح الفقهاء منصب القضاء، وفصل الخصومة، دون ما سوى ذلك لم يستقم التعبير بـ «عليكم» في الفقرة المشار إليها، بل كان الأصح حينئذ: إما حذفها، أو استبدالها بكلمة: «بينكم»؛ ولذلك نجد: أن الحكم بمعنى القضاء قد جاء في القرآن الكريم؛ بل وفي غيره.. على هذا التحوليس إلا، أي انه إما استعمل وحده، أو أنه نَصِبَ كلمة «بينكم»، أو «بين الناس» ونحوهما ظرفاً له... ولم يرد مع كلمة «على»، لا متقدمة عليه، ولا متأخرة عنه.. فكما لا يصح قولك: جعلت فلاناً عليكم جندياً، أو جابياً للزكاة، أو ساعياً بريد، كذلك لا يصح قولك: جعلته قاضياً عليكم، أو

جعلته عليكم قاضياً، وقوله: قضى عليه معناه: قضى على خلاف ميله، وأصدر الحكم ضده، وبضرره، وكذا الحال بالنسبة لـ «جعلته حاكماً عليكم»، أو جعلته عليكم حاكماً، إذا كان الحكم بمعنى القضاء. نعم لو كان الحكم بمعنى السلطة؛ فإنه يصح إضافة «على»، وسيأتي بعض الشواهد لذلك.. حين ذكر موارد استعمال كلمة «حاكم» بمعنى المتولي للأمر.. وعلى كل حال.. فقد قال الشيخ الأنصاري مايلي:

«مضافاً الى ما استفاد من جعله حاكماً، كما في مقبولة عمر بن حنظلة، الظاهر في كونه كسائر الحكام المنصوبة في زمان النبي (ص) والصحابة، في إلزام الناس بإرجاع الأمور المذكورة إليه، والإنتهاء فيها الى نظره، بل المتبادر عرفاً من نصب السلطان حاكماً، وجوب الرجوع في الأمور العامة المطلوبة للسلطان إليه»<sup>١٥</sup>.

وقال صاحب الجواهر—وهو يتكلم عن إعتبار الإجتهد في القاضي وعدمه—: [ويمكن بناء ذلك بل لعملة الظاهر— على إرادة النصب العام في كل شيء، على وجه يكون له ما للإمام (عليه السلام)، كما هو مقتضى قوله (عليه السلام): «فإني جعلته حاكماً، أي ولياً، متصرفاً في القضاء، وغيره من الولايات، ونحوها»<sup>١٦</sup>.

وقال في موضع آخر، وهو يتكلم عن اعتبار الإذن منهم (عليهم السلام) للقاضي: «وما عساه يشعر به قوله—عليه السلام— في نصب نائب الغيبة: فإني قد جعلته حاكماً»<sup>١٧</sup>.

وقال المحقق الثاني:

«نعم.. لا بأس بالتمسك بمقبولة عمر بن حنظلة؛ فإن صدرها ظاهر في ذلك؛ حيث إن السائل جعل القاضي مقابلاً للسلطان، والإمام—عليه السلام— قرره على ذلك؛ فقال: سألت أبا عبد الله—عليه السلام— عن رجلين من أصحابنا تنازعا في دين أو ميراث؛ فتحاكما الى السلطان، أو الى القضاة، أي هل ذلك؟.. انتهى. بل يدل عليه ذيلها أيضاً، حيث قال (عليه السلام): ينظر الى من كان منكم قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً؛ فإني قد جعلته عليكم حاكماً... فإن الحكومة ظاهرة في الولاية؛ فإن الحاكم هو الذي يحكم بين الناس بالسيف والسطوة، وليس ذلك شأن القاضي»<sup>١٨</sup>.

ولكنه (رحمه الله) عاد فاستظهر: أن المراد بالحاكم: القاضي وستعرض الى كلامه فيما يأتي إن شاء الله تعالى..

### توضيح

وبعد.. فإنا نزيد في توضيح ما تقدم، فنقول:

إن لفظ الحكم ومشتقاته يطلق على معان: (الأول): المتع من الفساد، يقال: حكم فلاناً، إذا منعه من الفساد.

(الثاني): القضاء وفصل الخصومة، يقال: حكم، إذا قضى وفصل.

(الثالث): البت في الأمور والفصل فيها، من دون إختصاص له في موارد الخصومة والقضاء.

(الرابع): السلطة والحاكمية والولاية

والسيطرة<sup>١٩</sup>.

والظاهر هو: أن تلك المعاني كلها ترجع الى معنى واحد، وهو من يرجع إليه للبتّ والفصل في الأمور، ويمنع من الفساد.. ولكن الاختلاف إنما هو بملاحظة الموارد، ليس إلا.. وإنما أطلق لفظ «حاكم» على القاضي؛ لأنه يحسم الأمر في مورد النزاع، ويبتّ فيه، ويمنع من استمرار الفساد بين المتنازعين..

ونظير العبارة المتقدمة في رواية ابن حنظلة ما روي عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «العلماء حكام على الناس»<sup>٢٠</sup>، وفي نص آخر عنه (عليه السلام): «الملوك حكام على الناس، والعلماء حكام على الملوك»<sup>٢١</sup>، وفي نص آخر: «الملوك حكام على الناس والعلم حاكم عليهم»<sup>٢٢</sup>. وفي نص آخر: «العلم حاكم، والمال محكوم عليه»<sup>٢٣</sup>.

وليس المقصود بكلمة: «حكام» في هذه الفقرة مجرد من لهم الخصومة والقضاء؛ إذ لا معنى لفصل الخصومة بالنسبة الى الملوك، ولا معنى لتعدية كلمة حكام إلى «على».. بل المراد: أن لهم حق التصرف، والإشراف، والنظر في الأمور الأمر الذي يفرضه السلطنة والتولي للأمر، ولأجل ذلك نجد: أنهم يذكرون: أنهم قد ولدوا من كلمة «الحكم» معنى الولاية، وأطلقوا الحاكم على الوالي<sup>٢٤</sup>.. وإن كان سيأتي أنها غير مولدة أيضاً، وإنما هي مستعملة فيها على نحو الحقيقة، حسباً أمنا إليه في الشواهد الكثيرة الآتية.

وبعد.. فإنه إذا كان للفتية حق البتّ في الأمور، فإن معنى ذلك هو أن مجاري الأمور لا بد وأن تكون على يده، وهو الذي يملك حق التدبير

والتصرف فيها دون سواه.. وهذا معنى ما روي عن الإمام الحسين (عليه السلام): «مجاري الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله، الأئمة على حلاله وحرامه»<sup>٢٥</sup>. الأمر الذي يعني: أن لهم وحدهم حق السلطان والحاكمة على الناس، دون كل أحد..

### شواهد ودلائل

وبعد.. وحتى لا يبقى ثمة شك وشبهة في المقام؛ فقد رأيتنا: أن نورد بعض الشواهد والدلائل على أن كلمة: «حاكم» قد أريد منها: من بيده أئمة الأمور، وإليه يرجع في أمور الناس، وإدارة شؤونهم السياسية وغيرها.. فنقول:

لقد قال السيد الحميري (رحمه الله تعالى)، بمناسبة أخذ المهدي العباسي البيعة من الناس لولديه: المهادي، والرشيدي بولاية العهد، قال في جملة أبيات له:

ملكهم خمسون معدودة  
برغم أنف الحاسد الراغم  
ليس علينا ما بقوا غيرهم  
في هذه الأمة من حاكم<sup>٢٦</sup>

وحينما ذهب أبو طالب (رضوان الله تعالى عليه) لطلب يد خديجة (رضوان الله تعالى عليها) للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) خطب بهذه المناسبة، فكان بما قال:

«الحمد لربّ هذا البيت، الذي جعلنا من زرع إبراهيم وذرية إسماعيل، وأنزلنا حرماً أمناء، وجعلنا الحكام على الناس»<sup>٢٧</sup>. فأبو طالب لا يريد: أنهم قضاة بين الناس،

وأما يريد: أن إليهم يرجع في المهمات، ويذهب  
أزمة الأمور، وهم القادة والسادة كما هو ظاهر.  
وعلى هذا المعنى جاء قول أمير المؤمنين  
(عليه السلام) في خطبته القاصعة، وهو يصف  
حال الماضين، الذين رأى الله جد الصبر منهم  
على الأذى في محبته:

«جعل لهم من مضايق البلاء فرجاً؛  
فأبد لهم العزم مكان الذل، والأمن مكان الخوف؛  
فصاروا ملوكاً حكاماً، وأئمة أعلاماً»<sup>٢٨</sup>.

كما أنه (عليه السلام) بعد أن يذكر حال  
ولد إسماعيل، وإسحاق، وبني إسرائيل في  
الجاهلية، وتشتتهم ونفرتهم، ثم كيف تغيرت  
حالهم بعد بعثة الرسول الأكرم (صلى الله  
عليه وآله وسلم)؛ فأصبحوا - كما يقول  
(عليه السلام) -:

«فقد تربعت الأمور بهم في ظل سلطان  
قاهر، وأوتهم الخال إلى كنف عز غالب،  
وتعظفت الأمور عليهم في ذرى ملك ثابت، فهم  
حكام على العالمين، وملوك في أطراف  
الأرضين، يملكون الأمور على من كان يملكها  
عليهم، ومعضون الأحكام فيمن كان بمضيا  
فيهم»<sup>٢٩</sup> لا تغمزهم فناة، ولا تفرغ لهم  
صفاة»<sup>٣٠</sup>.

وقال (عليه السلام)، وهو يصف صنف  
النافقين من المحدثين:

«فتقرّبوا إلى أئمة الضلالة، والدعاة إلى  
النار بالزور والبهتان؛ فولّوهم الأعمال،  
وجعلوهم حكاماً على رقاب الناس»<sup>٣١</sup>.

وورد في حديث عن النبي (صلى الله عليه  
وآله)، يذكر فيه: أن المسلمين إذا فعلوا بعض  
الأشياء رماهم الله بأربع خصال، وذكر منها:

«الخيانة من ولاية الحكّام»<sup>٣٢</sup>.

وعن الصادق (عليه السلام):

«يكون شيعتنا في دولة القائم سنام الأرض،  
وحكامها»<sup>٣٣</sup>.

وعن علي بن الحسين (عليهما السلام) في  
هذا المورد بالذات:

«ويكونون حكام الأرض، وسنامها»<sup>٣٤</sup>.

وعن أمير المؤمنين (عليه السلام):

«وهم القضاة والحكام على الناس»<sup>٣٥</sup>.

وحينما سئل الصادق عن أصحاب القائم  
(عليه السلام)، فقبل له: ليس على ظهرها غير  
هؤلاء؟ قال: «بلى في الأرض مؤمنون غيرهم،  
ولكن السعة التي يخرج فيها القائم  
(عليه السلام)، وهم النجباء، والقضاة،  
والحكام، والفقهاء في الدين.. الخ»<sup>٣٦</sup>.

وقال (عليه السلام):

«هم أصحاب الألوية، وهم حكام الله في  
أرضه على خلقه»<sup>٣٧</sup>.

وفي نص آخر عن الصادق (ع):

«فاذا قام القائم (ع) ولّى هؤلاء القوم،  
ويكونون حكام الأرض»<sup>٣٨</sup>.

بل لقد ورد في ذيل صحيحة عمر بن حنظلة  
نفسها قوله (عليه الصلاة والسلام): «قلت:  
جعلت فداك؛ فان وافقها الخبران جميعاً؟ قال:  
ينظر إلى ما حكامهم إليه أميل وقضاتهم؛  
فيترك؛ ويؤخذ بالآخر، قلت: فان وافق  
حكامهم وقضاتهم الخبران جميعاً.. الخ».

### الإعتراضات .. وأجوبتها

وإذا تحقق ما تقدّم، فإنا نقول:

لقد اعترض، أو يمكن أن يعترض على



دلالة رواية عمر بن حنظلة وغيرها مما تقدم بوجوه، نذكر منها ما وقفنا عليه، أو خطر بالبال، ثم نجيب عنه، على النحو التالي:

«١»: إنه وإن أمكن نصب فضاة متعددين لجماعة واحدة.. لكن جعل الولاية للفقهاء الجامع للشرائط غير ممكن.. وذلك لأن معنى ذلك هو أن يكون للأمة الواحدة أكثر من حاكم واحد.. بل ربما يكون لها آلاف الحكام في آن، وذلك فيما لو كثرت المجتهدون والفقهاء، وهو أمر مضحك للغاية.. ولو أراد واحد منهم أن يتصدى للحكومة فعلاً، فما هو المرجح له على غيره؟. كما أن عليه أن يستجيز من باقي الفقهاء الذين في عصره جمعاً.. ثم.. ما هو مصير الإمام الذي جعل هؤلاء حكاماً في حال حياته؟.. وما الذي يبقى له؟<sup>٣٩</sup>.

فكل ذلك يدل على أن المراد من الحاكم في رواية ابن حنظلة هو خصوص القاضي..

ولكن ذلك لا يرد، وذلك:

(أولاً): إن الولاية بمعنى الحاكمة، وإدارة شؤون العباد، لم تعط لعنوان الفقيه، هكذا.. ومن دون تحديد.. حيث إننا نجد الروايات الأخرى قد حددت المواصفات لهذا الفقيه، الذي أعطيت له هذه الحاكمة في رواية ابن حنظلة.. وأنه هو خصوص الأعلّم من الفقهاء دون سواه؛ فلا يحق لغير الأعلّم أن يتصدى للحكم مع وجود الأعلّم الجامع لسائر الشرائط، وسيأتي: أن الإمام الحسن (عليه السلام) قد ذكر في خطبته أمام معاوية: أن النبي (ص) قال:

«ما ولت أمة أمرها رجلاً قط، وفيهم من هو أعلم منه، إلا لم يزل أمرهم يذهب سفالاً حتى

يرجعوا إلى ما تركوا...».

وسياتي بسند صحيح، عن الصادق (عليه السلام): أن النبي (ص)، قال: «من ضرب الناس بسيفه، ودعاهم إلى نفسه، وفي المسلمين من هو أعلم منه؛ فهو ضال منكلف».

وجاء في صحيحة عيص بن القاسم، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام)، يقول: «عليكم بتقوى الله، وحده لا شريك له، وانظروا لأنفسكم؛ فوالله إن الرجل ليكون له الغم فيها الراعي، فإذا وجد رجلاً هو أعلم بغنمه من الذي هو فيها يخرج، ويجيء بذلك الرجل الذي هو أعلم بغنمه من الذي كان فيها، والله لو كانت لأحدكم نفسان.. الخ»<sup>٤٠</sup>. وواضح: أنه (عليه السلام) يؤكد في كلامه هذا على حكم الغطرة الذي أشرنا إليه فيما تقدم.

وسياتي عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): أن «الرئاسة لا تصلح إلا لأهلها؛ فمن دعا الناس إلى نفسه، وفيهم من هو أعلم منه، لم ينظر الله إليه يوم القيامة» أو «فهو مبتدع ضال». كما عن الصادق (ع)، وعن علي (ع): «إن أول الناس بالأنبياء أعلمهم بما جاءوا به»، لأن الأولوية بالأنبياء إنما هي الأولوية بمناصبهم، وإجراء مقاصدهم، وتحمل المسؤوليات في مقام التبليغ والإجراء. على سبيل الإعانة في حال حياتهم (عليهم السلام)<sup>٤١</sup>، وعلى سبيل الاستقلال بعد وفاتهم (ع).

وفي نهج البلاغة عن علي (عليه السلام): (إن أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه)

ويمكن تأكيد ذلك أيضاً بما رواه العزمي،  
عن النبي (ص):

«من أتم قوماً وفيهم من هو أعلم منه لم يزل  
أمرهم إلى السفال إلى يوم القيامة..»، وفي نص  
آخر للرواية: «أعلم منه وأفقه»<sup>٤٢</sup>.  
و يؤيدها غيرها..

وما ورد عن الصادق (عليه السلام):

«اعرفوا منازل الناس على قدر روايتهم  
عنا»<sup>٤٣</sup>.

بل وبما ورد في رواية عمر بن حنظلة  
نفسها، حيث قال (عليه السلام)، حينما سئل  
عما لو اختار كل من المتخاصمين رجلاً واختلفا  
في الحكم:

«الحكم ما حكم به أعدلهما، وأفقههما،  
وأصدقهما في الحديث، وأورعهما. ولا يلفت إلى  
ما يحكم به الآخر..».

بل ان ذلك هو ما تحكم به السجية،  
ويقتضي به العقل، كما قدمنا في أوائل هذا  
الكتاب، وأشارت إليه الصحيحة المتقدمة عن  
الإمام الصادق (عليه السلام).

هذا كله.. عدا عن أن ولاية الأعلّم هي  
القدر التيقن، كما هو ظاهر لا يحتاج إلى بيان.

نعم.. لو لم يكن هذا الأعلّم بالفقه عادلاً،  
أو لم يكن عارفاً بزمانه وبشؤون الأمة.. فإن  
القضية تتخذ طابعاً آخر، كما أشارت إليه رواية  
عبيد بن القاسم المتقدمة.. ولا بد من مراعاة  
مصلحة الأمة في ذلك، وليس ذلك موضوع بحثنا  
الآن.

(ثانياً): يرى بعض من تعرض لبحث هذا  
الموضوع: أنه لم يحدد في الإسلام شكل و  
تفاصيل الحكومة في زمن الغيبة: هل يوضع في

رئاسة الدولة فقيه واحد، أو أكثر.. ولا غير ذلك  
من خصوصيات؛ لأن فرض إعطاء الولاية  
للجميع، مع تحقق الشروط فيهم؛ من العلم  
والاخلاص، والالتزام بالإسلام.. الخ، يمنع من  
الفساد، بل إن الشروط المعبرة هذه تكون سبباً  
للمصالح ولالإصلاح باستمرار.. لأن ذلك  
يدعوهم لأن يتشاوروا فيما بينهم، ويؤخذوا  
كلمتهم.. ويضعوا الحلول المناسبة لكل ما  
يواجههم.. وقد يتنازل بعضهم عن رأيه الذي  
يراه صحيحاً، إشاراً للمصلحة العامة،  
وبإمكانهم أن يتفقوا على صيغة - ما - في هذا  
المجال تفضيلاً لوقوع أي خلاف، كأن يأخذوا  
بنظام الأكثرية أو الرجوع إلى رأي فلان منهم  
- لمواصفات خاصة فيه - أو يعين لكل منهم  
مجاله الخاص.. أو يعينون أحدهم رئيساً للدولة  
على أن يطيعه الكل إلا إذا رأى الكل أو الأكثر  
خطأه، أو نحو ذلك من قرارات..

ولو وجد فقيه آخر في خارج الدائرة، وكان  
نقضه لحكم من أحكام رئيس الدولة موجباً  
للإختلاف وترتب مفسدات غالبية على مصلحة  
نقض الحكم لم يجز له ذلك، ووجب عليه  
السكوت والتسليم..<sup>٤٤</sup>

هذا.. ما ذكره البعض.. في مقام الجواب  
عن الإيراد المتقدم وإن كنا نحن نرى: أن  
«الشركة في الملك تؤدي إلى الإضطراب»، كما  
عن أمير المؤمنين (عليه السلام)<sup>٤٥</sup>.. وإلى  
المضعف، والتأخير، ثم تسرب الكثير من  
المشكلات التي لا مجال لبسط القول فيها..  
فالحق في الجواب هو ما ذكرناه أولاً.

«٢»: لقد رأى بعض من بحث هذا  
الموضوع: أن رواية عمر بن حنظلة لا عموم ولا

شمول فيها لغير مورد فصل الخصومة، إلا إذا تمسكنا بالإطلاق لكلمة: «حاكماً»، وهو لا يصح؛ لأن الإطلاق بمعنى الشمول لا يجري في المحمول.. والقدر المتيقن بلحاظ مورد الحديث — هو موارد فصل الخصومة والقضاء ليس إلا.. ٤٦.

والجواب:

(أولاً):

إن العموم والشمول ليس من جهة الإطلاق في المحمول وهو قوله: «حاكماً»، وإنما من جهة أن لفظ «حاكماً» له مفهوم واسع بحسب وضعه، وما يفهم منه عرفاً؛ فإن العرف واللغة يفهم منه العموم والشمول لكل الأمور العامة، التي تحتاج إلى من يبت فيها، ويكون قوله الفصل وحكمه العدل، سواء أكانت من الأمور السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية أو غيرها مما يكون من شأن الحاكم والوالي أن يضطلع به، ويجدي في إقرار النظام، وإصلاح الحالة العامة، ويحفظ مصلحة المسلمين، ولا يشمل الأمور الشخصية كما ربما يتوهمه البعض. فالعموم والسعة مستفاد من حاق اللفظ، بملاحظة الفهم اللغوي والعرفي له، فلو قيل: راجعوا فلاناً في شؤونكم؛ لأن بيده أزرعة الأمور، وهو الذي يملك حق البت والفصل فيها، فإنه لا يمكن لأحد أن يدعي: أن المراد: خصوص الأمور القضائية، حتى ولو كان مورد الكلام والواقعة المسؤول عنها هو ذلك.. وذلك لأن العرف يفهم: أن الإرجاع في الواقعة المذكورة إليه، إنما هو لأن له منصباً عاماً، يكون القضاء واحداً من الأمور التي يرجع فيها إليه.. ولا سيما إذا تعارف الناس.. وأيدت اللغة: أن يكون

القضاء واحداً من شؤون الحاكم الذي بيده أزرعة الأمور.. وخصوصاً مع الإتيان بكلمة «على» في العبارة المذكورة.. كما أشرنا إليه.. هذا.. عدا عن الروايات الأخرى التي تدل على ذلك.. وقد تقدمت.

نعم.. وقد تعلق الجعل بهذا المعنى المتبادر بالذات. ولو أراد الشارع غير ذلك لكان عليه البيان، لا أنه من قبيل كلمة: البيع ونحوه.. حتى يقال: إنه قد وقع محمولاً، ولا يجري الإطلاق بمعنى الشمول في المحمول.. (وثانياً):

إن ما ذكره من عدم جريان الإطلاق في المحمول، لا يمكن قبوله، بل الإطلاق يجري فيه كما يجري في غيره، إلا إذا كان المحمول غير قابل للإطلاق لخصوصية فيه ذاته، كما أن الأمر بآئنة لبعض الموضوعات — كما لو كان جزئياً، كزيد مثلاً — كذلك.. ولكن ذلك خارج عن القانون العام في مقام التخاطب..

فاذا قيل: العالم يجب إكرامه.. فكما يجري الإطلاق في الموضوع؛ يقال: المراد: كل عالم. إذا تمت مقدمات الإطلاق.. كذلك يجري الإطلاق أيضاً في طرف المحمول إذا تمت مقدماته.. يقال: لا يفرق في هذا الوجوب بين زمان دون زمان، ولا بين حال دون آخر.. وكذلك لا يفرق في الإكرام بين أفراده ومصاديقه، ولا بين أحواله وأمكنته وأزماته، إلى غير ذلك مما يمكن أن يعتبر حالاً له.. هذا في الإطلاق البدئي..

كما أنه لو قيل: زيد عالم، فإن معناه ثبوت العالمية له بمعناها الأوسع، الشامل لجميع المحتملات التي تكون مورد الشك والشبهة،

و يفترض في المولى لو كان يريد خلافها أن ينصب قرينة على ذلك

وكذا لو قيل: زيد خليفتي، أو بمنزلي، أو واري، فإنه يحكم بشمول الخلافة والإرث، وبعموم المنزلة لكل الموارد التي تصلح لذلك.. وكذلك لو قيل: فلان حاكم عليكم؛ فإنه يشمل كل ما تكون الحاكمية آتية فيه.. ودعوى: أن القضاء هو القدر المتيقن هنا.. قد تقدم ما فيها: وأن الكلام وارد مورد القاعدة، وله ظهور في العموم والشمول، كما أشرنا إليه فيما سبق..

هذا إن لم نقل: إن هذه الجملة قد جاءت بمشابهة التعليل للحكم بوجوب انتحالكم الى انفيقه؛ فيؤخذ بعموم التعليل.. (وثالثاً):

وأيضاً لو سلمنا عدم كون مفهوم حاكم فيه سعة وشمول، وإنما يدل على الطبيعة مجردة، وسلمنا عدم جريان الاطلاق بمعنى الشمول في المحمول؛ فإنا نقول: إذا قيل: حرم الله بيع الخمر مثلاً؛ فإن إطلاقه يشمل كل أنواع البيع: النقد، والنسيئة، والمراجعة، وغير ذلك.. وبيع الخمر هنا وإن كان مفعولاً به إلا أنه ليس معمولاً، وإنما هو محكوم عليه بالحرم، ويصح أن يقال: إن الحرمه معموله عليه، فإن المفعول به مخبر عنه بالمعنى.. وهكذا الحال في قوله: جعلته عليكم حاكماً، حرفاً بحرف، وكلمة بكلمة؛ فإن المؤدّى هو أن الحاكمية للفقهاء معمولة و منشأة من قبل من له حق جعلها وإنشائها، فالحاكمية مخبر عنها بالمعنى، فيجزي فيها الإطلاق لتشمل جميع أفرادها ومواردها، وليس الإطلاق فيها من قبيل الإطلاق في المحمول..

ولعل ذلك ظاهر لا يحتاج الى مزيد بيان. (ورابعاً):

وأخيراً.. فإن هذا المعارض نفسه قد قرر قبل ذلك بتقليل - حين الكلام على قوله (عليه السلام): «العلماء حكام على الناس» - أنه حيث لا معنى للإطلاق البدلي، ويدور الأمر بين الإطلاق الشمولي، والإهمال، وتكون الجملة مبيّنة للحكم دون مجرد الاخبار؛ فإن العرف يستنبط الإطلاق في هذه الحالة<sup>٢٧</sup>..

• • •

«٣»:

لقد أورد على دلالة الرواية أيضاً: بأن «الحاكم» كان يستعمل كثيراً في عصر صدور النص بمعنى القاضي، وقد كتب الإمام أبو الحسن الثالث في تفسير قوله تعالى:

«ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل، وتدلوا بها الى الحكام»: الحكام: القضاة<sup>٢٨</sup>.. وذلك يمنع من إنعقاد الإطلاق؛ فالقدر المتيقن هو الرجوع الى الفقيه في الفتوى، وفصل الخصومة، بتواضعها، ومن جعلها التصدي للأمر الحسنة<sup>٢٩</sup>.

وعلى حسب تقرير آخر: إن كلمة «عليكم» في قوله (عليه السلام): «جعلته عليكم حاكماً» إنما هي لأجل بيان شمول منصب قضاء القاضي لجميع مخاطبين، ويراد منها معنى الاستعلاء، وعليه فلا تصلح قرينة على أن المراد من الحاكمية معنى السلطة، بل المقصود بالحاكم في الرواية خصوص القاضي، وذلك بقرينة تفسير الإمام الهادي للحاكم في الآية الشريفة بالقاضي، كما أن أمير المؤمنين قد أراد بالحاكم: القاضي في موضعين في الخطبة القاصعة (وقد تقدم النص)<sup>٥٠</sup>.. فإطلاق

الحاكم على الملك، والخليفة، والوالي، إنما هو باعتبار أن الحكم من شؤونه، لا أنه يتخلع عن مفهوم ومعنى القضاء وفصل الخصومة بالكلفة؛ ليطلق بمعنى الملك والوالي<sup>٥١</sup>..  
ونقول: إن هذا الاعتراض بتقريره غير وارد، وذلك:

لأن تفسير الإمام للآية، لا يدل إلا على أن المراد بالآية ذلك، ولا يعين لنا المراد من الرواية<sup>٥٢</sup>.. وأما أن القضاء وفصل الخصومة هو القدر المتيقن؛ فقد قدمنا: أنه لا يصح، لأن لفظ «الحكام» له مفهوم واسع، وهو من يرجع إليه في الأمور للبت فيها.. وتطبيق هذه الكبرى على موردها في رواية ابن حنظلة لا يوجب تخصصها به، كما أشرنا إليه؛ لأنه كلام يصح أن يبدأ به، فيؤخذ بعمومه وشموله الوضعي (أي الاستفادة منه هو ولو بالإطلاق)، ولا يكون مورده محصياً له..

فليس للحاكم إلا هذا المعنى، فاذا جعل لأحد منصب الحاكمية، فانما يجعل له بما له من المعنى الأصلي الجامع. بل إن إطلاق «الحكام» على القضاة ليس إلا لأن بيده أزمته الأمور في مجاله الخاص به.

أضف إلى ذلك: أن كلمة «عليكم» تؤيد إرادة هذا المعنى أيضاً، لأن متعلقها هو الحاكمية لا الجعل.. بقريئة عدم صحة قولهم: جعلت فلاناً عليكم جابياً، أو جندياً، كما قدمنا، فقوله: جعلته عليكم حاكماً، يراد منه: جعل الحاكمية له عليكم.. وإذا أريد من الحكم القضاء، فاما أن يستعمل بمفرده، أو أنه ينصب كلمة: «بين» ظرفاً له، كما قدمنا.. تماماً كلفظ: «القاضي» الذي يكون بمعناه.

وأما رواية أبي خديجة التي في الوسائل: «جعلته عليكم قاضياً»<sup>٥٣</sup>؛ فلا ريب في أنه قد وقع فيها تحريف، لأنه (رحمه الله) قد نقلها عن الشيخ، وليس في النص الذي عند الشيخ وغيره كلمة: «عليكم» هذه..<sup>٥٤</sup> إذا كان القضاء أحد شؤون الحكومة، لا ينقح التعبير به (عليكم).

هذا كله.. عدا عن أن الروايات الأخرى الواردة عن الإمام الحسين (عليه السلام)، وعن أمير المؤمنين (عليه السلام): «العلماء حكام على الناس»، و«الملوك حكام على الناس، والعلماء حكام على الملوك»، و«مجارى الأمور بيد العلماء»، وكذلك الروايات التي ستأتي تحت عنوان «مؤيدات.. بل أدلة..» كل ذلك يوضح المراد من العبارة الواردة في رواية ابن حنظلة؛ لأن لها لساناً وسباقاً واحداً، كما هو ظاهر..



«٤»: وإيراد رابع على رواية عمر بن حنظلة، وهو: أنه لو سلم دلالة الرواية على ولاية الفقيه؛ فانما تدل على نيابته عن الإمام الصادق (عليه السلام)، الذي صدر عنه هذا القول، وتنتهي بموته (عليه السلام)؛ فنحن بحاجة إلى إثبات النيابة من قبل الإمام صاحب الزمان (عليه السلام)<sup>٥٥</sup>.

ونزيد نحن في توضيح وتقرير هذا الإشكال، فنقول: إن هذه الولاية للفقيه، من قبل الإمام الصادق (ع)، إن كانت نيابة له في تصرف الأمور في حال حياته (ع)؛ فهي تنتهي بموته (ع)، ولا تُجدد شيئاً.. وإن كانت وصاية منه (ع) للفقيه، بحيث لا يمكنه مباشرة العمل إلا



بعد موت الموصي؛ فهل يصير الفقيه شريكاً للأئمة الذين يأتون بعد موت الإمام الموصي في تصريف الأمور، والحكومة على الناس؟ أم يكون الحق للفقهاء دونهم (عليهم السلام)؟! أم العكس؟! بل إن هذا الكلام بعينه يأتي بالنسبة للإمام الذي أعطاهم هذا الحق، إذا كان هم حق التصرف في حياته...

وقد أجب: بأن هذا ليس من قبيل النيابة؛ بل هو أعمال للولاية في إعطاء الولاية للفقيه؛ فيبقى نافذ المفعول ما لم يثبت أعمال ولاية أخرى ترفع ولاية الفقيه هذه<sup>56</sup>.

ولكنه كما ترى، إنما يصح جواباً للإشكال على النحو الذي قرروه هم، ولا ينفع في دفع الإشكال بالنحو الذي قررناه نحن إلا في بعض فروضه، بل فيما ذكرناه ما يدل على عدم صحة هذا الجواب ولذا، فلا بد وأن نزيد نحن هنا:

(أولاً): إن هذا الإشكال - لو سلم - فهو وارد على أي حال، حتى ولو قلنا: إن المراد بالحاكم هو القاضي الذي يفصل الخصومات، فإن القضاء من مناصب الأئمة (ع)، ولا يجوز لسغيرهم التصدي له إلا بتحويل منهم (عليهم السلام).

(وثانياً): إنه يظهر من جملة كون أصل الحكم بين الناس مشتركاً بين الإمام وغيره، غاية الأمر يكون جواز قيام غيره به مشروطاً بإذنه.. كالصلاة على الميت، الواجبة كفاية على كل أحد، ولكن يشترط في إتيان الغيرها إذن ولي الميت<sup>57</sup>..

(وثالثاً): إن أعمال الولاية في إعطاء الولاية للفقيه، لا يعني اشراكه بالأمر، أو استقلاله بالتصرف دونه (عليه السلام)؛ وذلك

للإصراف العرفي القاضي بأن ما يباشره الإمام (عليه السلام) بنفسه، أو قادر على مباشرته كذلك فعلاً غير مشمول لهذه الولاية المعطاة..

وهذا من قبيل ما لو اتخذ رئيس الجمهورية ممثلاً ونائباً عنه فعلاً؛ فإن هذا لا يعني: أن هذا النائب قد صار شريكاً معه، أو أن له أن يستقل بالأمر دونه.. بل معناه: أن له أن يباشر صلاحياته في الموارد التي لا يمكن لرئيس الجمهورية الإضطلاع بها فعلاً، أو التي يأذن له بمباشرتها، وأنه لو حدث للرئيس ما يمنعه - مؤقتاً: كمرض أو سفر، أو مطلقاً: كموت، أو جنون - من ممارسة عمله؛ فإن على هذا النائب أن يصرف الأمور إلى حين عودة القدرة لهذا الرئيس، أو انتخاب رئيس بديل عنه..

والإمام له حق في أن يتخذ نائباً عنه وعن الأئمة بعده، ويكون حال النائب معه ومعهم هو ما ذكرناه، وعلى هذا.. فليس ثمة أي محذور في أن يمنح الإمام ولاية فعلية للفقيه الجامع للشرائط، ولا تعارض صلاحياته، ولا صلاحيات الإمام الذي يليه..

• • •

«5»: ومسكن الإيراد أيضاً على دلالة الرواية: بأنها ليست ناظرة لا للحكم بمعنى القضاء، ولا للحكم بمعنى البت بالأمور والفصل فيها، وإنما هي ناظرة إلى نقل الحديث، المتضمن لحكم الواقعة، أو ناظرة إلى الفتوى، وإرجاع المقتد إلى المجتهد، وذلك بقريته أنه (عليه السلام) قد ذكر الترجيح بالأصدية فيها.. أي أنه (عليه السلام) يرجع إلى رواية الحديث من الشيعة، حتى إذا اختلفوا في النقل

رجح أصدقهما.. ورجوع المتنازعين إليهما ليس بعنوان المرافعة، وإنما بهدف التعرف على الحكم الشرعي<sup>٥٨</sup>.

ونحن في مقام الجواب عن ذلك نقول:

(أولاً): إن قوله (عليه السلام): «جعلته عليكم حاكماً» لا يندرج مع ما ذكر في معنى الرواية؛ إذ لو كان المقصود الإرجاع إليه بما أنه راو، أو مرجع فتوى لم يكن معنى لجعل الحاكم له، بل كان التلزم الاكتفاء بالأمر بمراجعته لأخذ الحكم منه، على أنه طريق لمعرفة، لا أكثر ولا أقل.

والقول بأنه: حيث إن الحكم هو ما يقوله، فإنه يصح إطلاق الحاكم عليه<sup>٥٩</sup>.. لا يدفع الإشكال؛ لأنه لو سلم أن ذلك يصحح الإطلاق؛ فإنه لا يصح جعل الحاكم له.. كما هو ظاهر..

أضف إلى ذلك: أن ملاحظة استطراد الإمام (عليه السلام) في ذكر الخصائص يعطينا أنه (عليه السلام) قد كان يصدد ذكر الفقيه العارف بالحلال والحرام، ولأجل ذلك ذكر (عليه السلام) فيها: أن «الحكم ما حكم به أعد لها، وأفقهها، وأصدقها في الحديث».

## هوامش

(١): قواعد الحديث / ص ٦٦.

(٢): راجع: رجال الكشي / ص ٢٣٨ و ٣٧٥ و ٥٥٦ و رسالة أبيان للجبلاني / ص ٤، ومستدرک الوسائل الخاتمة / ج ٣ ص ٧٥٧، وقواعد الحديث / ص ٣٨ و ٣٩، ٤٠، والوسائل ج ٢٠ ص ٧٩ - ٨٠ ومقياس الهداية ص ٧٣.

(٣): راجع: قواعد الحديث / ص ٤٨، ورسالة أبيان عثمان للجبلاني / ص ٥، ومقياس الهداية / ص ٧٣ عن

فلو كان المقصود مجرد الإرجاع إليه بما أنه راو لم يكن معنى لذكر الأئمة وغيرها، حتى الأصدقية، إذ يكفي ثبوت صدق الراوي في روايته<sup>٦٠</sup>..

(وثانياً): إننا نلاحظ: أنه (عليه السلام) قد فرغ على جعل هذه الحاكمية للفقيه: أن الرد عليه رد على الأئمة، واستخفافاً بحكم الله تعالى.. ولو كان المراد الإرجاع إليه بما أنه راو، أو مفت، لكان الأنسب تفريع هذين الأمرين على الحكم المجعول، لا على جعل الحاكمية له<sup>٦١</sup>..

(وثالثاً): إن الكلام هو في أخذ المال بحكم السلطان الجائر، حتى يكون سحتاً، أو بحكم العادل حتى لا يكون كذلك، وذلك لا يتناسب مع مجرد إيراد الرواية، بل يحتاج إلى إصدار الحكم، ثم الإجراء.. وإلا.. فلو أن الجائر حكم له بما أنه راو، أو مفت؛ فلماذا لا يقبل منه إذا علم أنه صادق في روايته، أو في استنباطه؟. فإن كان المقصود: الرواية من العادل، فليكن في الجائر كذلك، وإن كان المقصود الحكم من الجائر؛ فليكن في العادل كذلك..

السيد محسن الأعرجي.

(٤): راجع: رسالة أبيان بن عثمان للسيد محمد باقر الجبلاني / ص ٥، ومستدرک الوسائل / ج ٣ ص ٧٦٩، ونتيجة المقال للبيزفروشي / ص ٧٧.

(٥): راجع: مقياس الهداية / ص ٧٣ و ٧٠، وقال: هذا الإجماع قد نواتر نقله.

(٦): راجع: قواعد الحديث / ص ٧٥ و ٧٦.

- (١٨): منية الطالب للخواتم ساري، تقريرات لبحث  
التائفي / ج ١، ص ٣٢٧.
- (١٩): محط المحيط للبستاني / ص ١٨٤.
- (٢٠): مستدرك الوسائل ج ٣ ص ١٨٩، وغررالحكم  
للآمدي ج ١ ص ٢٠ مع الفارسية .
- (٢١): مستدرك الوسائل / ج ٣ ص ١٨٨ عن كثر القوائد  
للكراجكي وشرح نهج البلاغة للمعزني قسم الحكم رقم  
٤٨٤ ج ٢٠، ومستند الشيعة / ج ٢ أوائل كتاب القضاء،  
وقصار الجمل / ج ٢ ص ٦٤ عنه، والبحار / ج ١ ص ١٨٣.
- (٢٢): البحار / ج ٢ ص ٤٨ عن أماني الشيخ.
- (٢٣): غررالحكم، المطبوع مع الترجمة الفارسية / ج ١ ص  
٧٥.
- (٢٤): محط المحيط للبستاني / ص ١٨٤.
- (٢٥): تحف العقول / ص ١٦٩، ومستدرك الوسائل / ج ٣  
ص ١٨٨ وعن الوافي لنقض / ج ٢ ص ٣٠ ح ٩، ومستند  
الشيعة / ج ٢ - أوائل كتاب القضاء.
- (٢٦): الأغاني ط ساسي / ج ٧ ص ١٤، وعصر الأمان /  
ج ٢ ص ٣٤٥، وديوان السيد الحميري / ص ٤٠٦ -  
٤٠٧.
- (٢٧): مصادر هذا النص كثيرة، سواء من طرق الشيعة أو  
من طرق غيرهم؛ ولذا فلاحاجة الى تعدادها..
- (٢٨): نهج البلاغة بشرح عبدة / ج ٢ ص ١٧٧ الخطبة  
القاصعة رقم ١٨٧. وراجع: مصادر نهج البلاغة / ج ٣ ص  
٥٧ - ٥٨ للاطلاع على مصادر أخرى..
- (٢٩): من يمضي الأحكام بالسيف والوسط هو السلطان،  
حسباً تقدم.
- (٣٠): نهج البلاغة / ج ٢ ص ١٧٩، الخطبة القاصعة و  
مصادر نهج البلاغة / ص ٥٧ - ٥٨ للاطلاع على مصادر  
أخرى.
- (٣١): نهج البلاغة / ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥، الخطبة رقم  
(٢٠٥) وراجع كتاب: مصادر نهج البلاغة / ج ٣ ص ١١٥.
- (٣٢): راجع: يوم الخلاص / ص ٣٣٧.
- (٣٣): البحار / ج ٥٢ ص ٣٧٢ عن الاختصاص للمفيد،  
و يوم الخلاص / ص ١٩٥.
- (٣٤): البحار / ج ٥٢ ص ٣١٧، والخصال / ج ٢ ص  
٥٤١ طبع سنة ١٣٨٩ هـ.
- (٣٥): يوم الخلاص / ص ١٨٧.
- (٣٦): يوم الخلاص / ص ١٩٥، والملاحم والفتن لابن

- (٧): راجع: فرق الشيعة للسوبختي / ص ٩١ و٩٢،  
والمقالات والفرق للأشعري / ص ٩٢.
- (٨): بعد أن كتبت ذلك رأيت أن البعض قد تنبه له؛  
فراجع مقياس الهداية / ص ٧٢.
- (٩): معجم رجال الحديث / ج ١٣ ص ٣٣.
- (١٠): من لا يحضره الفقيه / ج ١ ص ٣.
- (١١): راجع: رجال النعماني / ج ١ ص ٣١٨.
- (١٢): ولا سيما إذا كان له عموم وضعي؛ فإن هذه العبارة:  
«فإني قد جعلته عليكم حاكماً» مما يصح أن يبدأ بها؛  
فيكون له عموم وضعي، كقوله: «فإن الجمع عليه لا ريب  
فيه - كذا ذكره الأشكوري في حاشيته على انكاسب،  
والمراد: أنه إذا كانت الجملة مما يصح الابتداء بها، فإنها  
لا تكون مختصة في المورد؛ بحسب استعمال أهل اللغة، كما  
هو ظاهر.
- (١٣): ويدل على أن ذلك من شؤون حكومة الفقيه العادل  
ما عن الصادق (عليه السلام): «اتبعوا الحكومة، فإن  
الحكومة إنما هي للإمام العالم بالقضاء، العادل  
في المسلمين، نبي أو وصي نبي» راجع: الوسائل / ج ١٨  
ص ٧.
- وقال تعالى: «وادعوا، إنا جعلناك خليفة في الأرض؛  
فأحكم بين الناس بالحق» سورة «ص» ٢٦ فالترغيع في  
الآية يدل على ما ذكرناه دلالة ظاهرة. ثم هناك قول  
علي (ع) لشريح: فقد جلست مجلساً لا يجلسه إلا نبي، أو  
وصي نبي، أو وصي الوصيا / الوسائل / ج ١٨ ص ٧، والكافي / ج  
٧ ص ٤١٦، والتهذيب / ج ٦ ص ٢١٧، والفقيه / ج ٣ ص  
٤، وعن المنقح / ص ١٣٢.
- وعدا عن ذلك، فإن النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة  
(عليهم السلام) قد كانوا حكاماً على الناس، ويدهم أئمة  
الأمر. وكانوا في الوقت نفسه يقضون بين الناس، واليه  
المرجع في فصل الخصومات والقضاء، أو إل من يتصونه  
لذلك؛ فالقضاء - كما هو معلوم - من شؤونهم  
وصلاحياتهم، التي يفترض فيهم أن يمارسوها، إما بالباشرة،  
أو بالاستنابة..
- (١٤): راجع: تهذيب الأحكام للطوسي / ج ٥٣ ص ٣٠٣  
حديث ٥٣ والوسائل / ج ١٨ ص ١٠٠ عنه.
- (١٥): المكاسب للشيخ الأنصاري / ص ١٥٤.
- (١٦): جواهر الكلام / ج ٤٠ ص ١٨.
- (١٧): المصدر السابق / ص ١٧.

طاووس من ٢٠٥.

(٣٧): يوم الخلاص / ص ١٩٥.

(٣٨): الملاحم والمقتن / ص ٢٠٩.

(٣٩): لقد أشار إلى هذا الاعتراض بعض المحققين، حينما عرضت هذه الرسالة عليه إشارة إجمالية.. وكان قد خطر في بالي أيضاً قبل ذلك.

(٤٠): الكافي / ج ٨ ص ٢٦٤، والوسائل / ج ١١ ص ٢٥ كتاب الجهاد / باب ١٣، والرواية طويلة وذكر قسماً منها في / ج ١١ ص ٣٨ عن علل الشرايع / ص ١٩٢.

(٤١): راجع: حاشية الأيرواني على المكاسب / ١٥٥.

(٤٢): المهاسن للبرقي / ص ٩٣، ومن لا يحضره الفقيه / ج ١ ص ٢٤٧ وثوب الأعمال وعقاب الأعمال / ص ٢٤٦، وإيتيذيب للشيخ / ج ٣ ص ٥٦، وعلل الشرايع / ج ١ ص ٣٢٦، والوسائل / ص ٤١٥، وعن السرائر / ص ٢٨٢، وثقة ما يزيد ذلك أيضاً، بما ورد في إمامة العبد، فراجع التذيب / ج ٣ ص ٢٩ وغيره..

(٤٣): سنأتي المصادر لهذه الرواية وغيرها.

(٤٤): أساس الحكومة الإسلامية / ص ١٩٣ بتصرف، وقد اعتمدنا في هذا المورد على طبعه الدار الإسلامية سنة ١٣٩٩ وفي سائر الموارد على طبعة أخرى..

(٤٥): غرر الحكم ودرر الكلم، المطبوع مع الترجمة الفارسية / ج ١ ص ٨٣.

(٤٦): أساس الحكومة الإسلامية للحاتري / ص ١٥٣، وراجع: ص ١٥١.

(٤٧): أساس الحكومة الإسلامية / ص ١٥١.

(٤٨): الوسائل / ج ١٨ ص ٥٥، وفي هامشه عن تنقيب الأحكام / ج ٦ ص ٢١٩ ح ١٠.

(٤٩): راجع: منية الطالب / ج ١ ص ٣٢٧، وأساس الحكومة الإسلامية / ص ٢٢٢.

(٥٠): وقد تقدم أن ظاهره إرادة الحاكم بمعنى الأوسع.. لأن من يجري الأحكام بالسيف والوسط هو السلطان.

(٥١): هذا ما ذكره بعض المحققين، حينما عرضت هذه الرسالة عليه.

(٥٢): هذا.. إن لم نقل: إن احتياج الآية إلى تفسير الإمام يعطينا: أن المتبادر من لفظ الحكام آنثى هو السلطان الذي

بيده أئمة الأمور.

(٥٣): راجع: الوسائل / ج ١٨ ص ١٠٠.

(٥٤): راجع: التهذيب للشيخ / ج ٦ ص ٣٠٣ و ٢١٩، والفتحة / ج ٢ ص ٢، والكافي / ج ٧ ص ٤١٢، والوسائل / ج ١٨ ص ٤.

(٥٥): أساس الحكومة الإسلامية / ص ٢٢١، وليراجع حاشية الماقتني / ج ١ ص ٤١٨، لكنه غير بلفظ «الوكالة» بدل التنجيب، وراجع أيضاً: كتاب القضاء للرشدي / ج ١ ص ١٠١، والمسالك / ج ٢ - أوائل كتاب القضاء.

(٥٦): حاشية المكاسب للماقتني / ج ١ ص ٤١٨، وأساس الحكومة الإسلامية / ص ٢٢١، وراجع كتاب القضاء: للأشعري ص ٤٧ و ٤٩ وقال في المسالك ج ٢ أوائل كتاب القضاء: «الأصحاب مطبقون على استمرار تلك التنولية، فانها ليست كالتولية الخاصة، بل حكم بمضمون ذلك، فأعلامه يكونه من أهل الولاية على ذلك كأعلامه يكون الحد من مقبول الشهادة، وذي اليد مقبول الخبر وغير ذلك. وفيه بحث» انتهى. ويرد عليه: أنه غير واف بدفع الإشكال على النحو الذي قرناه. فلاحظ..

(٥٧): راجع: كتاب القضاء للأشعري / ص ٤٩، وراجع: كتاب القضاء للرشدي / ص ١٠٣ ج ١.

(٥٨): راجع: كتاب القضاء للأشعري / ص ٤٧٨ و ٤٧٩، وأشار إليه الأيرواني في حاشيته على المكاسب / ص ١٥٥ من دون تفصيل.

(٥٩): هذا ما أشار إليه بعض الأعلام حينما عرضت الرسالة عليه.

(٦٠): وصلق بعض الأعلام: بأن الأصدق بهم بنقل الواقع كما هو، بلا زيادة ولا نقصان، بخلاف غيره، فقد لا يتم بالتدقيق في ذلك، وإن كان صادقا في نفسه.. فلا يرد ما ذكر في الأصدق..

(٦١): ورد بعض الأعلام: بأن المراد الرد عليه من حيث أنه حاصل للحكم الشرعي، فإذ عليه من رد على الإمام، واستخفاف بالحكم.. وفيه: أن التفرع إما كان على هذا الجعل للحاكمية، لا عليه بما أنه راو، حتى يصح ما ذكره هذا المحقق.. فما ذكر في المتن في محله، ولا غبار عليه..

# المعرفة تبلغت الفطرة

العدد السادس

سلسلة من المظاهرات التي القاها  
الشهيد آية الله الدكتور بهمن

ترجمة: ناظم شيرواني

خلال هذه العلاقة الحسية (العلاقة التي تقام  
بواسطة الحس) وهما:

أ- عمل فيزيائي: أي الأثر الذي تتحركه  
العين على الأعصاب والأعضاء الحسية والذي  
يعبر من المراكز الحسية ليصل إلى المراكز  
الرئيسية في الدماغ (مثل المركز السمعي  
والمركز البصري).

ب- عمل أكبر من العمل الفيزيائي:  
وتمثل هذا العمل بأدراك ذلك الأثر الحسي  
وتفسيره.

فهمنا من أبحاثنا السابقة:

١- أن الإنسان؛ موجود له ذهن يقيم  
بواسطة علاقته مع العالم العيني تسمى به  
(العلم، والإدراك، والمعرفة)، كما أنه يقيم علاقة  
أخرى من هذا النوع بين نفسه وتصورات (معرفة  
الذهن لنفسه).

٢- ويقام جزء من هذه العلاقة بواسطة الحواس  
(الحواس الظاهرية والأعضاء الأخرى).

٣- وأن نوعين من العمل يتمان من



والآن ولا يكمال هذه الخلاصة نقول: إن هذا الإدراك، وهذا التفسير، وإدراك الأثر الحسي هي عمل وواقع منفصل عن هذه العلاقة الفيزيائية. لماذا؟

الجواب: لأن الإنسان يستطيع بهذه الوسيلة أن يدرك بعض الأشياء التي قد لا يحصل عليها بالوسائل الفيزيائية.

لنضرب مثلاً: إن أعينكم التي لا تتعدى مساحة الواحدة منها عشرة سنتيمترات ترى هذه الصالة الكبيرة بوضوح. وهذا يعني أن صورة الصالة التي تقع على أعينكم هي صغيرة.

والسؤال هو: كيف تستطيعون رؤية هذه الصالة التي يفوق حجمها حجم أجسامكم؟ وكيف تفهمون وسعتها؟ وكيف تتمكنون من رؤية السماء التي تفوق مساحتها مساحة أجسامكم بملايين المرات؟

إن إدراك هذه المساحة الكبيرة (التي تتجاوز حجم الإنسان) لن يستطيع أن يكون ذات علاقة بتلك الصورة (سواء الصورة الموجودة في الفضاء أو التي في أعينكم) وإيضاً الصورة التي تتكون في سلسلة الأعصاب والتي تتجه فيما بعد إلى المركز البصري في الدماغ والأماكن الأخرى.

فلو تابعنا سير هذه الصورة من الناحيتين المادية والفيزيائية واكتشفنا تفاصيل هذا السير، لعلمنا حينذاك بعدم تناسب أي جزء من الصورة - من حيث الحجم - مع حجم الصالة والعالم والكرة الأرضية.

إذن، لما كان الإنسان يفهم هذا الحجم ويدركه، فإن الفقرة (ب) ستكون عبارة عن:

الإدراك الحسي، وفهم تلك الصورة الحسية، وتفسيرها والتي تتعدى جميعها نطاق الأعمال الفيزيائية التي تتم على الأعضاء الحسية.

٤- وانما نستطيع من خلال تحليل وتركيب هذه الإدراكات المكتسبة بواسطة الحس وماشابه ذلك، الحصول على إدراكات جديدة (عملية الاستنتاج).

والذهن هو الذي يعمل في هذا الاستنتاج (دورالذهن في الإدراك وفي إقامة علاقة إدراكية بين الذهن والعين).

وخلاصة القول إن هناك إدراكات بدديهية وأخرى نظرية. فأما البدديهية فهي من النوع الأول، أي أن الإنسان لن يحتاج إلى عملية التحليل والتركيب للحصول عليها، بعبارة أخرى أنه غير ملزم لاستخدام ذهنه... بينما لا يتم الحصول على الإدراكات النظرية إلا من خلال عملية التحليل والتركيب والاستنتاج.

٥- إن هذه الصور (أي الصور الذهنية) تشكل أحياناً وسيلة للتعرف على (العين). وفي أحيان أخرى نحصل على معلومات حول بعض الأشياء من دون الاستعانة بأية وسيلة كانت، بعبارة ثانية إن الصورة الذهنية لا تعتبر وسيلة للحصول على تلك المعلومات أو الإدراكات مثل المعلومات التي نمتلكها حول أذهانتنا. ولو أننا بذلنا الدقة لفهمنا أننا منشغلون بالتفكير ونترك هذا الأمر من دون الاستعانة بأية واسطة. فعندما يستطيع الذهن التعرف على شيء من دون الاستعانة بواسطة ماء، فآنذاك يسمى هذا العلم، بالعلم

المحصوري. لكن عندما يستعين الذهن بواسطة  
مالدرك شيء من الأشياء، فإن هذه العملية  
تسمى بـ «المعلم العسولي» أي العلم الذي  
يكتسب عن طريق تكوّن صورة في الذهن، أو  
العمل الحاصل عن وساطة صورة ذهنية.

٦- تقسيم أذهاننا نوعاً من أنواع علاقات  
المعرفة والادراك، ففي بعض الأحيان تعمل  
بشكل صحيح (بمعنى أنها تدرك الواقع  
بشكل صحيح)، بينما تخطأ في أحيان  
أخرى. ونحن لانشك في هذين الأمرين.

٧- والمهم أن نعرف كيف يجب أن  
نعمل للحد من هذه الأخطاء؟

ولكني نتمكن من الحد من هذه الأخطاء  
سعيًا في الوهلة الأولى لمعرفة مكان الخطأ.  
كانت هذه جملة من المسائل التي  
تطرقنا إليها فيما مضى.

وماقمنابه لحد الآن كان ديبالكتيكاً، أي  
اننا كنا خلال بحثنا حول المعرفة منشغلين  
بالديبالكتيك.

أما الديبالكتيك فيعني من ناحية أصل  
الكلمة؛ مناقشات وتحقيقات وهادفة.  
والآن أسألكم؛ هل كنا فيما مضى نقوم  
بعملية الديبالكتيك أم لا؟

لاحظوا أنه توجد في اللغة الفارسية كلمة  
مطابقة لكلمة الديبالكتيك. وهذا المصطلح له  
جذر عربي أي أنه مشتق من العربية، لكنه  
متداول إلى حد ما في اللغة الفارسية ويتمثل  
بكلمة؛ المباحثة.

وكما نعلم فإن (المباحثة) مشتقة من  
(البحث) أي التحقيق.

«فبحث الله غرباً يبحث في الأرض».

لقد ورد في قصة هابيل وقابيل أن الله جلّ  
وعلا بحث غرباً ليجث في الأرض بمخالبه أو  
بمنقاره بغية اكتشاف بعض الأسرار الكامنة  
فيها.

إذن فإن البحث يعني؛ التحقيق الرامي  
لكشف الأسرار، بينما المباحثة تعني؛ تعاون  
شخصين من أجل البحث والتحقيق (التحقيق  
المشترك)، وهذا هو عين الديبالكتيك.

وطبيعي أن المباحثة يجب أن تكون  
بهدف التحقيق، في حين أن الوضع الذي  
يسود البشرية في الوقت الراهن ليس إلا جدالاً  
وتعنّتاً. ففي أكثر الأحيان عندما يتناقش  
شخصان فإن كلاً منهما لا يستمع لما يقوله  
الطرف المقابل، بل ينتظر انتهاء حديثه ليبدأ  
هو الآخر حديثه. وأثناء ما يتحدث أحدهما فإن  
الآخر ينشغل بترتيب كلماته في ذهنه ليتمكن  
من مواصلة كلامه حال انتهاء حديث  
صاحبه... وعلى هذا المنوال يفعل الآخر  
نفس الشيء وتستمر العملية بالتناوب. بعبارة  
أخرى إن كلاً منهما يريد إمساك الآخرة.  
لكن هذا النوع من النقاش أو بالأحرى هذا  
الجدل لن يفسد ولا يرجي منه أي نفع،  
أي أن الطرفين ليسا بصدد التحقيق في الحق  
والحقيقة، لأن كلاً منهما غير مستعد  
للاستفادة من كلام صاحبه بغية التوصل إلى  
نتيجة مطلوبة، إذ يفكران الحق يتلخص  
بالشيء الذي يعبه هو.

لكن المباحثة أو المناظرة تعني بتبادل  
الآراء حول مسألة ما.

إنَّ المباحثة لها مراحل هي بالترتيب:  
١- الإثبات؛ مثلاً ان لي كلاماً اعتبره  
صحيحاً، ولذلك اقله لكم. فاذا كنتم تنفقون  
مع ما اقله، فلاحلاف بسننا، ولن تكون  
هناك أية مباحثة، لكن اذا تحدثتم بدوركم،  
فهذا يعني انكم نرفضون جزءاً من كلامي  
أو كله.

فاذا كانت هناك مباحثة حقة وليس  
جذلاً، فان اثباتي ونفيكم يجب ان يسفرا عن  
نتيجة ثالثة تتضمن كسالات كلامي  
و كلامكم، اي ان النتيجة ستكون  
كاملة وشاملة. وبتعبير آخر؛ انني اقول كلاماً  
وانكم غير مفرمين لنفيه، بل تأتون بكلام آخر  
وتقولون اننا نريد بكلامك وكلامنا ان نصل  
الى نتيجة مطلوبة، بل اكمل من كلامك  
وكلامنا.

هكذا تكون المباحثة.

والآن لنوضح المسألة بهذا الشكل:

أ- الشخص الأول يقول كلاماً.

ب- الشخص الثاني يقول هو الآخر

كلامه مقابل كلام الشخص الأول.

ج- الاثنان يصلان الى نتيجة جديدة.

وفي بعض الأحيان يتوقف النقاش

عندهذا الحد، لكن النقاش ليس هكذا-

على الدوام- فعندما يصل النقاش مثلاً الى

هذه المرحلة، فان الاثنين يتناقشان من جديد

و يصلان الى نتيجة ثانية... وعلى هذا

المثال الى ان يصل الى نتيجة ثالثة ورابعة و

خامسة... بالتالي الى نتيجة نهائية.

إذن، يكون طرفا النقاش منشغلين

بالديالكتيك.

وفي اللاتينية، تغيير الاسماء، اي أن

مايقوله الشخص رقم (١) يسمى Thesis أي

(الاطروحة)، ومايقوله الشخص الثاني يسمى

Anti Thesis اي (الطباق)، بينما

النتيجة اولتركييب الجديد يسمى

Synthesis أي (التركييب)، وفي تعبير آخر:

الاثبات، النفي، ونفي النفي.

وهذا التركييب الجديد يجد امامه إثباتاً

جديداً وتكرر العملية من جديد، فتحصل على

تركييب ثالث ورابع، وعلى هذا المنوال...

وباعتقادنا اننا لو استخدمنا بدلاً عن

كلمات؛ الاثبات، والنفي، ونفي النفي،

الكلمات الثانية؛ الاثبات - مقابل الاثبات-

تركييب الاثباتين، فاننا سنكون قد عملنا بشكل

ادق. ولو تعمقنا في المصطلحات الآفة

لناكدنا من صحة اقوالنا...

ومثلما قلنا فان المتعارف عليه في

الديالكتيك هو ان شخصاً مايقول شيئاً، و يأتي

آخر و يرفض كلامه، وتستمر هذه العملية دون

ان يتوصلا الى نتيجة. غير اننا لانعمل بهذا

الشكل، بل نقول؛ ان شخصاً مايقول شيئاً،

بينما يقول الطرف الآخر ما عنده من كلام، ثم

يشعران ان اشياء تكمن في كلاميهما، وبذلك

يتوصلان الى نتيجة مطلوبة... ويستمران في

المناظرة أو المباحثة.

إذن يكون الانسان منشغلاً بالديالكتيك

في كل نقاش و مباحثة و مناظرة و تحقيق.

فارسطو كان له نوع من الديالكتيك، وهكذا

الحال بالنسبة لديالكتيك (فرانسيس بيكن) و

ديالكتيك (دكارت) وديالكتيك كانت، وهبل و  
فيورباخ، وماركس و أنواع الديالكتيكات التي  
اعتبرت ماركس .

وعلى هذا الأساس فإن الديالكتيك ليس  
اسماً خاصاً بـمذهب ما، لكننا لانكر ان  
المادية الديالكتيكية عبارة عن ديالكتيك يؤمن  
بالمادية (أي اصالة المادة التي تنفي كل  
ما هو ليس مادة). ومع ذلك فإن هذا النوع له  
انواع واقسام أخرى... فالمادية الديالكتيكية  
لا تختص بمادية فيورباخ وماركس وامثالهما، إذ  
ان جميع ماديي العالم كانوا ديالكتيكيين.  
اما هبل الذي يعتبر شخصاً ديالكتيكياً فإنه  
سفي الواقع - يستخدم الديالكتيك بشكل  
واسع وذلك لطرح آرائه وافكاره، كما انه  
يعرف بأب الديالكتيك في القرن السراهن،  
ومع ذلك فإنه ليس مادياً أو ملحداً.

إذن، فكلمة الديالكتيك ليست مرعبة كما  
يتصورها البعض وليست غريبة، مثلاً اننا  
ديالكتيكيون منذ فترة طويلة لكننا كنا نجهل  
ذلك. فباعتبارنا طلاباً للعلوم الدينية، كنا  
نقضي معظم اوقاتنا في النقاش والمناظرة،  
أي الديالكتيك.

والآن لنتطرق الى اصل الموضوع وهو ان  
بحوثنا وتحقيقاتنا ومناظراتنا المشتركة يجب  
ان تكون وفق منهج صحيح. فما هو هذا  
المنهج؟

وهنا تشباين آراء المذاهب حول هذه  
المسألة... فالشعرييون يعتبرون التجربة،  
الأساس الوحيد للحكم السليم والمقباس

العام.

لكن ما هو المنهج التجريبي؟  
الجواب: إن المعنى الكامل لهذا المنهج  
ينطوي على مايلي:

١- المشاهدة، أي اننا نحصل على  
الوقائع من خلال استخدامنا للحواس.

٢- تحليل و تركيب ما نحصل عليه من  
خلال حواسنا والحصول على اشياء جديدة من  
هذه المشاهدات (الاستنتاج).

٣- ولكي نتأكد من صحة استنتاجنا،  
فاننا نقارن النتيجة الجديدة مع الواقع العيني،  
وهذا هو عين التجربة. فلو كانت النتيجة  
مشبهة فان استنتاجنا يكون صحيحاً وإلا فإنه  
خطأ.

لكن كيف هي علاقتنا بالمنهج  
التجريبي؟ هل هي وطيدة أم لا؟ وهل اننا  
نرفض المنهج التجريبي أم نتفق معه؟  
نحن بـاعتبارنا متحررين فكرياً (وقد  
حصلنا على هذا التحرر من خلال تربيتنا  
الاسلامية) فاننا نؤمن بهذا المنهج، وتدعو  
لاستخدامه، كما وننظر اليه نظرة احترام.

لكن!

أولاً:

اننا لانحصر مجالات المعرفة في نطاق  
التجربة، لاننا نعتبر هذا  
المنهج مفيداً في حد نطاق التجربة،  
لكن قسماً من الادراكات لا يتواجد  
-اسماً- في نطاق التجربة. انه يتواجد  
-بشكل محض- ضمن نطاق التحليل



والتركيب، مثل العلوم الرياضية والعلوم الفلسفية التي قلنا عنها أنها تتواجد ضمن نطاق التحليل والتركيب. حتى اننا قلنا ان اكثر ادراكاتنا غير قابلة للتجربة. مثلاً اننا نرى اللوحة الموجودة امامنا بلوناً أخضر فلنأكد من صحة هذا اللون، ليس هناك حلاً سوى استخدام العين. وهنا فإن الدقة في المشاهدة هي المطلوبة (و بديهي ان الانسان يتصور في بعض الأحيان انه يرى اللوحة، بلون أخضر، لان عدسات النظارة التي يضعها على عينيه هي خضراء اللون. وبذلك يضع النظارة جانباً ليرى بشكل صحيح. ومما لاشك فيه انه يقوم بالتجربة) لكن وعلى اي حال فان المنهج التجريبي ينحصر في نطاق التجربة.

ثانياً:

ولو تأكدنا من صحة استنتاجنا من مشاهداتنا بواسطة التجربة، فيلزم أن لا نفكر على الفور بأن المسألة حتمية. إذ يمكن ان نقوم بمئة تجربة ونظل المسألة غير حتمية. لماذا؟ لان الجزم في العلوم التجريبية لا يهمل سعادة— الى مئة بالمئة.

إذن علينا ان نعي المسألتين التاليتين:

١- ان المنهج التجريبي له نطاق و ميدان خاص لاستطيع ان نستخدمه في مختلف الحالات.

٢- ليست له حتمية كاملة، اي مئة بالمئة.

ثالثاً:

كما يلزم ملاحظة مسألة هامة اخرى في

المعلوم التجريبية، وهي ان نتائج هذه العلوم حتى وإن وصلت الى الحتمية، فلا لزوم لها ان تكون شاملة، بل انها في بعض الأحيان لها شمولية في النطاق الخاص بها. على سبيل المثال تصوروا اننا الآن نقوم بتجربة فيزياء يابوية عنى الأرض ونستنتج قانوناً منها. ومهما كررنا التجربة فانها تتكرر على سطح الأرض، وليس هناك اي دليل على تشابه نتيجة التجربة في الفضاء الخارجي. حتى وإن حصلنا على الحتمية والشمولية فانهما تنحصران في نطاق الكرة الأرضية. وعسى ان تعطي هذه المسألة نتيجة اخرى في مكان ثان (مثلاً في القمر). ونطلق على هذا الأمر اسم (النسبية).

إن التجارب التي نقوم بها في مجال العلوم الطبيعية، تسم في جميع الأحوال في جو الأرض. وطبعي ان القضية تعود الى الأزمنة التي لم يكن البشر بعد قد وصل الى الفضاء. والآن يستطيع افراد البشر ان يذهبوا الى الفضاء ويقوموا بتجاربهم هناك ليروا هل ان التجارب التي يقومون بها هناك تتشابه نتائجها مع التجارب المماثلة التي يقومون بها في الأرض؟ وهل ان نتائج التجارب في الفضاء هي الأخرى مثبتة أم لا؟

والسؤال هو؛ عندما يقوم الانسان بتجاربه خارج محيط الأرض، فأين يقوم بها؟  
الجواب: مهما ذهب فانه لا يتعدى نطاق المجموعة الشمسية (لأن الانسان لم يخرج بعد عن نطاق المجموعة الشمسية).

وإذا كانت نتائج التجارب في المجموعة



الشمسية واحدة، فهذا لا يعني ان النتائج تكون متشابهة في مجموعة أخرى.

وعلى هذا الأساس فان صحة نتائج تجاربنا تكون -عادة- منحصرة في نطاق تلك التجارب. ومهما بلغت من الحتمية والشمولية فانها تبقى حتمية نسبية وشاملة نسبية وليست مطلقة وشاملة للكون كله.

واننا بهذه الملاحظات نؤيد -دائماً-

المتهج التجريبي. كما ان القرآن يدعونا الى المشاهدة. وفوق ذلك ينقل عن ابراهيم (ع) انه اراد برهاناً من الله حول مسألة ما ليعمق ايمانه بواسطة التجربة العينية. فقد قال لربه: رب ارضني كيف تحيي الموتى؟

فقال له ربه: أولم تؤمن؟

فقال ابراهيم (ع): بلى ولكن ليطمن قلبي.

ماذا حصل بعد ذلك...؟

حصلت تجربة... لأن الله قال لابراهيم (ع): «فخذ اربعة من الطير نصرنه اليك ثم اجعل على كل جلي منهن جزءاً ثم ادعهن بأنتك سبأً وأعلم ان الله عزيز حكيم».

وبهذه التجربة فهم ابراهيم (ع) ان الله على كل شيء قدير، اي انه اراد ان يقوي اعتقاده بالمعاد من خلال تجربة واحدة وان يزيل شكوكه حول هذه المسألة (وليس المقصود هنا ان ابراهيم (ع) آمن بالمعاد بواسطة تجربة طبيعية، لكنه برؤيته لقدرة الله هذه، فهم ان المعاد أمر لا بد منه».

إن السير في الطبيعة وفي التاريخ هو

امر طبيعي في الاسلام، وان القرآن يعتقد بالأصول التالية الخاصة بالمنهج التجريبي:

١- إن عالم الطبيعة وعالم المادة هما في حالة تغير مستمر:

بؤكد القرآن على هذه المسألة كثيراً، فيقول ان الطبيعة في تغير مستمر، حتى انه يضرب مثلاً و يدعو الانسان للسير في الطبيعة كيف تتغير وكيف يهطل المطرحين تستقر بذرة من الحنطة في جوف الأرض! فعندما تمطر السماء تنمو هذه البذرة وتعطي حنطة وافرة. انه يناشد الانسان مؤكداً له ان عمله في معترك الحياة يشبه الحنطة والأرض، إذ يطرأ عليه التغير دائماً.

وكان هذا الوضع سائداً حتى قبل نزول القرآن الكريم و اشارته اليه، لأن هذه المسألة ليست شيئاً جديداً فهمها البشر اليوم. فلقد كان يعلم بها منذ القدم. وكان افراد البشر يعلمون جيداً ان القروي عندما يريد ان تزداد دجاجاته فانه يبحث عن عدة بيضات ويضعها تحتها لتجلس عليها فترة من الزمن وتمنحها حرارة بدنها ليفقس البيض ويتكاثر الدجاج.

لذلك فان المسألة التالية وهي ان عالم الطبيعة، عالم في حركة دائمة وحركة مولدة تخرج فيه الأشياء من بعضها البعض هي مسألة عادية جداً.

٢- وجود قوانين ثابتة تسود هذا التطور والتغيير: كان افراد البشر يعلمون ان الشمس تشرق في الصباح من جهة المشرق وتغرب في جهة

المغرب. وعندما يطل الليل يبدأ الناس بانتظار الصباح، أي أن الناس كانوا يشعرون بالقانون الثابت للشروق والغروب. كما أن القرآن الكريم يستند بدوره إلى هذا القانون الثابت. مثلاً ينقل عن إبراهيم (ع) قوله: «إن الله يأتي بالشمس من المشرق إلى المغرب» بعدها يخاطب المشركين ويطلب منهم أن يأتوا بالشمس من المغرب إذا كانوا صادقين في ادعاءاتهم.

وهذا الكلام إنما يدل على وجود قانون ثابت يتجسد في إرادة الله، وإن إبراهيم (ع) يستند إليه في معرفته لله.

٣- عالم الطبيعة، عالم موحد ومنسق:  
والقرآن يؤكد على هذا الأمر.

إذن تلاحظون أن المنهج التجريبي وحتى المنهج التجريبي الديالكتيكي في نطاق عالم الطبيعة والمسائل المادية هما أمران معروفان لنا، إذ يسهل علينا فهمهما ببساطة. أما ما ننفيه نحن فيمثل بادعاء البعض من أننا لانملك سوى منهج واحد للمعرفة والادراك الأوهو المنهج التجريبي الديالكتيكي، إذ يوجد هناك أكثر من منهج واحد.

نقد فلنا أن المباحثة هي كلمة مرادفة للديالكتيك، وتكون في بعض الأحيان واقعية وفي أحيان أخرى فرضية، أي أن يقوم شخص ما بأجراء هذه المباحثة مع نفسه. ونحن نشاهد هذا الأمر في كتب الأصول (أصول الفقه) وكذلك في كتب الفقه والفلسفة والكتب التحليلية الأخرى، مثلاً نرى في معظم الكتب

التحليلية أن الكاتب يأتي بنوع من الديالكتيك في كتابه، حيث يطرح في بداية الأمر مسألة، فيقول على سبيل المثال: إن الحق ينمط بالأمر الفلاني. ثم يقول: «إن قيل» أو «إن قلت» ويستمر في البحث. وبذلك فهو يتابع مسألة ما من خلال مناقرة أو مباحثة فرضية.

إذن، فالمسألة ليست جديدة علينا.

لكن المادية الديالكتيكية تتابع الديالكتيك من خلال نظرة مادية ووفق الاعتقاد بأصالة المادة وفي الأشياء اللامادية، أي أنها تنقل هذه المسألة الذهنية إلى العين. وبعبارة أخرى تقول أننا نملك نفس هذه المسألة الذهنية في عالم العين، وإن ما يطرحه الديالكتيك في عالم العين هو عبارة عن كيفية قيام ظاهرة من الظواهر المادية بإيجاد ضدها في داخلها.

وعلى هذا الأساس فإن كل النبات يحوي في داخله على عامل نفيه، ويتحرك هذا العامل ليستغير الأنبات الأول ويحصل تركيب جديد أو اثبات جديد.

إن نواة المشمش نستطيع فيما لو وضعت داخل التراب وزودوها بالماء والحرارة أن تتحول إلى نبتة وإلى شجرة بمرور الزمان. فهي نواة جماد ولو تركناها على حالها فلن تنمو. لذلك فإن نواة المشمش هي نبات جامد.

لكن ما هو نقيض هذا الجماد؟

الجواب: النقيض يتمثل بالنبتة، إذ يوجد في داخل نواة المشمش استعداد لتبديل النواة إلى نبتة فيما لو توفرت الظروف الملائمة لها من مثل الماء والتراب والحرارة.

وفي هذه العملية لا يبقى أي أثر لنواة

المشمس، حيث تظهر منها نبتة (وهي التي تنفي  
الثواة، ولها صفة نباتية).

ونحن نطرح هذه المسائل كأمثلة تقريرية  
للاثبات والتي ونفي النفي في عملية السير  
المادي.

إذن فإن المادية الديالكتيكية تنقل الدهن  
الى عالم العين والواقع المعيني، ثم تقول: ان منشأ  
ظهور كافة هذه الظواهر في عالم العين، هو وجود  
استعداد للنمو في هذه الأشياء، وبشكل هذا  
الاستعداد دافعاً لحرارة تلك الأشياء من حالة  
الجماد الى حالة الحركة.

ومن هنا فإن عالم المادة بامتلاكه لمثل هذا  
العامل المحرك في داخله يكون متحركاً على  
الدوام، وتكون هذه الحركة خلقية، وان الخلفة  
تأتي عن هذا الطريق.

لذلك فالمادية الديالكتيكية عبارة عن: نقل  
هذه المسألة الديالكتيكية والتطور الذهني الى  
عالم المادة، وان عالم العين، وظهور التطور، هما  
حصيلتا عين في خط التضاد.

وهنا نريد أن نعرف ما هو هذا التضاد  
الذي تطرحه المادية الديالكتيكية؟ وماذا تريد  
أن تقول؟ وما المقصود من التضاد؟

نحن نملك في اصطلاحاتنا بعض الكلمات  
من مثل: التقابل - التضاد - التناقض.  
في بعض الأحيان نقول ان هذين الشئين  
متناقضان، وفي أحيان أخرى نقول انها  
متضادان، وأحياناً أخرى نقول انها متقابلان.  
لذلك يلزم علينا فهم هذه الأمور.

إن تقابل شئين لا يعني تضادهما، إذ من  
الممكن ان يتقابل شيطان دون ان يكونا  
متضادين؛ فمثلاً لو وضعنا مرآتين احدهما مقابل  
الأخرى، فهل يعني انها متضادتان؟  
إذن فان التقابل لا يعني التضاد في مختلف  
الأحوال.

اما في التناقض فان شئين يكونان  
متناقضين، اي ان كلاً منهما هو نقي للآخر.  
لكننا في بعض الأحيان نستخدم كلمتي  
«الضد» و«النقيض» بمعنى واحد. مثلاً  
نقول: يالها من صدين ونقيضين!

وفي الفلسفة تطلق كلمة التناقض على  
تقابل النفي والاثبات.  
والسؤال هو: هل ان الوجود والعدم  
متضادان أم متناقضان؟

بديهي انها متناقضان. فعندما تكون لدينا  
حالة من النفي والاثبات نقول ان الشئين  
متناقضان. وحين يكون هناك شيطان موجودان  
لكنهما متقابلان مثل (السواد والبياض) فاننا  
نواجه حينذاك حالة من التضاد.

نحن نقول ان السواد والبياض هما لوانان،  
لكنها - في الحقيقة - متضادان.

والسؤال المطروح هو: ماذا يوجد في كل  
ديالكتيك؟ هل يوجد تناقض أم تضاد؟

إن الديالكتيكيين المعاصرين يستخدمون  
التضاد والتناقض بمعنى واحد لا بمعنىين. لكن  
يجب ان نعلم ان التناقض يوجد - بشكل محض  
- في عالم المفاهيم، إذ لا معنى له في العالم  
الخارجي. لماذا؟ لانه كما قلنا عبارة عن تقابل

الوجود والعدم. وانتم تعلمون جيداً ان العدم لا معنى له في العالم الخارجي، حيث لا يصح ان نقول ان (العدم) موجود، باعتبار انه مفهوم ذهني مقابل مفهوم الوجود. على سبيل المثال ان الماء واللاماء هما مفهومان ذهنيان.

إذن فان التناقض يعني علاقة مفهومين في الذهن. بينا التضاد يكون بين واقعين عينيين، مثل السواد والبياض. حيث يمكن القول ان هذا السواد الذي يُسعدُ واقعاً عينياً، وهذا البياض الذي هو بدوره واقع عيني آخر، هما متضادان. والاثنان يوجدان في العالم الخارجي، لكنها غير مجتمعتين. وهذا يعني ان الاضداد لا تجتمع معاً، إذ لا يمكن ان تكون لوحة ما سوداء وبيضاء في نفس الوقت.

لذلك، فالتضاد هو نسبة بين واقعين عينيين لا يجتمعان معاً في زمان ومكان معينين. إلا اذا اختلفت الأزمان والأماكن. مثلاً ان هذه اللوحة هي اليوم سوداء ويمكن ان تصبح خضراء في يوم آخر بعد تلوينها. إذن فان الزمان هو الذي يتباين هنا.

هذا بالنسبة للتضاد، بينا المادية الديالكتيكية تفسره كما يلي؛ مثلاً ان بذرة الخنطة التي تعتبر جماًد تحوي في داخلها على قابلية النمو، وان قابلية النمو الموجودة بالقوة داخل بذرة الخنطة هي مضادة بصورة بذرة الخنطة (حالة الجماد).

لكن واقع المسألة ليس هكذا، إذ ان الحالة المضادة لجماد بذرة الخنطة (اي قابلية النمو)

توجد في بذرة الخنطة بالقوة، وان ما هو موجود هو ضد بالقوة، حيث لا يوجد ضد بالفعل لان بذرة الخنطة هي جماد بالفعل ونبته بالقوة. وكلمة بالقوة تعني ان بذرة الخنطة لها في داخلها قابلية النمو.

وتؤكد المادية الديالكتيكية ان القوة الكامنة في بذرة الخنطة هي المحرك لعملية تحول البذرة من جماد الى حي، اي لانتاج البذرة الى محرك آخر.

لذلك فان المسألة المطروحة في المادية الديالكتيكية هي عبارة عن مسألة القوة والفعل. اضافة الى ذلك تقوم المادية الديالكتيكية بتعميم هذه المسألة على الانسان وحياته الاجتماعية. فتقول ان الحياة الاجتماعية للانسان كانت في البداية تتمثل بالاشتراكية البدائية التي لا وجود فيها للملكية والاستثمار وامثالهما (طبيعي ان جميع فروع المادية الديالكتيكية لا تؤكد على هذا الأمر، بل ان فرعاً واحداً منها بصر على ذلك).

وبعد ذلك طرأت تغيرات على هذا المجتمع بحيث بدأ الانسان يزرع ويستقر في مكان واحد بدلاً من التنقل هنا وهناك. ولكي يحصل على محاصيل كثيرة اضطر لاستعباد بني نوعه، فظهرت المرحلة الاقطاعية. ثم حاولت الاقطاعية رفع ميزان الانتاج، فظهرت المدن وبدأ التعامل بين المدن والقرى في مجال تبادل المنتجات وظهرت البرجوازية الصغيرة.

ومن اين تنشأ هذه البرجوازية الصغيرة؟

الجواب: من داخل الاقطاعية.

ولكي تتمكن البرجوازية من القضاء على

فالانسان الذي يبني نفسه ومستقبله بيديه  
لا يستطيع ان يكون أسيراً بيد جبر مادي.

فلو سُئلنا عن غد المجتمع الانساني فانا  
نحسب قائلين انه لا يمكن التنبؤ بشكل صحيح  
حول هذه المسألة، إذ ان غد المجتمع الانساني  
يتوقف على عمل الانسان نفسه... لان القرآن  
يرى ان التغييرات التي تطرأ على حياة افراد  
البشر تنبع من التغييرات التي تحصل في  
داخلهم. فطالما لا نغير انفسنا فإن اوضاعنا لن  
تتغير.

ومن هنا يتضح لدينا ان دور الانسان الحر  
الارادة في عملية بناء نفسه أو عدم بناء نفسه،  
بشكل عاملاً مؤثراً لبناء محيطه ومجتمعهم، حتى ان  
الفلسفة الوجودية تفكر من هذه الناحية بشكل  
اكبر وفضل من المادية الديالكتيكية. مثلاً هناك  
عبارة معروفة لسارتر تقول: اذا جاء الى الحياة  
طفل مصاب بالشلل، ولم يصبح بطلاً في  
الركض فان اللوم سيقع عليه!

لكن كيف يستطيع الطفل المصاب بالشلل  
ان يصبح بطلاً في الركض؟  
طبيعي ان هذا الكلام ليس كلاماً  
شاعراً بل مبالغ فيه لإثبات ان الانسان والمجتمع  
لا يستسلمان للجبر الطبيعي، لان الانسان هو  
الذي يبني الطبيعة والمجتمع.

هذا الكلام لطيف، واذا امعنا النظر فيه  
لرأينا في طبيعته معنى منطقياً، لان الانسان  
يستطيع ان يستخدم ذكائه والاستعدادات  
الكامنة فيه بشكل يستطيع معه ان يعالج مرضه  
و يصبح بطلاً في الركض.

الاقطاعية، فانها تبدأ بحماية المستضعفين  
وتطالب بتحريرهم، ثم تنمو باستمرار وتسيطر  
على السلطة. فتنتشر الصناعة وتظهر صناعات  
كبيرة، وتشكل الاتحادات العمالية.  
وبالنتيجة تحمل رؤوس الأموال عمل الاراضي  
(مرحلة الرأسمالية).

إذن فان الرأسمالية تنمو من البرجوازية،  
بينما تنمو البرجوازية من الاقطاعية. ثم تنمو هذه  
الرأسمالية اكثر فاكثراً، فلا تكتفي برؤوس  
الأموال فقط، حيث تفكر بامتلاك قوة  
عسكرية كبيرة وفرض سيطرتها على الدول  
الأخرى. وبذلك تتحول الى امبريالية.

ثم تظهر فوارق طبقية ويتعاطم استياء  
المحرومين بحيث يشكلون حضراً على المترفين  
فيقتضون عليهم. وبذلك تظهر دكتاتورية  
البروليتاريا.

وعلى هذا الأساس تنمو دكتاتورية  
البروليتاريا من قلب الرأسمالية والامبريالية،  
وتأخذ بيد المجتمع نحو الاشتراكية التي توفر  
الحرية والتنظير الصناعي والاقتصادي  
والاجتماعي.

هذه هي نظرية المادية الديالكتيكية.  
والسؤال هو: ما مدى صحة هذه النظرية؟  
انا اكنني بالقول باننا نرفض هذه النظرية.  
لماذا؟

الجواب: لان دور الارادة الحرة للانسان قد  
تم تجاهله في هذه النظرية التي تخضع الانسان  
لميكانيكية جبرية مطلقة. في حين ان الانسان هو  
كائن يبني مستقبله و يقرر مصيره بنفسه.



لذلك يلزم عدم تجاهل عامل الإرادة الحرة  
للإنسان في علم الاجتماع.  
هذه هي وجهات نظرنا ازاء مسألة تعميم  
الديالكتيك على المجتمع.

إن المادية الديالكتيكية تصرح من جهة  
أخرى بان التضاد يسود الوجود كله، بمعنى انها  
تؤمن بان الوجود ككل يتواجد ضمن نطاق  
سلطة المادية الديالكتيكية، وان كل ظاهرة من  
ظواهر العالم تنشأ من الحركة الميكانيكية العامة  
للمادية الديالكتيكية!

ونحن نرفض هذا الادعاء بشدة، لاننا قلنا  
مسبقاً بان القوانين الطبيعية التي تسود الطبيعة  
هي قوانين ثابتة، والقوانين الثابتة لا تستطيع ان  
تحوي في داخلها على عامل نفسيها. مثلاً اننا  
نحصل على الماء من خلال اتحاد ذرتين من  
الهيدروجين مع ذرة من الأوكسجين، وهذا  
قانون ثابت لم يطرأ عليه أي تغيير.

والمسألة الأخرى هي ان انصار المادية  
الديالكتيكية يدعون بان عوامل تقي الأشياء  
موجودة داخل الأشياء نفسها، لكننا نرفض هذا  
الكلام.

نحن نقول ان بذرة الحنطة لا تتبدل الى نبتة  
فيها لو تركناها في مكان جاف ومظلم. فطالما  
لا يتوفر عوامل آخر أو عوامل أخرى فان بذرة  
الحنطة لا تتبدل الى نبتة.

إذن فان ما يمكن في بذرة الحنطة هو القابلية  
لتبدل البذرة الجافة الى نبتة. لكن هذه القابلية  
لا تؤثر مالم تدعم بعوامل أخرى ترجع في النهاية

الى خالق الكون.

نعم، هذه هي نقاط الاختلاف بيننا وبين  
المادية الديالكتيكية، والا فاننا نؤمن بدورنا  
بوجود حركة في عالم الطبيعة، واحتماء الأشياء  
على قابلية التبدل.

وأما الادعاء القائل بان الديالكتيك يسود  
النوع الاجتماعي لحياة البشر فاننا لانؤيده.  
نحن نقول ان الديالكتيك ليس مجرداً من  
التأثير، لكنه يفترض الى الحاكمة المطلقة. لماذا؟  
لأن الانسان حر الانتخاب. فهذا الوجود يقوم  
احيائياً ببعض الأشياء التي لا تصدق كما حصل  
في ايران، فحتى الشياطين الامر كانوا  
لا يصدقون ان تتغير اوضاع ايران من حالتها  
السابقة الى الحالة الراهنة.

كما تؤكد المادية الديالكتيكية وتصر على  
مسألة التضاد والنزاع، في حين ان مسألة النزاع  
في العالم هي بعد واحد من القضية، لان  
التنسب هو بعد ذاته بعد هام من القضية.

والسؤال هو: هل ان الرجل والمرأة هما ضد  
للآخر، أم مكملان لأحدهما الآخر؟

لو نظرنا من زاوية أخرى لرأينا ان الرجل  
وأمرأة ليسا متضادين بل يكمل أحدهما الآخر.  
هل ان الإلكترون المثبت والالكترتون  
السالب هما ضدان أم يكمل أحدهما الآخر؟

والاجابة على هذا السؤال تتوقف على  
نظرتنا، فلو وضعنا نظارة التضاد على اعيننا،  
قلنا انها متضادان.

الديالككتيكية الذين يقولون ان مثل هذا التضاد  
يرافقه كمال.

كانت هذه خلاصة حصول قانون  
الديالككتيك، والاصطلاحات الأخرى مثل  
الاشبات والسني وتق السني، ونقل الديالككتيك  
من الذهن (اي المباحثة)، الى العين (اي  
التضاد المعنى الخارجي) ■

{ . . . }

ان هذين الالكثرونيين حين يتحدان معاً،  
ينتجان الكهر باء والنور والحرارة واشياء اخرى.  
فهل هما متضادان أم يكمل احدهما الآخر؟

حتى ان الحروب هي في الحقيقة سلام بيئة  
حرب، إذ هي مقدمة لتوفير الظروف الملائمة  
للكمال وهذا ما يعترف به انصار المادية



{ . . . }

# الدين والسياسة

آية الله احمد جنتي

موضوع بحثنا هو؛ العلاقة بين الدين  
والسياسة.

وقبل الدخول في البحث، نرى لزماً  
علينا ان نوضح الحقيقة التالية: إن ادراك  
الحقائق وتلقيها منوط باستعداد القلب  
للقبول والتسليم في قبال الحق. وهذا ما بينه  
القرآن حيث قال:

«إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ لَهُ قَلْبٌ أَوْ فِئْسَى  
السَّمْعِ وَهُوَ شَهِيدٌ» (ق: ٣٧).

فاذا لم تكن في القلب هذه القابلية،

يأبى قبول أية حقيقة مهما كانت واضحة،  
ويقف معانداً في قبال كل الآيات  
والبينات، ويلجأ بالتالي الى التوجيه  
والشأويل فيصف أصدق الناس بالكذب،  
ويطلق على المعجزة اسم السحر:

«وَلَوْ أَنَّا زَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى  
وَخَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا مَا كَانُوا يُلْقُونَ»  
(الأنعام: ١١١).

«وَإِذْ تَبَرَأَ آيَةٌ يُفْرَضُوا وَيَقُولُوا مِصْرُ قُتَيْبِر»  
(القمر: ٢).

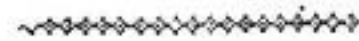
ولقد منح الانسان قدرة جدلية يستطيع معها أن ينكر بياض القطن وسواد الفبرة، فرعاً عمداً الى تأويل حرمة الخمر والزنا وجوب الصوم والصلاة مستنداً بالقرآن نفسه، ومشككاً فيها... ولنا مع هؤلاء تجارب مرة:

«وكأن الإنسان أكثر نسيءً جدلاً»  
(الكهف: ٥٤).

أما موضوع بحثنا هنا، وهو العلاقة بين الدين والسياسة، فإنا ينبغي أولاً: أن نفرس فيه هاتين الكلمتين (الدين) و (السياسة) فما هو تفسيرهما؟



## ان العلاقة بين الدين والسياسة واضحة جداً، الى الحد الذي تعدد من الضروريات، ولذا فلا تحتاج للاستدلال .



فاذا كان الدين عبارة عن نوع من العلاقة بين الانسان والله وبعض الآداب والطقوس العبادية فقط، او بإضافة بعض الواجبات الاخلاقية الاجتماعية، فانه — لاعمالة — لن تكون هناك أية علاقة له بالحياسة. كما أنه لو كانت السياسة عبارة عن الخداع والتلون، والمكر، والحيل الشيطانية: فانها بدورها أيضاً لن تكون لها أية علاقة بالدين.

إلا ان الحقيقة هي ان هذين التفسيرين للدين والسياسة مغلوطنان، وناشان عن عدم معرفة حقيقة أي منهما.

ان السياسة في تفسيرها الصحيح عبارة عن: ادارة الشؤون الداخلية والخارجية للمجتمع، من قبل قوة حاكمة.

والدين في تفسيره الصحيح: عبارة عن نظام إلهي شامل و كامل، يستطيع تأمين الحاجات الفردية والاجتماعية، الدنيوية والأخروية للإنسانية.

ويعمل في البعد المعنوي الروحي على إحياء التعمد والتصميم أمام الله في أتباعه، مهذباً أخلاقهم، ومزكياً أنفسهم.

«إن الدين عند الله الإسلام» (آل عمران: ١٩).

«هو الذي بعث في الأميين رسلاً منهم تلو عليهم آياته ويزكيهم» (الجمعة: ٢).

كما يعمل في البعد المادي والحياة الاجتماعية على ضمان العزة والعظمة والقدرة والعدالة والأمن، والثبات، وكل ما هو داخل في السعادة الشاملة لأتباعه، وذلك من خلال القضاء على المفسدين، واقتلاع جذور الفساد، وإيجاد جو اجتماعي سليم، تستطيع كل القدرات والقابليات أن تتخذ سبيلها في النمو والتكامل، فتسير الكمالات الانسانية بالقوة الى عالم التجسيد والفعالية.

«لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد» (الحديد: ٢٥).

«والله العزّة ورسوله وللمؤمنين» (المنافقون:

٨).

«إذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم مملوكاً»  
(المائدة: ٢٠)

«ولقد كذبنا في الزبور من بعد الذكر أن  
الأرض يرثها عبادي الصالحون» (الأنبياء:  
١٠٥).

«وعهد الله الذين آمنوا بمنكم وعملوا  
الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف  
الذين من قبلهم، ولتفككن لهم دينهم الذي  
آرتضى لهم ولتبدلنهم من بعد خوفهم أمناً»  
(النور: ٥٥).

«يرسل السماء عليكم مدراراً ويزدكم قوة إلى  
قوتكم» (هود: ٥٢)

«ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين  
سبيلاً» (النساء: ١٤١)

إن نظرة كهذه إلى الدين توّضح ان:  
العلاقة بينه وبين السياسة، لا تقل عن  
علاقته بالعبادة، بل تزيد عليها بمراتب.

ذلك ان كل الآيات الواردة حول؛  
الولاية، والحكم، والقتال، والقضاء،  
والقوانين الجنائية، بل حول؛ النكاح،  
والطلاق، والبيع، والحجز، والرهن،  
والدين، والاشهاد، والقصاص، والإديت،  
والموارث، وأمثالها - وربما شكلت ربع  
القرآن - هذه الآيات كلها تدور حول  
المسائل السياسية الاسلامية، أي شؤون  
ادارة المجتمع الاسلامي في ظل حكومة  
إلهية، في حين لا تتعدى آيات الصلاة مائة  
آية، وآيات الصوم أربع عشرة آية لا غير.

ان العلاقة بين الدين والسياسة واضحة  
جداً، إلى الحد الذي تعد معه من  
الضروريات، ولذا فلا تحتاج للاستدلال،

إلا أن الوسواس الشيطانية تدعو الانسان -  
أحياناً - ليقوم بتوضيح الواضحات، وها  
نحن ندرس فيما يلي بعض النبراهين بهذا  
الصدد:

## ١ - الولاية:

وفد وردت هذه الكلمة في مشتقات  
مختلفة، إسمية، وفعلية ووصفية - في  
معناها المقصود - في أكثر من مائة آية في  
القرآن المجيد، وعمدة ورودها كان في السور  
المدنية، حيث نزلت الآيات بعد تشكيل  
الحكومة الاسلامية، لتنظيم علاقات  
المسلمين بعضهم ببعض وعلاقاتهم  
بالمقامات واجبة الطاعة، أي مقام القيادة،  
والعلاقات الخارجية لهم بالأجانب.

ومن الواضح ان كل مجتمع حي خلاق  
حركي يحتاج حتماً إلى التشكيلات التي  
تنظم علاقاته، والأساس الطبيعي لكل  
التشكيلات، أمور ثلاثة هي:

### الأول:

العلاقة المتينة للأفراد بعضهم ببعض  
الآخر، مما يشكل منهم جميعاً أعضاء في  
جسد مترابط تشترك في النعم والفرح،  
والعذاب والراحة، والأثم والحن، عدوها  
واحد وصديقها واحد.

### الثاني:

وجود محور ومركز مجتمع الكل تحت  
أمره ولوائه، مشكلاً رمز وحدتهم، يستطيع  
أن يكون مرجعاً لحل مشكلاتهم، ومورداً  
لقبولهم جميعاً، فان عدم وجود مثل هذا



المركز لا يترك مجالاً لاستقرار الوحدة ودوام التلاحم... فالاختلافات — وهي تثار بشكل لا يمكن تجنبه في المسائل المختلفة — سوف تعود منابع لأفراط من التفرقة، وربما النزاع والصراع.

الثالث:

الموقف الواضح الحازم في العلاقات الخارجية ومجال التعامل مع الأجانب. والقرآن الكريم يؤكد وبصورة واضحة جداً وبشكل مفصل هذه الأقسام الثلاثة في آيات الولاية.

أما القسم الأول فيقول فيه:

«إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ» (الأنفال: ٧٢).

«وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ، وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» (التوبة: ٧١).

فالمؤمنون جميعاً يقفون صفاً واحداً، وجناحاً واحداً، متلاحمين في جبهة واحدة، وهم بالتالي يوالون ويحبون وينصرون بعضهم البعض.

ومع تحقق هذه العلاقة فإن أي مسلم سوف يحس بمسؤوليته تجاه اخوته و اخواته في الشدائد والمشاكل، وعند التعرض لهجوم العدو، ولن يعود أي مسلم — في أية أرض كانت — وحيداً، فالأم كل فرد هي آلام الجميع. وقد جاءت روايات كثيرة حول الوحدة والترابط بين المسلمين وكلها تفسر هذه الآيات والآيات المشابهة لها:

«إِنَّهُ الْمُؤْمِنُونَ فِي تَرَاحِمِهِمْ وَتَعَاظِفِهِمْ بِمَنْزِلَةِ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عَضْوٌ وَاحِدٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحَقْمَى وَالسَّهْرِ».

«مَنْ أَصْبَحَ لَاهِمًا بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ».

«مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْادِي بِالْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يَجِبْهُ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ».

القسم الثاني: وقد جاء فيه:

«إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ. وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ» (المائدة: ٥٥ — ٥٦).

والآية تعني — بكل وضوح — ان المجتمع الاسلامي — من خلال رابطة الولاية وطاعة مقام القائد، الواجب الطاعة، باعتباره ولي الأمر، والمشرف على المجتمع يعود حزباً إلهياً منظماً ومنسجماً، يشكل انسجامه وتنظيمه هذا، سبب انتصاره على أعدائه دائماً.

وكذلك آية:

«أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ» (النساء: ٥٩).

«وَتُورَدُوهَ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّكَ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَ مِنْهُمْ» (النساء: ٨٣).

والآيات المشابهة لها تنظر جميعاً الى مسألة القيادة، ومرجعية حل الخلافات، والحفاظ على الوحدة.

والقسم الثالث: واليه تنظر عمدة آيات الولاية، وعبر تأكيد شديد في سور متعددة، وهو عبارة عن قطع آية علاقة موالاتة



والشناصر والتعاضد في الداخل، والوقوف  
واعلان القطعية والصلابة تجاه العدو  
المخارجي، فهل يمكن القول بانفصال  
الدين عن السياسة؟! وهكذا ترون المدى  
الذي أكد فيه على هذا الموضوع.

## ٢ - حكومة الأنبياء:

لقد بدأ الأنبياء دعوتهم برفض  
الحكومات غير الإلهية.

«ولقد تعنتنا في كل أمة رسولا، أن أعبدوا  
الله وآجئوا القاعوت». (النحل: ٣٦).  
«يريدون أن ينحناكموا ان القاعوت، وقد  
أبروا أن يكفروا به» (النساء: ٦٠).

ومن الواضح انه لم يكن المقصود - بعد  
نفي حكم الطاغوت - ترك المجتمع في هرج  
ومرج، وتحت رحمة قانون الغاب، وإنما كان  
الهدف: هو إقامة حكم الله بدلاً من الحكم  
المعادي لله، ولهذا شكلت الحكومة الإلهية  
بزعامة الأنبياء (عليهم السلام) وقيادتهم،  
ولقد دعا الأنبياء كل الناس لطاعتهم  
باعتبارهم معينين من قبل الله، ومتقدين  
للعذر الإلهي.

فقد جاء في سورة الشعراء على لسان  
نوح وهود وصالح ولوط وشعيب (ع) أنهم  
كانوا يقولون قولة واحدة: «فانفروا الله  
واطيعون» وهم بذلك دعوا الى طاعتهم  
وعصيان أوامر حكام زمانهم... وكل ما  
جرى من نزاع وصيدام فانه ناشئ من هذا  
الأمر في الواقع، وراح كل من سنحت له  
الفرصة يشكل حكومته من مثل داود،  
سليمان، موسى، وأنبياء بني اسرائيل الذين

قال فيهم القرآن:

«وجعلكم ملوكاً، وآنا لكم مالاً يؤت أخذاً من  
العالمين» (المائدة: ٢٠).

والأوضح من كل ذلك تاريخ  
الاسلام، حيث دعا النبي (ص) كل القوى  
في زمانه للاذعان للاسلام، والتبعية له، في  
حين كان بنفسه المقام الذي يجب طاعته  
بلامعارض والمتصرف في كل شؤون المجتمع  
الاسلامي كما سيأتي:

وعلى هذا فإن رسالة الأنبياء (ع)  
كانت تدعو في كل مجال الى المسائل العبادية  
والمسائل السياسية جنباً الى جنب وتبلغ  
بها.

## ٣ - الجهاد:

ونشكل آيات الجهاد قسماً كبيراً من  
آيات القرآن الكريم واختص الكثير من  
الآيات في سورة مثل: البقرة، آل عمران،  
النساء، المائدة، الأنفال، التوبة، الحج،  
الأحزاب، محمد، الفتح، الحجرات،  
الحديد، الحشر، النصف، المزمل، بموضوع  
الجهاد.

ومن الطبيعي ان دعوة الأنبياء كانت  
تواجه دائماً بمخالفة الأعداء.

«وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً من  
المنجريمين» (الفرقان: ٣١).

وكان الأعداء في الغالب من ذوي  
القدرة والنفوذ... وتبدأ المخالفة لفظية  
وايدائية، وتتطور بالاستمرار الى صراع  
مسلح وحروب دموية... وقد كان الأنبياء  
عادة يعيشون حالة حرب مع أعدائهم:

«وَكَيْفَ لِمَنْ مِنْ نَسَبِ قَاتِلٍ مَعَهُ رَيْثُونٌ كَثِيرٌ فَأَوْفَىٰ لَأَٰصْنَافِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَا ضَعُفُوا، وَمَا اسْتَكَانُوا، وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ» (آل عمران: ١٤٦).

«إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِمْ عَاقًا فِي النَّوَإِ وَالْغَيْبِ وَالْقُرْآنِ» (التوبة: ١١١).

«أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ، مَقْتَلُهُمُ الْبَاسَاءُ وَالضَّرَاءُ، وَوُذِّلُوا حَتَّىٰ يَلْعَلُوا الرُّسُومَ وَالَّذِينَ آمَنُوا قَعَهُ مِنْ نَصْرِ اللَّهِ» (البقرة: ٢١٤).

ومن الواضح أنّ الحرب هي من أبرز مظاهر حكم مستقل منظم مسلط على الأوضاع الداخلية والمسائل السياسية.

#### ٤ - القضاء:

ولقد كان الفصل بين الخصومات، واجراء الحدود والتعزيرات وبجازاة المجرمين من الأمور التي تقع تحت اختيار الأنبياء.

«يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ» (ص: ٢٦).

«وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ...» (الأنبياء: ٧٨).

وكلها من شؤون الحكم والمسائل السياسية، فإذا ما شاء الدين أن لا يتدخل في الأمور السياسية كان عليه أن يرفض كل هذه البراميج و يتركها بيد الأجهزة الحاكمة غير الإلهية لتفعل ما يحلوها، تماماً كما نجد اليوم في الأقطار التي يعيش فيها المسلمون،

والتي لا يحكم فيها الاسلام، حيث تركت كل هذه الأحكام تحت رحمة هؤلاء الحكام والمشرعين غير المسلمين ليسيروا فيها حسب مبولهم، ووفق ما يرونه يعقوبهم الناقصة من مصالح، فهم يحكون خلافاً لما أنزل الله.

#### ٥ - منطق العقل يبني على ضرورة حفظ الشرع وما جاءت به الرسل:

إن النبي الذي يطرح ديناً ما يواجه في بدء دعونه وفي دوامها معارضات، في الأصول والفروع، من الداخل والخارج، فإذا اتخذ موقف التسليم في قباهها، سُجِقَ الدين لامحالة، وإذا ما سعى لحفظ دينه، والدفاع عن وجوده، احتاج الى القوة وانتشكيلات والقيادة وهذه هي السياسة والحكومة بعينها.

ثم يا ترى هل يمكن إقامة العدل الإجتماعي - وهو هدف كل الأنبياء - دون أن تكون هناك قدرة تسانده؟! وهل يشرك أعداء الله وأعداء البشرية من الجشعين العابدين للمال والجاه والذات - مالم يقف في طريقهم سد منيع - هل يشركون العدالة لتأخذ بجراها الى الواقع، فيقف الجميع الضعيف والقوي، الفقير والغني، الفرد العادي المنحمر والموظف الرفيع المستوى، الرئيس والرؤوس، هل يقفون جميعاً على مستوى واحد أمام القانون، ويصل كل الى حقه الطبيعي؟! كيف يميز أولئك الطغاة أن توزع الثروة وامكانيات المجتمع، والأموال العامة، بشكل عادل؟ ان





مسألة رعاية الأحكام الإسلامية ولو  
متظاهرين بذلك.

وقد نقل ان الحجاج بن يوسف الثقفي  
— بكل ما كان منه من اجرام — حينما أراد  
أن يعتقل رجلاً بذنب أذنبه أحد أقربائه،  
قال له الرجل «ولا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»  
فلم يجد بداً حين سمع ذلك إلا أن يطلقه ولم  
يقبل - حينئذ - هذا دين، أما حكيم: فهو  
حكيم سياسي!

ان سنة رسول الله (ص) وسيرته حجة  
واجبة الاتباع حتى القيامة.

«لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة  
لمن كان يرجو الله واليوم الآخر» (الأحزاب:  
٢١).

وقد قبل المسلمون خلال تاريخهم هذا  
الموضوع، ولم يشمل أي مسلم مطع امكان  
تسليم امور الحكم، والتدخل في شؤون  
المسلمين الى حاكم لا يلتزم بالاسلام، ليقوم  
بتفرض أي حكم اسلامي لا يعجبه، وتطبيق  
الأحكام المخالفة للشريعة. ان هذا بالضبط  
ما رده القرآن بشكل حازم مهدداً حيث  
قال:

«وإن آحکم تبینهم یا أنزل الله، ولا تتبع  
أهواءهم، وأحدّ لهم أن یفینوکَ عن  
بعض ما أنزل الله البتة فإن تولّوا فاعلم أنّما برئ  
الله أن یصیبهم بعض ذنوبهم، وأن كثيراً من  
الناس لفاسفون. أفحکم الجاهلیة یغون؟ ومن  
أحسن من الله حکماً لقوم یوفون» (المائدة: ٤٩)

— (٥٠).

«فلا وزّلت لا یؤمنون حتی یحکموکَ فیما  
شخّر بینهم، ثم لا یجدوا فی أنفسهم خرجاً بما  
قضیت وبلّموا تسليماً» (النساء: ٦٥).

«ومن لم یحکم بما أنزل الله فأولئك هم  
الکافرون» (المائدة: ٤٤).

«ومن لم یحکم بما أنزل الله فأولئك هم  
الظالمون» (المائدة: ٤٥).

«ومن لم یحکم بما أنزل الله فأولئك هم  
الفاسفون» (المائدة: ٤٧).

ونحن نجد في هذه الآيات حتى دعوة  
أهل الشورى لتسليم لحكم التوراة، واعتبار  
المتخلف عن ذلك كافراً وظالماً وفاسقاً، لأنه  
اختار حكماً آخر بدلاً من حكم الله.

وكيف يمكن أن تقوم في المجتمع  
الاسلامي — وخلافاً لحكم الله — حكومة  
لادينية، تحمل الخمر والربا والقمار،  
وانزنى، وترجع مال الميت الى غير وارثه  
الشرعي، أو تقسيمه بين الورثة دون مراعاة  
للتقسيم الشرعي، وتضع الأحكام المخالفة  
للقرآن المجيد في مجالات النكاح والطلاق  
والحجر والرهن والدين والوصايا والقصاص  
وغيرها، ثم يطلق على هذا المجتمع اسم  
المجتمع الاسلامي! وعلى أفرادها اسم  
المسلمين؟

ان ذلك يعني تحطئة القرآن، وتحليل  
حرام الله، وتحريم حلال الله، وإبداء الرأي  
في قبال أحكام الله الجازمة. أليس الاسلام  
ديناً خائداً؟ وهل هناك فرق بين حكم الله  
في هذه الموارد وحكم الله في الصوم والصلاة

حتى يمكننا أن نقبل تلك ونرفض هذه؟! انْ الفكرة لضالّة القائلة بفصل الدين عن السياسة تعتبر نتيجة أمور ثلاثة، هي:

١ - الجهل بحقيقة الدين في العالم المسيحي الاوربي، وتلخيصه فيما حرّف من التعاليم التي جاء بها المسيح دون ملاحظة أصل هذه التعاليم أو الالتفات الى الأديان الأخرى، وأوضحها الاسلام وبرامج وأحكامه الشاملة.

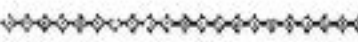
٢ - السلوك العملي انشائن لأرباب الكنائس أو رجال الدين - كما يصطلح عليهم - والحكام الجبابرة الذين ادعوا الدين وأنماط التعصب الجاهل الأعمى، ووقوفهم باسم الدين في وجه العمم والتحقيق والاختراع وأية نظرية وظاهرة جديدة، الأمر الذي سبب السفوح، وتشويه الصورة الدينية، وتنفّر المجتمع من الدين، مما دعا المصلحين للعمل على حصر أرباب الكنائس في كنائسهم، وقطع أيدي أديباء الدين عن ساحته المقدسة، وكسر اليهود التي أثقلوا بها أهل العمم والتحقيق، وحتى أنصار العدالة الاجتماعية.

٣ - وهو العامل الذي يقوم بالدور الرئيسي في هذا اليوم... إنه التآمر السياسي من أعداء الاسلام، والمستعمرين الغربيين، الذين كانوا يخشون قدرة الاسلام، بعد أن وجّه الاسلام لهم أقوى الضربات في الحروب الصليبية. انهم لاحظوا قدرة الاسلام الضخمة في العصور الاسلامية

المشرقة والتي حطمت الأعداء في صدر الاسلام وفي عهد الحروب الصليبية فكان ذلك ناقوس الخطر، خطر الحقيقة القائلة: ان الاسلام اذا انطلق بتلك الروح الخلاقة البناءة للحياة، والحركة المؤثرة، وبكل تلك القوة والعزّة، فحكم المجتمعات الاسلامية، اذا حقق الاسلام ذلك فسوف لن يكتفي بالقضاء على أية فرصة سانحة للاستعمار، وإنما يعني ذلك وقوع الحكومات الاستعمارية الجشعة نفسها تحت طائلة الخطر. انهم رأوا أن الأحكام السياسية الاسلامية تمنع بشدة من أي نفوذ أجنبي وأي شيوع للفحشاء والفساد بين المسلمين.



أو اتمّ الفصل من الساحة الدينية  
والساحة السياسية، وسلب لاسلام  
حق التدخل في الأمور السياسية  
وما يتعلق بشؤون الحكم وادارة امور  
البلاد، فان الاستعمار يمكنه تحقيق  
كل مقاصده بكل سهولة .



ان الشعب الذي يعتقد بجرمة الخمر والزنى، واللغو الخرام، واللعب، والفحشاء والشعب الذي يعتبر الجهاد واجباً، وان القوة الاسلامية يجب أن تكون فوق القوى

الأخرى:

«ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً» (النساء: ١٤١).

«وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم» (الأفعال: ٦٠).

«فقاتلوا أئمة الكفر أنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون» (التوبة: ١٢).

«وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله» (الأفعال: ٣٩).

«لا تتخذوا اليهود والنصارى أوثياء...» (مائدة: ٥١).

«قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر... حتى يغطوا الجزية عن يديهم صاغرون» (التوبة: ٢٩).

ان مثل هذا الشعب لن يركع أو يخضع مطلقاً للذن، ولن يسمع بشيوع الفساد والفضشاء مطلقاً.

أما اذا تم الفصل بين الساحة الدينية والساحة السياسية، وسلب الاسلام حق التدخل في الأمور السياسية وما يتعلق بشؤون الحكم وإدارة أمور البلاد، فان الاستعمار يمكنه تحقيق كل مقاصده بكل سهولة.

وإذا كانت هذه الحالة، فان علماء الاسلام، الذين كانوا موضع احترام المسلمين، والذين يحكمون على القلوب باعتبارهم خلفاء الرسول، والذين يستطيعون أن يعثوا الناس يوماً في قبال العدو، هؤلاء العلماء، سوف يتركون الساحة الحياتية، ويحبسون أنفسهم في باحات المساجد أو المدارس، وحينئذ يمكن لأي

فاسق أو فاجر أو عميل، أن يسك أزمة الحكم بيده؛ القضاء، والجامعة، والثقافة، والأموال العامة، والأمور المالية، والاقتصادية، والعلاقات الداخلية، والخارجية في الأفطار الاسلامية، كلها بيده، فيفعل ما يشاء، دون ما رادع أو مانع وحينئذ وبدلاً من أن يقوم علماء الاسلام بدعوة الناس لوقوف بوجه العدو والدفاع عن حريم الحق والعدل والاسلام والمسلمين، يقومون بنفس لدور الذي قام به أرباب الكنائس بدعوة الناس لل سكوت وعدم الإهتمام والتسليم، والإمتناع عن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

وبعد هذ فهم يسلمون الملحدين ما يسهل لهم دعواهم، بأن الدين أقبون الشعوب، وأنه لا يستطيع أن يدافع عن حقوق المحرومين والمنظلمين، ولا يقدر على علاج أدواء الفقر والجهل والتأخر... وهذا ما يؤدي بالثاني الى بأس المحرومين المظلومين حتماً من نجاتهم على يد الدين والقادة الدينيين، فيلجأون الى موقع الشيوعية، ويرمون بأنفسهم في أحضان محترفي السياسة، الذين لا يقدمون لهم سوى الشعارات الغارغة، ظانين أن لاملجأهم سوى معسكر اليسار... وفي مثل هذا المجتمع نجد لجيل الشاب يقدم الاحترام لبلبيين بدلاً من احترامه للرسول الأكرم، ويرجع المايثيفيست الشيوعي على القرآن الكرم، ويختار موسكوقيلة بدلاً من انكعبة، ويبقى الدين وحده مع مجموعة من المعجزة

أما إذا قيل له: إن الدين منفصل عن السياسة، وإن الله لا يريد منك سوى الصلاة والصوم، أما إدارة شؤون البلاد فيجب تسليمها إلى السياسيين الذين لا يشدهم دين، وما عليك إلا الطاعة لقواتين البلاد التي يسونها، حتى ولو كانت تحالف القرآن، انه حين يرى الاسلام كطفل يتيم لا قدرة له في الدفاع عن نفسه، فانه لن تبقى للدين في نفسه أية جاذبية، ولا معنى حينئذ لأن نستظر منه أن ينصب صدره غرضاً لرصاص العدو... انه سيعود غير مبال بأمور الحكم ومصير الشعب، وغير مهتم بما يقوم به الحكام... وحينئذ أيضاً يتبأ له الجو المساعد للفرق في وحل الفحشاء والفساد، والإبتلاء بشباك الأجنبي، فلا يبقى له من الاسلام إلا مجرد الاسم.

الويل لنا إذا ادعينا لأنفسنا صفة علماء الدين وجلسنا في مقام خلافة النبي (ص) ونحن لا نحمل من جهاده وسعيه الخبيث وصراعه ضد الكفر وعمله على نشر العدل شيئاً!! يمزق الاسلام إرباً إرباً ونحن متفرجون!! ولا أدري بماذا سنجيب ربنا غداً. إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ■

والمتقاعدين وأنا لله وإنا إليه راجعون. تلك كانت حصيلة الفصل بين الدين والسياسة أي فصل الروح عن الجسد، والقلب عن القالب... والواقع أنه لا يهدد الدين - في هذا القرن - خطر أكبر من هذا الخطر... إن جيلنا الشاب إذا كان يؤمن بمضامين:

«قُلْ هَلْ تَرْتَضُونَ بنا إِلَّا إحدى الخسبين»  
(التوبة: ٥٢).

«قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا ما كُتِبَ اللهُ لنا...»  
(التوبة: ٥١).

«فَاتَيْلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ، وَاجْعَدُوا فِيكُمْ غِلظَةً» (التوبة: ١٢٣).

«وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا، بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ» (آل عمران: ١٦٩).

«وَأَنْتُمْ الْأَعْمَلُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» (آل عمران: ١٣٩).

لم يُفتح المجال لعصابة اسرائيلية، عبادة للسمال، وحشية الطباع، كي تُفرض سيطرتها البغيضة على الأراضي الاسلامية المقدسة، وأرواح المسلمين وأموالهم وأعراضهم، وهي تحمل في أفكارها صورة احتلال المساحة الاسلامية من النيل الى الفرات، انه لن يخاف حينئذ من الموت في سبيل إعلاء كلمة الحق، وإقامة القسط، وحماية المظلومين، فهو ينطلق من غرفة عرسه الى ميدان الشهادة كحنتظلة غسيل الملائكة.